

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٠٨

الخميس، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فون دير لاين/السيد هويسغن	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة غيلميتدينوفا
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتشيللا
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد أسومو أيمي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

## جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

دور المرأة في حفظ السلام

رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/275)

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم

المتحدة (S/2019/293)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

### دور المرأة في حفظ السلام

رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/275)

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة (S/2019/293)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بنغلاديش، تركيا، الجبل الأسود، رومانيا، سلوفاكيا، السنغال، غواتيمالا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيجي، فييت نام، كازاخستان، كمبوديا، كندا، كينيا، لبنان، ليختنشتاين، المغرب، المكسيك، ناميبيا، النرويج، نيبال، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان واليونان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمتي الإحاطتين الإعلاميتين التاليتين: اللواء كريستين لوند، رئيسة بعثة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ورئيسة أركانها، والسيدة لورنا ميريكاجي، الأمينة العامة لبرنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان وممثلة المرأة في اللجنة الوطنية لتعديل الدستور.

وستنضم السيدة ميريكاجي إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جوبا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة أيضا سعادة السيد غيرادوس فان دن أكر، المراقب عن الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/275، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، والوثيقة S/2019/293، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود هنا أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة الآن.

**الأمين العام (تكلم بالإنكليزية):** أرحب بعقد هذه المناقشة بشأن دور المرأة في حفظ السلام في الوقت الذي نسعى فيه إلى إحراز تقدم في أحد أهم عناصر صون السلم والأمن الدوليين.

و بإطلاق استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة في عام ٢٠١٧، شرعت الأمم المتحدة في بذل جهود طموحة ولكن لا غنى عنها على نطاق المنظومة ترمي إلى تعزيز تمثيل المرأة في شتى المجالات وعلى جميع الصعد. ومن بين الأولويات الرئيسية، زيادة عدد النساء في صفوف حفظة

ونحن نضغط من أجل تحقيق تلك الأهداف.

تدعو مبادرة "العمل من أجل حفظ السلام" إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والمهادفة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام، وكذلك إلى إدماج المنظور الجنساني في جميع مراحل التحليل والتخطيط والتنفيذ والإبلاغ. وأشكر أكثر من ١٥٠ دولة من الدول الأعضاء وقّعت على هذا الالتزام. وأشكر أيضا الدول الأعضاء التي أطلقت مبادرة "إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام"، خلال اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات حفظ السلام الذي عقد الأسبوع الماضي، من أجل التغلب على العراقيل التي تعترض زيادة مشاركة المرأة بشكل مجد في عمليات السلام.

وتستند مبادرة "العمل من أجل حفظ السلام" إلى السياسات والاستراتيجيات العديدة للأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز الأداء والمساءلة والتنفيذ بخصوص الولايات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ودعما لالتزاماتنا في تلك المجالات، اتخذنا مجموعة من الإجراءات لدعم وتعزيز مشاركة المرأة في عملياتنا.

فقد أطلقنا في العام الماضي سياسة عمليات حفظ السلام المراعية للمنظور الجنساني والتي تلزمنا بتعزيز القيادة والمساءلة سواء بالنسبة للمساواة بين الجنسين أو بالنسبة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفيما يخص الموظفين المدنيين، وضعت كل بعثة ميدانية استراتيجياتها الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وتشغل النساء نسبة أكثر من ٤٠ في المائة من مناصب القيادة في الميدان. كما أنشأت فريقيًا عاملاً معنيًا بتدابير الطوارئ لتحقيق المساواة بين الجنسين في عمليات السلام لمعالجة بعض التحديات بعينها التي حددناها في توظيف النساء والإبقاء عليهن في البيئات الميدانية، بما في ذلك في قواعدها ولوائحها التنظيمية. ويشمل ذلك معالجة الظروف في البعثات لتوفير أماكن إقامة ومرافق وإضاءة ومرافق صحية ملائمة للمرأة بقدر أكبر.

السلام - المدنيين والنظاميين - وهو مجال تمس فيه الحاجة إلى التحسين. ولا يقتصر الأمر على زيادة أعدادهن فحسب، بل الوفاء بولاياتنا على نحو فعال.

وتشير الأدلة إلى أن زيادة أعداد النساء في صفوف حفظة السلام تؤدي إلى تدابير حماية أكثر مصداقية تلي احتياجات جميع أفراد المجتمعات المحلية. فالنساء العاملات بالدوريات أقدر على الوصول إلى الرجال والنساء في مناطق العمليات، والحصول على معلومات استخباراتية هامة فضلا عن تقديم نظرة أشمل للتحديات الأمنية. ويرجع الفضل في تعزيز بيئة أقل تصادمية لوجود المرأة في نقاط التفيتش، كما يعزى الفضل لزيادة عدد النساء في الوحدات العسكرية، في زيادة معدل الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والجنساني وانخفاض عدد حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وبالمثل، قد يمكن وصول حفظة السلام من الإناث إلى الشبكات النسائية من التشاور مع قطاع أكبر من السكان، ممن قد تكون لديهم احتياجات ومنظورات مختلفة فيما يتعلق بالسلام المستدام. وهذا يرسى الأساس لهدف مشترك آخر، وهو عمليات سلام أكثر تمثيلا وشمولا.

وإذ نفترب من الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ينبغي لنا أن نبذل جهودا أكثر لضمان أن تكون حقوق المرأة وصوتها ومشاركتها في صميم صنع القرار في مجال حفظ السلام. وهو أمر لا غنى عنه للتوصل إلى حلول مستدامة في جميع السياقات التي نعمل بها.

وقد دعا مجلس الأمن، من خلال القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي اتُخذ في عام ٢٠١٥، إلى مضاعفة أعداد النساء في صفوف العناصر العسكرية وعناصر الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بحلول عام ٢٠٢٠ واستعراض العوائق التي تحول دون تجنيدهن وترقيتهن.

زاد عدد النساء اللاتي يتأسن عناصر شرطة الأمم المتحدة في الميدان، بما في ذلك في أبيي وقبرص ودارفور وجنوب السودان. كما تحدد استراتيجيتنا الموحدة للمساواة بين الجنسين أهدافاً لموظفي السجون والعدالة النظاميين في الميدان. ولكن كان هذا المجال ينطوي على تحديات أكبر.

وسنواصل نحن في الأمانة العامة المضى قدماً في جميع هذه المجالات. ولكن لكي نواصل ذلك، فإننا بحاجة إلى مساعدة الدول الأعضاء: أولاً، من خلال زيادة ترشيحات الضابطات، وثانياً، من خلال زيادة التركيز على النساء في الكتلاب ووحدات الشرطة المشكلة. وأناشد أيضاً الدول الأعضاء وعواصمها أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الموحدة للتكافؤ بين الجنسين، ليس من خلال التعهدات فحسب ولكن، وهو الأهم، من خلال تجنيد ونشر النساء بشكل مستدام داخل مرافقها الوطنية.

ويسعدني أننا نقرب للغاية من تحقيق التكافؤ بين الجنسين في القيادة العليا للأمم المتحدة لأول مرة في تاريخ المنظمة، وقبل فترة طويلة من التزمي بتحقيق ذلك في عام ٢٠٢١، ولكن هذا مجال يمكنني أن أقرر فيه بمفردي. وأنا ملتزم بالحفاظ على هذا التقدم، الذي يوضح أن المطلوب في النهاية هو الإرادة السياسية والمثابرة. ونحن بحاجة إلى بث نفس تلك الروح في عمليات السلام لدينا. وهذا أمر بالغ الأهمية لفعاليتنا ومصداقتنا وسمعتنا. ونحن نعول على الدعم المستمر للدول الأعضاء.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للواء لوند.

**الواء لوند (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيسة، على دعوتي للتحدث هنا اليوم. وأتوجه بشكري الخاص

ويجب علينا أن نسعى جاهدين لضمان أن تحقق قوائمنا للمرشحين المقبولين للوظائف التوازن بين الجنسين وألا تتراجع المكاسب التي حققناها في التوظيف خلال السنوات الأخيرة في خضم تقليص حجم البعثات. وقد جرى بالفعل تقديم مجموعة من المقترحات في هذا الصدد إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة.

وشرعنا في هذا العام في تطبيق استراتيجية موحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين تستند إلى الالتزام المنصوص عليه في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، وذهبنا إلى أبعد من ذلك عندما دعونا إلى أكثر من مجرد مضاعفة الأعداد. وتتراوح أهداف نسب تمثيل المرأة بين ١٥ و ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٨، بمن في ذلك الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والعدالة وموظفو السجون. وسيمثل تحقيق هذه الأهداف خطوة مهمة في اتجاه تحقيق التكافؤ. ومنذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، زاد عدد النساء في صفوف القوات النظامية بحوالي ١ في المائة. وهذا بالطبع غير كاف. ولكن هناك بعض المكاسب البارزة التي يمكننا البناء عليها.

وتضاعف عدد ضابطات الأركان والمراقبات العسكريات تقريباً منذ أول اجتماع لوزراء الدفاع بشأن عمليات حفظ السلام في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، حيث تمثل النساء الآن أكثر من ١٣ في المائة من الأفراد المنتشرين. وأيضاً منذ ذلك الاجتماع الأول، قام ٢٧ بلداً، لم يقوموا بنشر أي امرأة من قبل على الإطلاق، بنشر نساء الآن. ونشر ٣٠ بلداً آخر أكثر من ١٥ في المائة من النساء من المراقبات العسكريات وضابطات الأركان، مما يرفع العدد الإجمالي إلى ٤٨ بلداً.

وزاد تمثيل النساء ضمن صفوف أفراد الشرطة بواقع ٣٠٠ امرأة، أي أكثر من ٣ في المائة، منذ اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات حفظ السلام لعام ٢٠١٧. وتشكل النساء الآن تسعة في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. وعلاوة على ذلك،

وأنشأنا مشروعاً لتغيير ذلك، وبحلول الفترة الذي غادرت فيها، كانت المواقع الـ ٢٦ جميعاً مهيأة لاستقبال الجنسين. وعموماً، تواجه القوات المسلحة صعوبة في الإبقاء على النساء للخدمة فيها مدى الحياة. وهناك العديد من الأسباب لمغادرة النساء، ولكن أحدها هو الثقافة الذكورية داخل التنظيم العسكري. ولنأخذ مثلاً واحداً فقط، الصالة الرياضية، توجد صالة رياضية في جميع المعسكرات والمواقع، وتوجد في معظمها ملصقات لنساء نصف عاريات. كم عدد النساء اللائي يذهبن إلى صالة الألعاب الرياضية بالبيكني؟ وبدلاً من ذلك، يجب أن توضع على الجدران ملصقات بشأن كيفية ممارسة التمارين، مع ملابس عادية للألعاب الرياضية. وقد اختفت الملصقات المهينة للمرأة في قوة الأمم المتحدة في قبرص.

ولاحظت أيضاً أن مسابقتنا في المهارات العسكرية تضم الذكور وحدهم في الفرق، وغيرت ذلك. حيث تعين أن تضم جميع الفرق نساء. نعم، لقد شكل ذلك تحدياً بالنسبة للبلدان التي أرسلت وحدات مشاة. ولكن في كثير من الأحيان كان عنصر الدعم يضم نساء، ولذلك، كان عليهم إشراكهن. وأصبح لزاماً أن تتضمن جميع المسابقات والألعاب لدينا تمثيلاً نسائياً. وأدى ذلك إلى بيئة أكثر شمولاً للمرأة في جميع الوحدات.

وعقدت اجتماعات أسبوعية لقادة القطاع. وعندما أرسل المقر توجيهات إلى البعثة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسين والأمور الجنسانية، استخدمتها للتأكيد على مسؤولياتي ومسؤولياتهم. كما كان عليّ إجراء بحث لمعرفة ما هي البلدان من بين البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، مسموح فيها بالبعثاء قانوناً، لكي أتمكن من التركيز أكثر على قادة قواتها. وعندما نظمنا تدريباً للموظفين على قواعد السلوك وفيروس نقص المناعة البشرية والشأن الجنساني والاستغلال والاعتداء الجنسين، كنت دائماً حاضرة لتأكيد أهمية تلك المسائل ولكي أكون نموذجاً جيداً لكل من النساء والرجال. وشرعت أيضاً في

إلى ألمانيا على عقد هذه الجلسة بشأن دور المرأة في عمليات حفظ السلام.

يجب الحفاظ على زخم الضغط من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وأنا مسرورة للغاية وسعيدة لأن الأمين العام قد وضع الجانب الجنساني في صدارة جدول أعمالنا. إنه نموذج يحتذى بالنسبة لنا، نحن رؤساء البعثات وقادة القوات.

سأستخدم الخمس دقائق المتاحة لي بطريقة عملية من خلال تقديم أمثلة بشأن كيفية محاولتي زيادة الأعداد وتسهيل مشاركة النساء في البعثات وتعزيز الوعي بالمسائل الجنسانية، والتواصل مع المجتمع المحلي.

عندما تم تعييني قائدة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، في عام ٢٠١٤، فوجئت بحجم السلطة التي يتمتع بها المرء بصفته قائداً للقوة. وتجلى هدفي الأول في التعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام في ذلك الوقت، السيدة ليزا بونتهام. وكانت أفكارنا متماثلة، ولم أكن بحاجة لإقناع مديرتي بأهمية الجانب الجنساني. فكل واحدة منا تؤمن بالمساواة بين الجنسين حتى النخاع. وكانت لديها ثقة كاملة في شخصي وعملت على تمكينني. وعندما وصلت، كانت نسبة العسكريات ٤ في المائة. وأشركتني السيدة بونتهام في جميع الزيارات السياسية والزيارات للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، حيث وضعنا الجوانب الجنسانية على رأس جدول الأعمال. وأدى هذا التركيز على الجوانب الجنسانية إلى زيادة مشاركة الإناث لتصل نسبة ٨ في المائة و ٢٥ في المائة للعنصرين العسكري والشرطي، على التوالي. ولا يمكنني أن أنسى أبداً أنني تساءلت عن سبب عدم استخدام قادة القوات الآخرين لنفوذهم وقوتهم عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الجنسين داخل البعثة وفي المجتمع المحلي.

وكان لدينا ٢٦ موقعا تابعا لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، تعمل طول اليوم وطيلة الأسبوع وطول السنة دون انقطاع. ولم يتم تنظيم الكثير منها على نحو يلائم الجنسين.

والتخفيف من حدة النزاعات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في بلدي الحبيب. وأتكلم كذلك بصفتي إحدى المرأتين الممثلتين في اللجنة الوطنية لتعديل الدستور من أصل أعضاء اللجنة الـ ١٥، التي أنشئت في إطار الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وأعرب، باسم منظمتي والمرأة في جنوب السودان وأصالة عن نفسي، عن امتناني المتواضع لكم، سيديتي الرئيسة، على دعوتكم إياي لمخاطبة المجلس اليوم. وأود أن أشرك، بعد إذنكم، في التشديد على أهمية هذه المناقشة بشأن دور المرأة في عمليات حفظ السلام. فعلى الرغم من أن العالم قد أدرك أهمية المشاركة المحدية للمرأة في صنع القرار في جميع مجالات الحياة، أود أن أشير إلى أن بلدي لا يزال يكافح من أجل ذلك، ولا سيما لتحقيق الهدف المتمثل في نسبة ٢٥ في المائة من التحيز الإيجابي المنصوص عليها في الدستور، والتي ازدادت الآن إلى ٣٥ في المائة، وفقا للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

وعلى الرغم من أننا نقدر الجهود التي بذلت حتى الآن من جانب الأمم المتحدة، أود القول بأنه يمكن لجهود حفظ السلام أن تضيف قيمة أكبر لحياة المواطنين العاديين في البلدان المضيفة إذا تمت زيادة عدد النساء في البعثات، وإذا انخرطن في الاضطلاع بأدوار ومسؤوليات على المستوى القيادي والمستويات الداعمة في إطار عمليات حفظ السلام في البلدان المضيفة.

وأود أن أكرر الإعراب عن شواغلي الحقيقية فيما يتعلق بالبيئات التشغيلية والمرافق المتاحة للنساء من أفراد حفظ السلام أثناء وجودهن في بعثات في البلدان المضيفة، فضلا عن التحديات التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في كفالة أن تستوفي المعاملات معايير النشر المحددة للمشاركة في عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، أرى أنه يمكن مواجهة هذه التحديات إذا توفرت الإرادة الكافية من جانب جميع الأطراف

إنشاء شبكة عسكرية نسائية. ويمكن أن يكون هذا النوع من الشبكات مفيدا لمعالجة مختلف المسائل. ولدينا شبكة عسكرية نسائية في النرويج منذ عام ١٩٨٩. وكان ذلك مهماً بالنسبة لي.

وبصفتي قائدة للقوة ورئيسة للبعثة، فإنني أقوم بكل ما يقوم به الرجال، ولكن هناك العديد من الأبواب الأخرى التي تُفتح في المجتمع لكون المرء امرأة، وقد طرقت تلك الأبواب.

وقد أسفر ذلك عن إلقاء خطب عامة كل أسبوع تقريبا وإمكانية التواصل مع جميع فئات المجتمع. وقد شاركنا، أنا وليزا بوتنهايم، مع أوائل السيدات لنظهر على نحو أكثر وضوحا للنساء في الجزيرة.

وأحاول، بصفتي الحالية، أن أفعل المزيد من ذات الشيء. ولدي ما يصل إلى ١٢ في المائة من المراقبات، ويأتي نوع الجنس على رأس جدول أعمال.

ورسالي الأخيرة هي أنه يجب على البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة أن تفعل المزيد. وقد أعطى الأمين العام مجلس الأمن مثلا جيدا على إمكانية إحداث تغيير خلال فترة قصيرة. فلكل وزير من وزراء الدفاع القدرة على التغيير. وينبغي أن يكون بمقدورنا، نحن العاملون في الميدان، أن نتواصل مع جميع فئات المجتمع. ويمكن لمجلس الأمن أن يحقق ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر اللواء لوند على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ميريكاجي.

السيدة ميريكاجي (تكلمت بالإنكليزية): اسمي لورنا ميريكاجي. إنني أحاطب المجلس اليوم بصفتي الأمينة العام لمنظمة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان، وهي برنامج رصد ومراقبة، وتشكل إحدى منظمات المجتمع المدني الوطنية في جنوب السودان مركزة على الحوكمة الرشيدة والديمقراطية



لأهداف المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك برامج الإرشاد المصممة للاحتفاظ بالموظفات المدنيات والنظاميات وتطويرهن مهنياً.

رابعا، ينبغي له أن يعزز ولاية بعثات الأمم المتحدة القطرية لإدراج المشاركة الفعالة ومشاركة المجتمع المدني المحلي والمنظمات النسائية والشبابية في تصميم وتنفيذ عمليات الأمم المتحدة للسلام وعمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة، والحوار السياسي ومبادرات بناء السلام في البلد. وأعتقد أن من المهم إشراك المنظمات القائمة في البلد حتى يثق المجتمع في أي مبادرة يتم تنفيذها.

وأخيرا، أود كذلك أن أشير - من أجل مواصلة التقدم المحرز حتى الآن في النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن والاستفادة منه، ونحن نتكلم عن أعداد متزايدة من النساء في عمليات حفظ السلام - إلى أن من المهم ألا نغفل عن الحاجة إلى تحقيق العدالة والمساءلة عن العنف الجنسي والجنساني الذي يرتكبه أفراد حفظ السلام في مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيدة ميريكاجي على إحاطتها الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة الدفاع الاتحادي في ألمانيا. أتوجه بالشكر مرة أخرى إلى الأمين العام غوتيريش واللواء كريستين لوند والسيدة ميريكاجي، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن خطة المرأة والسلام والأمن هي إحدى أولويات ألمانيا خلال عضويتها في مجلس الأمن، وأثناء رئاستنا لمجلس الأمن في هذا الشهر. وأود التركيز، في هذه المناقشة المفتوحة، على النساء اللاتي يعملن في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد التقيت، خلال سنواتي الخمس بصفتي وزيرة الدفاع، بالعديد من حفظة السلام النساء - في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على سبيل

الفاعلة للقيام بذلك. إنني أشير إلى البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة وأعضاء المجلس.

إننا ندرك أهمية قرارات المجلس الرائدة، مثل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما تلاه من قرارات - تحديدا القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي يدعو إلى مضاعفة عدد النساء في عمليات حفظ السلام، ولا سيما في وحدات الشرطة، من خلال زيادة عددهن بحلول عام ٢٠٢٠ - ومبادرة الأمين العام بشأن العمل من أجل حفظ السلام والجهود التي بذلتها مختلف البلدان في وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لقد أظهرت التجربة أن من المرجح أن تشجع زيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام على التفاعل الإيجابي والودي بين أفراد البعثة والبلد المضيف والمجتمعات المحلية، كما هو الحال بالنسبة لوحدة بنغلاديش النسائية وحفظة السلام من الإناث اللائي نشرن في هايتي، فضلا عن نوع العلاقة التي توصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكاتب القطرية للشؤون الجنسانية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بناءها مع نساء جنوب السودان.

وندائي إلى المجلس اليوم هو، أولا، أن يكفل أن القرارات المتخذة بشأن نشر عمليات حفظ السلام تجسد الالتزامات التي تم التعهد بها حتى الآن وتطلب اتخاذ إجراء من حفظة السلام المعنيين، مثل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المضيفة.

ثانيا، ينبغي أن تفرض معايير ومتطلبات محددة للبعثات وعمليات حفظ السلام في دعم وإنشاء آليات الاستعراض الدوري من أجل إنشاء علاقات إيجابية والحفاظ عليها وانخراط أفراد حفظ السلام مع المجتمعات المحلية المضيفة.

ثالثا، ينبغي له أن يستعرض ويحسن معايير وظروف عمل الأفراد من النساء في البعثات من أجل كفاءة الإدماج الكامل

رابعا، تنظر ألمانيا بالفعل في ما يمنع النساء من الانضمام إلى قواتنا والتقدم فيها إلى المناصب العليا. ونسعى لتكثيف تحليلنا من خلال البدء بتقييم الحواجز الوطنية. وسنتعرف على ما يحول دون انضمام المزيد من النساء إلى عمليات السلام. وندعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء المهتمة إلى تقاسم خبراتها بتقييمات مماثلة.

خامسا وأخيرا، عززت ألمانيا دورها التدريبية للمراقبين العسكريين للتركيز بشكل خاص على دور المرأة في حفظ السلام. وقد فتحنا الدورة التدريبية هذه للمشاركين الدوليين؛ وشاركت ٢٢ امرأة من ٢٠ بلدا في أولى تلك الدورات في العام الماضي. وهذا النجاح شجعنا على تقديم هذه الدورة مرة أخرى، على أساس دائم. وأدعو جميع الحاضرين إلى مساعدتنا في تعزيز هذه الفرصة.

وأود أن أختتم بالإعراب عن امتناني لجميع الحاضرين على إسهاماتهم اليوم. إن حفظة السلام ذوي الخوذ الزرق هم رمز للحماية والأمن. فلنكفل ارتداء عدد أكبر من النساء تلك الخوذ من أجل السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

**السيد أدوم** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): باسم البلدان الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن، أي غينيا الاستوائية وجنوب أفريقيا، أود أن أشكر الرئاسة الألمانية، وأنتم شخصيا، سيدي الوزيرة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. كما أود أن أثنى على معالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ومقدمي الإحاطات الإعلامية البارزين وأشكرهم على إحاطاتهم الرفيعة المستوى.

وأود أن أشير هنا إلى أن البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن تؤيد البيان الذي سنتدلى به لاحقا السفيرة فاطمة كياري محمد باسم الاتحاد الأفريقي.

المثال، والعديد من البعثات الأخرى. وظللت منبهرة على الدوام بتفانيهن واجتهادهن. والأهم من ذلك، كان من الواضح أنهن دائما يوسعن من نطاق مجموعة مهارات بعثاتهن. والمرأة ليست أفضل حفظا للسلام من الرجل، غير أنها مختلفة. وهذا التنوع قوة. ومع ذلك ما زلنا بعيدين، بعد ما يقرب من ٢٠ عاما على اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، عن المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للمرأة في عمليات السلام. وأود أن أعرض خمسة أفكار بشأن كيفية تغيير ذلك.

أولا، إن الرؤية أمر مهم في مجال تمكين المرأة في جميع مناحي الحياة. فنحن بحاجة إلى قدوات من أجل الإلهام - مرشدات ناجحات يروين قصصهن للنساء الأصغر سنا ويتشاطرن خبراتهن. ولذلك، ستأخذ ألمانيا زمام المبادرة بإنشاء شبكة عالمية لحفظة السلام النساء. ونتعهد بتقديم دعم كبير للعمل على قدم وساق وندعو الدول الأعضاء للإسهام بأفكارها.

ثانيا، ستدعم الشبكة مبادرة إلسي، التي تعد أساسية لزيادة نسبة النساء في صفوف حفظة السلام. ونحبي كندا على هذه المبادرة الرائعة، ونعزم تقديم ما يصل إلى مليوني يورو لصندوق إلسي الاستئماني.

ثالثا، يجب أن نرسل المزيد من النساء إلى بعثات حفظ السلام الدولية. ونحتاج إلى المزيد من النساء في قواتنا الوطنية. وألمانيا تسعى إلى زيادة حصة الإناث من الجنود في قواتنا المسلحة بشكل أسرع من السابق، ولكن أيضا، وهذا أمر بالغ الأهمية، حصة الإناث في المناصب القيادية. وكوزيرة، أفهم أن هذا الجهد يتطلب سحبا دائما من القمة، ومكافحة التحيز اللاواعي والحواجز الحقيقية والتقييم المستمر. والشفافية أساسية. ولذلك، أنشأت وزارتي عنصرا توظيفيا يقوم على تكافؤ الفرص وإدارة التنوع والإدماج. وأدى ذلك، على سبيل المثال، إلى وضع نقاط مرجعية لتقييم الجنود من الذكور والإناث، وبرنامج التوجيه للشروطيات المبتدئات والتبادل المنتظم بشأن أفضل الممارسات. ومرة أخرى، الشفافية أمر بالغ الأهمية.



العسكرية والشرطة من الرجال. وعدم أخذ ذلك في الاعتبار يمكن أن يكون له تأثير على عمليات المصالحة وبناء السلام.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى الرغم من أن النساء يقدمن قيمة مضافة لا يمكن إنكارها، فإن العديد من العوامل السياسية والثقافية ما زالت تعرقل إدماجهن في عمليات حفظ السلام. ومنها العقبات الثقافية والقوالب النمطية، وعدم ملاءمة سياسات التدريب وآليات التوظيف التي تضع المرأة في وضع غير مؤات. لذلك، فإننا مقتنعون تماما بضرورة بذل جهود إضافية من أجل القضاء على هذه العوائق، بما في ذلك جميع أشكال العنف والتخويف التي تحول دون نشر النساء في عمليات حفظ السلام.

ولتحقيق هذه الغاية، اعتمد الاتحاد الأفريقي مدونة لقواعد السلوك وسياسة عدم التسامح إطلاقا التي تحدد موقف الاتحاد الأفريقي المناهض للعنف والاعتداء والاستغلال الجنسي الذي يرتكبه حفظة السلام والعسكريون. ويتم إطلاع جميع البلدان المساهمة بقوات على المدونة المدججة أيضا في جميع برامج التدريب ذات الصلة.

ولابد لنا أيضا من تعزيز مكافحة جميع أشكال التمييز التي يواجهها حفظة السلام من النساء. ويجب مكافحة القوالب الجنسانية النمطية في تخصيص الأدوار الاستراتيجية في البعثات، كما يجب أن تواصل الأمم المتحدة تحسين أماكن الإقامة والمرافق الصحية الأساسية من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء على نحو أفضل.

وقد أنشأ الاتحاد الأفريقي أيضا شبكة من الوسيطات، حكيمات أفريقيا، لكفالة اضطلاع المرأة بدور قيادي في السلام والأمن، إلى جانب شبكة القيادات النسائية الأفريقية. ومن خلال اعتماد القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، تعزز الشبكتان دور المرأة في حفظ السلام وتدعوان إلى زيادة نوعية في عدد النساء في عمليات السلام.

لأكثر من ٧٠ عاما، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تخدم القضية النبيلة للسلام والأمن العالميين في جميع أنحاء العالم، ظلت أعدادها في ازدياد. إن موظفي بعثات الأمم المتحدة، الذين يقدر عددهم بأكثر من ١١٠.٠٠٠ فرد، يجسدون الآن تلك الأنواع الجديدة من التهديدات وبيئات النشر غير المتناظرة والمتطلبات المتعددة الأبعاد لحفظ السلام.

وعلى النقيض من هذه التطورات، فإن مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام ظلت هامشية وأقل بكثير من أهداف التكافؤ التي حددتها الأمم المتحدة. وبالنسبة لأفريقيا، التي تستضيف سبع عمليات لحفظ السلام إلى جانب بعثة السلام الخاصة بها، وهي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا تزال مشاركة المرأة تمثل تحديا رئيسيا يتعين التغلب عليه، رغم التزام الاتحاد الأفريقي بتعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والواقع أننا مقتنعون بأن نشر حفظة السلام من النساء لا يسهم في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فحسب، بل إنه حيوي أيضا لتحويل مهام بعثات الأمم المتحدة، فضلا عن إصلاح قطاع الأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

وتمشيا مع التزاماته المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فإن الاتحاد الأفريقي، ومن خلال البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، قد أحرز تقدما في إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المرأة ودورها القيادي في بعثات حفظ السلام. وبعثة تقصي الحقائق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي أجراها في الميدان في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن الدوليين؛ والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالمرأة والسلام والأمن؛ ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، قد بينت بوضوح أن النساء ضحايا الحرب والصراع أكثر انخراطا مع العناصر النسائية في القوات

ولا يزال التزام أفريقيا بملكية أمنها الجماعي من خلال عمليات السلام الأفريقية راسخا، فضلا عن التزامها بزيادة مشاركة المرأة فيها عملا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويتطلب تحقيق ذلك الهدف النبيل أيضا حل مسألة تمويل عمليات دعم السلام الأفريقية التي تعتمد فعاليتها على تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به.

وتعرب الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن عن تقديرها للتعاون البناء القائم بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في البحث عن حلول لتحديات السلام والأمن الحالية في أفريقيا. وتأمل بلداننا أن تؤدي تلك الجهود المشتركة إلى استجابة مستدامة لتلك الشواغل الرئيسية.

**السيدة فرونييتسكا (بولندا)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بكم ترحيبا حارا بيننا، سيدتي الرئيسة. ويؤكد حضوركم ومشاركاتكم في هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن أهمية الموضوع الذي ناقشه. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة والزاهرة بالمعلومات.

وأود أن أتطرق في بياني إلى ثلاثة مواضيع رئيسية هي: أولاً، الأهمية العملية لحفظة السلام من النساء، ثانياً، التحديات والفرص المتصلة بتنفيذ الولاية، ثالثاً، تنفيذ الحكومة البولندية لإطار خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في بلدي.

وتأتي مناقشة اليوم في الوقت المناسب عقب الاجتماع الوزاري لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بشأن قدرات القوات النظامية وأدائها وحمايتها، المعقود في ٢٩ آذار/ مارس. واستمعنا خلال ذلك الحدث إلى العديد من الأمثلة المشجعة على الكيفية التي يمكن بها أن تعزز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام أداء البعثة وفعاليتها. وأود أن أشير إلى إحدى حفظة السلام بالاسم - القائدة مارسيا أندراي براغا

وقد عين الاتحاد الأفريقي أيضا مسؤولين معينين بالشؤون الجنسانية في مختلف عمليات حفظ السلام لكفالة أن يكون صوت المرأة مسموعا، ولكي يتسنى للمرأة أن تشارك في حل النزاعات وجهود بناء السلام.

وعلى الرغم من التحديات العديدة المتبقية، أحرزت قارتنا تقدما ملحوظا، بما في ذلك في دمج المسائل المتصلة بالمرأة والمساواة بين الجنسين والسلام والأمن في الهيكل الأفريقي للسلم والأمن والبرامج العامة للسلام والأمن. وفي الوقت الراهن، هناك ٢٥ بلدا أفريقيا لديها خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، أي أن ٣١ في المائة من إجمالي عدد البلدان في جميع أنحاء العالم لديها مثل هذه الخطط.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا يمكن إنكار أن إشراك المرأة في بعثات حفظ السلام، سواء في إطار ولايات الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية، هو مسؤولية مشتركة بين البلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة. لذلك، يجب على البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة، أن تعمل من أجل التغلب على الحواجز الثقافية والقوالب النمطية، وتعميم البعد الجنساني في تدريب وتجنيد العسكريين وأفراد الشرطة في وحداتها.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، من المهم مواصلة الاتصال والدعوة إلى مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، وتقديم الحوافز للبلدان المساهمة بقوات التي تبذل جهدا لزيادة مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام. ومن الضروري أيضا تزويد أفراد حفظ السلام بجميع الموارد المناسبة للاضطلاع بولايتهم بفعالية. ويكتسي التدريب المحدد الهدف وتنمية القدرات والتدريب المناسب وتوفير المعدات أهمية بالغة للنهوض برؤية الأمين العام المتضمنة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

(تكلم بالفرنسية)

السلام من النساء في التصدي للاتهامات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونشيد بدورهن الكبير في جهود الوقاية والتوعية أثناء التدريب السابق للنشر، وفي إجراء التحقيقات الواجبة عند توجيه الاتهامات بارتكاب تلك الانتهاكات.

وكما نعلم جميعاً، فلن تحدث الكلمات أي تغيير إلا عندما تترجم إلى أفعال. ولذلك، يسرنا أن نخطكم علماً بأن بولندا قد وضعت أول خطة عمل وطنية متعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عام ٢٠١٨ للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١. وشاركت في وضع ذلك النهج الاستراتيجي عدة وزارات مكلفة بدور حكومي خاص فيما يتعلق بالدعوة إلى المعاملة على أساس المساواة الجنسانية. وتشاورت الحكومة على نطاق واسع أيضاً مع المنظمات غير الحكومية لتعزيز دور المرأة في القطاع الأمني. وستمكن خطة العمل هذه من بذل جهود منتظمة وتقييم التقدم الذي تحرزه المؤسسات البولندية في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن وتحديد المزيد من الأولويات في ذلك المجال.

وأود أن أختتم بياي بالإعراب عن تأييدنا القوي وامتنانها لجميع حفظة السلام من النساء. وتساعد تضحياتهن وتفانيهن على بعث الأمل في نفوس الملايين من الأشخاص الذين يواجهون تهديدات يومية. وهي هامة أيضاً لأنها تقدم نموذجاً للآلاف من النساء في نطاق الأسر والمجتمعات المحلية والحكومات. فهن يضطلعن بعمل فريد ولا يمكن الاستغناء عنه ولا يقدر بثمن. وندين نحن جميعاً بالإشادة بهن وتقديرنا العميق لهن.

**السيد العتيبي (الكويت):** أتقدم بالشكر على الإحاطات الثرية لكل من الأمين العام، واللواء كريستين لوند، والسيدة لورنا نانجيا ميريكاجي.

وأعرب عن تأييد دولة الكويت لما سيرد في البيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

- الحائزة على الجائزة السنوية للأمين العام للأمم المتحدة في مجال الدعوة إلى المساواة الجنسانية بين القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة. ويدل أداؤها الرائع على الدور الهام الذي يؤديه تعميم المنظور الجنساني في تعزيز الأداء العملي وتحسين حماية المدنيين.

وندعو في ذلك السياق إلى زيادة مشاركة النساء في حفظ السلام، وخاصة في أدوار الخطوط الأمامية في التفاعل مع السكان المحليين بوصفه مثالا للقيادات النسائية المحلية وهن يواصلن العمل بوصفهن أصحاب المبادرة الرئيسية للتغيير، بدءاً من الأسر والمدارس والمؤسسات التي تعمل فيها. وأود في ذلك السياق أن أشدد على ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام على تعيين مزيد من النساء في الأدوار القيادية. ويمكننا أن نحذو حذو الأمثلة التي قدمتها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وممثلتها الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة، فضلاً عن قائدة القوة وكبيرة مستشاري الشرطة وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة التي تمثلها هنا اليوم اللواء كريستين لوند، رئيسة البعثة ورئيسة الأركان. ولا تزال زيادة مشاركة المرأة في البعثات تشكل تحدياً لنا جميعاً. ولذلك يتعين على الدول الأعضاء أن تسعى إلى ترشيح المزيد من النساء للمناصب القيادية على جميع مستويات القيادة من القيادة العليا للبعثة إلى مستوى قادة الفصائل.

وأود أن أؤكد مجدداً دعمنا القوي للالتزامات الواردة في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع التشديد على ضرورة أن تكون مشاركة المرأة في جميع مراحل عملية السلام كاملة ومتساوية وهادفة. ويشير ذلك أيضاً إلى الفرص والتحديات التي تواجه تنفيذ الولاية. وترى بولندا أنه لا يمكن إيجاد حل دائم وطويل الأجل لأي من النزاعات إلا عن طريق تعزيز التقيد بمبادئ المرأة والسلام والأمن. ويجب علينا في ذلك السياق، أن نشير إلى الدور الهام الذي تؤديه حفظة

وختاماً، نتطلع لأن تسهم مناقشاتنا في المجلس وكذلك في الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، في الدفع في مزيد من مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام من خلال استخدام عدة وسائل، بما فيها ذلك إبراز القدوة من النساء العاملات في عمليات حفظ السلام، مثلما هو الحال في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، والتي تتولى ثلاث نساء قيادتها وقيادة العنصرين العسكري والشرطي فيها.

وإذ شجعنا الرئاسة على إبراز بعض الأمثلة، فإنني أجد نفسي مشيراً إلى اللواء كريستين لوند، الموجودة معنا اليوم ومشيداً بها. فهي تمثل قدوة للكثير من النساء في المجال العسكري، ليس فقط لكونها أول امرأة تتولى منصب قائد قوة في عمليات حفظ السلام، بل لأننا في الكويت نشهد لها بذلك، خاصة وهي تتقلد وسام التحرير من بلدي، الكويت، تقديراً لمساهمتها ومساهمة عشرات الآلاف غيرها من النساء اللائي ساهمن في حرب تحرير الكويت.

**السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** نشكركم على عقد هذه الجلسة وعلى مشاركتكم فيها، سيدي وزيرة الدفاع الألمانية. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم الزاخرة بالمعلومات.

نرى أنه من الضروري أن يظلّ مجلس الأمن موحّداً فيما يتعلق بالتطوير التدريجي لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لأن إسهام المرأة في حل النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام لم يعد مجرد توصية مفيدة، ولكنه أصبح نموذجاً للتنفيذ الفعال والضروري.

ومن هذا المنظور، فإن الزيادة في عدد النساء في الوحدات العسكرية والشرطية، باعتبار ذلك جزءاً أساسياً من عملية إصلاح المنظمة، يسهم مباشرة في تعزيز وبلورة هذه المشاركة. ولذلك، فإن إدماج المنظور الجنساني بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يجعل من الممكن فحسب وضع سياسات تأخذ

وأود أن أتناول ثلاثة مواضيع في إطار مناقشتنا اليوم، وهي حماية المدنيين، وزيادة الإدماج والإصلاح.

أولاً، بالنسبة لحماية المدنيين، فإن الغالبية العظمى لقوات حفظ السلام تعمل ضمن البعثات التي تكون فيها حماية المدنيين في صلب ولايتها. ونرى في أكثر من بعثة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، كما ذكرت السيدة نانجيا، تشكل النساء نسبة كبيرة من أولئك المدنيين الذين يتمتعون بالحماية من قبل حفظة السلام. لذا فإن التواجد النشط لحفظ السلام من النساء في جميع مكونات البعثات يستجيب لمتطلبات الواقع ويعد ضرورة ملحة للتفاعل والتواصل مع المجتمعات مع التركيز على الناس أولاً وأخيراً، دون الإخلال أو التدخل في المسؤولية الرئيسية للدول عن حماية مواطنيها.

ثانياً، بالنسبة لزيادة إدماج المرأة، فإن العمل الدؤوب من قبل البلدان المساهمة بقوات لضمان نشر قوات حفظ السلام، بما فيها النساء، بعد التدريب يعتبر كافياً لضمان الحفاظ على سلامة تلك القوات التزاماً بما تعهدت به في كثير من المحافل التابعة للأمم المتحدة. لذلك فإن تطوير الأداء يعد مدخلاً مهماً لزيادة إدماج المرأة على جميع المستويات، بما فيها المناصب القيادية مثل قادة القوات ومفوضي الشرطة. وإن كان هدفنا متواضعاً لتحقيق نسبة ١٥ في المائة من النساء في قوات حفظ السلام، إلا أن نسب مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام تتفاوت بين كل دولة وأخرى ولا يمكن تطبيق نموذج واحد على سائر الدول.

ثالثاً، بالنسبة للإصلاح، يمثل إعلان الالتزامات المشتركة نتيجاً لجهود الأمانة العامة والدول الأعضاء في دفع العملية الإصلاحية قدماً. وقد انضمت الكويت مع أكثر من ١٥٠ دولة متعهداً ضمن أمور، بضمان مشاركة المرأة في جميع مراحل العملية السياسية، بما في ذلك حفظ السلام.

ونودّ أن نحتتم بالتأكيد مجدداً على التزامنا بمواصلة العمل في فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي نشترك في رئاسته مع ألمانيا، لتعزيز تنفيذ المجلس لهذه الخطة، ولا سيما على النحو المنصوص عليه في القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**السيد سينغر ويزينغر** (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام واللواء كريستين لوند والسيدة لورنا ميريكاجي على الإحاطات الموجزة والوفية التي قدموها عن دور المرأة في حفظ السلام.

بعد بضعة أيام من انعقاد اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات حفظ السلام لعام ٢٠١٩، وإذ نقترّب من الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نجتمع في هذه القاعة اليوم لنعترف بالحاجة إلى قيام مجلس الأمن بمزيد من العمل لدعم الأهداف الواردة في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنبثق عن "مبادرة العمل من أجل حفظ السلام" وللنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن عمليات حفظ السلام هي إحدى أكثر أدوات الأمم المتحدة فعالية لتعزيز وصون السلم والأمن الدوليين، ومع ذلك فإن ٤ في المائة فقط من الأفراد النظاميين و٢٢ في المائة من الموظفين المدنيين هم من النساء. وتلك الأداة لن تكون فعالة بما فيه الكفاية ما دام عدم المساواة بين الجنسين قائماً، وبدرجة غير متناسبة كهذه.

إننا ندرك أن تقدماً كبيراً قد أحرز، لا سيما فيما يتعلق بالمقررات الواردة في قرارات مجلس الأمن، التي كان من نتيجتها نشر المزيد من المستشارين في الشؤون الجنسانية في بعثات الأمم المتحدة وزيادة عدد النساء المشاركات في عمليات حفظ السلام وإدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، ولكن ذلك لا يكفي. فما زالت هنالك مطالبة بأن يبذل مجلس الأمن جهوداً مدروسة ومستدامة وبأن يتم تخصيص الموارد اللازمة

في الاعتبار الآثار المحددة للنزاع على المرأة، بل تراعي أيضاً ضرورة إشراك المرأة بوصفها عنصراً إيجابياً في عمليات السلام. ويجب علينا أيضاً أن نُعرب عن ارتياحنا إزاء تنظيم ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لزيارات ميدانية مشتركة لكي يرصدوا بالتفصيل العلاقة بين المرأة والسلام والأمن والتنمية، بما في ذلك إيجاد استجابات ملائمة للتصدي لآفة العنف الجنسي في حالات النزاع، بهدف مواصلة تنفيذ تدابير ملموسة لتعزيز مشاركة المرأة في تلك العمليات.

وفي الوقت نفسه، فإن تمكين المرأة من تولي القيادة ومن تقديم مقترحات يمثل أيضاً شرطاً أساسياً لمنع نشوب النزاعات وأداة قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمثل هذا الاعتقاد أكثر من مجرد نظرية بالنسبة لنا. وهو يتجسّد في الوقت الحالي في الالتزامات التالية: أولاً، في دعمنا الثابت لإدماج المنظور الجنساني بصورة منهجية في ولايات عمليات حفظ السلام، استناداً إلى التدريب المتخصص الرامي إلى تقديم استجابات متخصصة فيما يخص الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات في حالات النزاع وحماية هذه الحقوق، وفي الوقت نفسه تعزيز المشاركة النشطة لهنّ؛ وثانياً، في الزيادة التدريجية، بوصفنا أحد البلدان المساهمة بقوات، لمشاركة المرأة في عمليات السلام حيث تبلغ النسبة المئوية لضابطات الأركان ٣٠ في المائة، و ٣٣ في المائة لخبيرات البعثات فيما تبلغ نسبة مشاركة المرأة في الوحدات العسكرية ١٠ في المائة من مجموع عدد القوات المنشورة. وإننا ملتزمون بزيادة المشاركة لتحقيق هدف تمثيل المرأة بنسبة ١٥ في المائة في فئة الوحدات العسكرية بحلول عام ٢٠٢٠. وبالنسبة إلى بيرو، فإن ذلك الالتزام ملزم ويكمّله إدماج المنظور الجنساني في برامج التدريب السابق للنشر لقواتنا ومراقبيننا العسكريين. ويسرّنا أن المركز الوطني للتدريب على عمليات السلام في بلدنا قد وضع مبادئ توجيهية للعمل في هذا المجال باعتبار ذلك جزءاً أساسياً من تدريب قواتنا.



وعلى الرغم من أنه في العقود الأخيرة قام عدد متزايد من البلدان برفع النسبة المئوية للنساء في قواتها المسلحة واعتمدت تدابير في مؤسساتها العسكرية الوطنية بشأن السياسات الجنسانية، فإنه في الوقت نفسه لا تزال هناك قيود، مثل استمرار الإيذاء والتمييز الذي تعاني منه المرأة في المؤسسات العسكرية الوطنية في العديد من البلدان. وفي هذا الصدد، نفهم أن البلدان المساهمة بقوات ينبغي أن تتخذ تدابير بهدف زيادة مستوى تمثيل المرأة، مثل تنفيذ إصلاحات تشريعية محددة لتشجيع مشاركة المرأة ومكافحة التحرش والاعتداء الجنسي داخل الجيش؛ وإزالة الحواجز التي تحول دون إدراج المرأة في بعض الفئات من الأفراد العسكريين وإقصائها منها؛ وإدخال تغييرات على السياسات المتعلقة بالأسرة، وكذلك ضمان تقديم التدريب المناسب للموظفين بشأن المسائل الجنسانية قبل نشرهم، وفقاً لمعايير الأمم المتحدة.

ومن الضروري أيضاً أن تولي بعثات الأمم المتحدة الأولوية لاحترام رفاه المرأة وسلامتها البدنية بشكل واضح وملمس. ولذلك، من الضروري استعراض تخطيط جميع البعثات وميزانياتها بغية جعل الحياة فيها أكثر ملاءمة للمرأة، من خلال القيام على سبيل المثال بإدراج مرافق صحية، ورعاية طبية متخصصة، بما في ذلك الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والترتيبات الخاصة لإصدار التراخيص، والاستثمار في الأمن الداخلي للقواعد.

ونثني على العمل الذي تقوم به إدارة عمليات حفظ السلام، وفي المقام الأول وحدثها المعنية بالقضايا الجنسانية، لضمان أن تكون أولويات المرأة في صميم القرارات الخاصة بالسلام والأمن على جميع المستويات. وندعو إلى مواصلة استخدام التحليل القائم على نوع الجنس من أجل تحسين تقييم التقدم المحرز قياساً على الأهداف والالتزامات الواردة في خطة المرأة والسلام والأمن، وأن يتم، خلال القيام بذلك، تحسين

لدعم هذه الجهود. ومن المؤسف للغاية أن المبادرات الرامية إلى النهوض بإطار السياسات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وفي المقام الأول في الميدان، لا تزال مهددة بالتخفيضات في الميزانية وهي تعتمد على نحو غير متناسب على الموارد الخارجة عن الميزانية من التبرعات.

ونحن ندافع بقوة عن ضرورة الربط بين حقوق المرأة وبناء السلام، بما يتماشى في جميع الأحوال مع منهاج عمل بيجين. ولهذا السبب، فمن المهم تدريب حفظة السلام على القضايا الجنسانية وضمان مراعاة المسائل الجنسانية في تصميم وتخطيط وتنفيذ وتقييم عمليات السلام. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك حاجة إلى إدراج بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في جميع تقارير البعثات ونشر مستشارين في الشؤون الجنسانية وحماية المرأة وتعزيز سياسات عدم التسامح إطلاقاً إزاء أعمال العنف الجنسي والجنساني التي يرتكبها حفظة السلام.

إن زيادة وجود المرأة في صفوف القوات التي يتم نشرها يفتح قنوات اتصال للنساء والفتيات في حالات النزاع ويعالج شواغلهن المتعلقة بالحماية واحتياجاتهن الفورية ويشجعهن على المشاركة والقيادة. وما من شك في أن وجود المرأة لا يرفع الوعي بمشاكلها فحسب، بل هو أيضاً عامل حاسم في زيادة الفعالية التشغيلية لجميع المهام وتحسين صورة البعثات وزيادة إمكانية الوصول إليها ومصداقيتها بين السكان المحليين. فالنساء اللاتي يُنشرن في البعثات يكنّ على دراية باستراتيجيات الحماية المحلية التي تمسهن؛ وهن قادرات على العمل كآلية للإنذار المبكر؛ ويتفاعلهن بصورة أكثر فعالية مع الناس؛ كما يتمتعن بميزة نسبية في التعامل مع ضحايا العنف الجنسي والجنساني وفي عملية التسريح وإعادة الإدماج في الحياة المدنية.

ولتحقيق المساواة بين الجنسين في البعثات، من الضروري العمل بشكل وثيق مع البلدان المساهمة بقوات.

ومعالجة المرضى. إنهن ييشن الأمل في تحقيق السلام للسكان المحليين، ولا سيما النساء والأطفال. وأود أن أشيد بجميع النساء العاملات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولم تكن المرأة الصينية غائبة عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولدي بعض الصور أريد أن أتشاطرها مع الأعضاء. الصورة الأولى لطبيبات صينيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعملن ويفين بولاية البعثة. والصورة الثانية لضابطات الشرطة الصينيات في ليبيريا. وتبين الصورة الثالثة العاملات الصينيات في المجال الطبي لعلاج المرضى في ليبيا. وهناك العديد من الأمثلة والقصاص المؤثرة في هذا الصدد. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، في مستشفى حفظ السلام الصيني من المستوى ٢، هناك ثلاث صينيات من حفظة السلام يقمن بمهمتهن الثانية في البلد. وهن في أعين السكان المحليين وزملائهم من حفظة السلام مثل الملائكة حقا. لقد عاجلن زملاء من حفظة السلام كانوا في حاجة ماسة إلى الرعاية في وقت متأخر من الليل. ويقدمن المساعدة الإنسانية إلى النساء والأطفال على الصعيد المحلي. وقد حظين بالثقة والإشادة بفضل مهارتهن الطبية الهائلة، وإحساسهن العالي بالمسؤولية، وروح التعاون الدولية التي يعملن بها.

وفي جنوب السودان، فإن أكثر من ١٠ جنديات من كتبية المشاة الصينية لا يقمن فحسب بمهام مثل التأمين والدوريات على مسافات بعيدة وعمليات البحث المشتركة، بل ينقلن المعارف بشأن النظافة الصحية والوقاية من الأوبئة إلى المجتمعات المحلية. ويتعاملن مع أطفال المدارس ويعملن بنشاط على إقامة تعاون في المجال المدني العسكري. ولا يزال صبي يتيم يدعى جيمس يتذكر حتى اليوم أن المرأة الصينية من حفظة السلام التي ساعدته اسمها يان.

وفي هايتي، قتلت ضابطة شرطة صينية بصورة مأساوية أثناء أداء واجبها، تاركة طفلا عمره ٤ سنوات ووالدها المسن. وقد كتبت في مذكراتها:

تصميم بعثات الأمم المتحدة وسلوكها وأدائها. ونعتقد أن جائزة داعية العام للمساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين تشكل اعترافا بجهود حفظة السلام في تعزيز مبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونغتتم هذه الفرصة لنهنئ الملازمة البرازيلية مارسيا أندراي براغا لحصولها على هذه الجائزة بفضل عملها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

كما يسرنا أننا، في وقت سابق من هذا العام، شهدنا معلما بارزا في تاريخ الأمم المتحدة، في بعثة السلام في قبرص، التي تقودها ثلاث نساء - ممثلة خاصة، وقائدة القوة، وكبيرة مستشاري الشرطة - يشرفن على وحدة تتكون من أكثر من ١٠٠٠ شخص بمن فيهم أفراد الشرطة والعسكريين والمدنيون لرصد خط وقف إطلاق النار والعمل على إيجاد حل سياسي بين اليونان والقبارصة الأتراك.

ويعد الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو الوسيلة الحاسمة لمنع نشوب النزاعات وإثائها، فضلا عن بناء السلام وتحقيق الازدهار في العالم. ومما لا شك فيه أن وجه السلام امرأة.

**السيد ما جاوشو (الصين) (تكلم بالصينية):** أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيسة، في نيويورك. ويسرني أن أراكم تتراسون جلسة اليوم.

وأود أن أشكر الأمين العام غوتيريش، واللواء لوند، والسيدة لورنا ميريكاجي، ممثلة المجتمع المدني في جنوب السودان، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، منذ بدايتها قبل ٧١ عاما، ما برحت تؤدي دورا هاما في صون السلام والأمن الدوليين. وما فتئ حفظة السلام من النساء يضطلعن بدور نشط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويعملن في مختلف مناطق البعثات، ويقمن بتسيير دوريات، والحراسة،

المتحدة لحفظ السلام وأن تبرهن على دعمها لمشاركة المرأة من خلال اتخاذ إجراء حقيقي. وينبغي للأمانة العامة أن تزيد من تعاونها مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة وأن تضع خطط تدريب محددة الهدف لمساعدة تلك البلدان على تعزيز الجهود ذات الصلة في مجال بناء القدرات. وتؤيد الصين مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي قدمها الأمين العام غوتيريش.

إن الصين تؤيد تأييدا كبيرا لعمليات حفظ السلام وتشارك فيها. كما أننا من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، ومساهم مالي في ثماني مناطق للبعثات بحفظة سلام صينيين، وتعمل النساء الصينيات من حفظة السلام في ستة منها، بما في ذلك في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي.

ولا تعمل الصين من أجل توسيع نطاق مشاركة الصينيات العاملات في مجال حفظ السلام فحسب، بل ومن أجل مساعدة البلدان الأخرى في هذا الصدد أيضا. وفي السنوات الأخيرة قام وزير الدفاع الصيني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنظيم حلقات دراسية تدريبية دولية في بيجين، للإناث من موظفات حفظ السلام، من أجل المساعدة في زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. وسنواصل، بالتعاون مع المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، المشاركة بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من أجل زيادة المساهمة في السلام العالمي.

**السيد دولاتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** من دواعي الشرف أن يكون وزير الدفاع الاتحادي الألماني، بيننا اليوم، سيدتي الرئيسة، لتولي رئاسة مجلس الأمن خلال الرئاسة المشتركة للمجلس. لقد جعلت فرنسا وألمانيا من خطة المرأة والسلام والأمن أولوية قصوى، كما يتضح من مناقشتنا المفتوحة اليوم معكم، بصفتكم الرئيسة. ونحن ممتنون لكم خصوصا على ذلك. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، واللواء كريستين لوند، والسيدة لورنا ميريكاجي، على إحاطتهما الإعلاميتين الثابنتين والتزامهما بخطة المرأة والسلام والأمن، والتي هي مصدر إلهام

”في هذا العالم الواسع، قد أكون بقدر ضالة ريشة. وعلى الرغم من ذلك، ففي طريقي الصغير والمتواضع، أود أن أوصل التطلع إلى تحقيق السلام“.

وينفس هذا التطلع، ذهب ما يقرب من ١٠٠٠ امرأة صينية من حفظة السلام على مدى ٣٠ عاما الماضية إلى مناطق البعثات، دون تردد، لتنفيذ ولاية تحقيق السلام.

ويتمثل الهدف الرئيسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إيجاد تسوية سياسية للنزاعات وتحقيق السلام والاستقرار في وقت مبكر في مناطق البعثات. ولذلك، فإن جميع الأنشطة يجب أن تعمل على تحقيق ذلك الهدف الرئيسي. ويتطلب تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بذل جهود متضافرة من جانب مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المضيفة. وينبغي أن تسترشد الجهود ذات الصلة بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام. ويتعين اتباع نهج كلي مع بذل جهود في مختلف المجالات، مثل التسوية السياسية، والدعم اللوجستي، وسلامة الموظفين، والشراكة.

ويجب تهيئة الظروف الملائمة لتيسير مشاركة المرأة في حفظ السلام على نحو أوسع نطاقا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التواصل من أجل زيادة دعم مشاركة المرأة في حفظ السلام. وفيما يتعلق بتدريب أفراد حفظ السلام وعمليات النشر والعمليات الميدانية، ينبغي تهيئة بيئة مواتية لمشاركة المرأة. وينبغي إيلاء الاهتمام للظروف والأحوال الوطنية في البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة حتى تتمكن تدريجيا من زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. ويمكن أن تبدأ هذه الجهود بمحاولة لتحديد أفضل الممارسات قبل تكرارها على نطاق أوسع. ويتطلب توسيع نطاق مشاركة المرأة في حفظ السلام بذل جهود متضافرة من جانب جميع الأطراف. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد من مشاركتها في عمليات الأمم

الرعاية والعدالة، إذا أخذنا مجرد مثالين من بين العديد من المجالات الأخرى. وبصورة أعم، لا ينبغي أن تُخصص أي وظيفة للرجال فقط.

لقد أُحرز تقدم ولكنه ما زال غير كاف. ويجب أن نقول ذلك. ولا تزال هناك ٢٧ وحدة تخلو من النساء، مقارنة بـ ٤٩ في العام الماضي. وتمثل النساء نسبة ٥ في المائة من القوات و٨ في المائة من وحدات الشرطة، وهذا لا يزال بعيدا عن الأهداف التي حددها المجلس. وينبغي في المقام الأول أن تتحمل البلدان المساهمة بقوات تلك المسؤولية بالكامل. لقد بلغت نسبة النساء بين القوات الفرنسية في عمليات حفظ السلام ٥,٥ في عام ٢٠١٨، وهي بالفعل أعلى من المعدل الذي حددته الأمم المتحدة وهو ٥,٢٥ في المائة بالنسبة لعام ٢٠١٩. وفي شباط/فبراير، كان المعدل ٨,٤ في المائة. وهذا تقدم كبير ولكن، بطبيعة الحال، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ونحن أول من يقول ذلك، بما في ذلك ما يتعلق بنا ويجب على وجه الخصوص أن نزيد عدد النساء المعينات في وظائف ضباط الأركان.

ولكي تتحمل الدول تلك المسؤولية، كما ذكرتم، سيدي الرئيسة، يجب عليها أن تقود تحولاً نموذجياً حقيقياً في جيوشها الوطنية. وهذا ما فعله فرنسا بحزم، بشروط وبطريقة طوعية. إن الجيش الفرنسي يتمتع الآن بأعلى مستويات مشاركة المرأة في العالم، بنسبة تبلغ ٢٠ في المائة إجمالاً و ١٥,٥ في المائة بالنسبة للأفراد العسكريين. وتريد فرنسا المضي إلى أبعد من ذلك. ففي ٧ آذار/مارس، عشية اليوم الدولي لحقوق المرأة، أعلنت وزيرة القوات المسلحة، زميلتكم فلورونس برلي، خطة الإنصاف بين الجنسين، لدعم الأداء التشغيلي لفرنسا، وهي تتضمن ثلاثة أهداف رئيسية هي: تجنيد النساء، واستبقائهن طوال حياتهن الوظيفية، وتعزيز التنوع الجنساني في القوات المسلحة. وستحقق تلك الأهداف من خلال تدابير محددة جداً، مثل مشاركة المرأة في القيادة العسكرية أو من خلال نهج جديد للحصول على الرتب والمسؤوليات.

لنا. وأود أن أؤكد مجدداً دعمنا الكامل للأمين العام وفريقه على الاستراتيجية الطموحة والناجعة التي وضعها لتحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين داخل الأمم المتحدة.

وأعرب عن تأييدي للبينين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. وينبغي لمجلس الأمن أن يكتف جهوده الرامية إلى استمرار زيادة إدماج خطة المرأة والسلام والأمن في عمليات حفظ السلام. لقد أُحرز تقدم كبير، ولكن يجب أن نبذل المزيد من الجهود لكي نضع خطة المرأة والسلام والأمن في صميم عمليات حفظ السلام فعلاً.

ويغطي الإدماج الوارد في الولايات حقائق عديدة: من الوقاية والحماية من العنف الجنسي في أوقات النزاع إلى مشاركة المرأة في العمليات السياسية. ويجب أن نواصل تعزيز هذا النهج الشامل لا سيما من خلال كفاءة نشر مستشارين للشؤون الجنسانية وحماية المرأة. إننا جميعاً نعرف أن تلك مهمة مستمرة في كل من المجلس واللجنة الخامسة على حد سواء. وقد سنحت الفرصة لوزير فرنسا لأوروبا والشؤون الخارجية، السيد جان - إيف لودريان، للإشارة إلى ذلك خلال المناقشة المفتوحة التي تولى رئاستها في المجلس في ٢٩ آذار/مارس (انظر S/PV.8497)، فحفظة السلام ينخرطون في حالات لا تكون فيها أي دولة على استعداد للانخراط فيها بمفردها. ولذلك، يجب أن نكفل توفير ما يلزم من تدريب ودعم سوقي لا لهؤلاء الرجال فقط، بل وبصورة متزايدة أيضاً، للنساء الملتزمات بالسلام.

ثانياً، إن زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام أمر أساسي لنجاح خطتنا، وعمليات حفظ السلام نفسها. وكما هو موثق بوضوح، تساعد زيادة مشاركة المرأة في تعزيز فعالية العمليات مباشرة. ومن الصحيح أنه في جميع المجالات، وبصورة شاملة، تكون القيمة المضافة قوية بشكل خاص في مجالات من قبيل الوصول إلى المجتمعات المحلية، وحصول الضحايا على

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، وعلى وجودكم معنا في المجلس هذا الصباح. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم.

وأؤكد مجددا التزام الولايات المتحدة بمشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة وناجعة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد أصبحت الولايات المتحدة بسنها للقانون الوطني بشأن المرأة والسلام والأمن لعام ٢٠١٧، أول بلد يترجم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى قانون وطني.

ويبرهن هذا المعلم التاريخي على التزام الولايات المتحدة وقيادتها بمجدول الأعمال المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحن أيضا مناصرون لتحسين أداء حفظ السلام بوجه عام، وزيادة المشاركة المحدية للمرأة في حفظ السلام تكمن في صميم الأداء. وقرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) و ٢٤٣٦ (٢٠١٨)، ومبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، كلها تنيط بنا توسيع الفرص المتاحة للمرأة في مجال حفظ السلام.

كما أكد العديد من المتكلمين السابقين، فإن النساء يرفعن من الفعالية التشغيلية لبعثات حفظ السلام، ويمكن أن يصبحن قدوة هامة، سواء في المجتمعات المحلية التي يُنشرن فيها وفي إطار أنظمتهم الوطنية، ولكن لا يزال يتعين علينا القيام بالكثير من العمل للتغلب عن مشاركتهم الضئيلة في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة وقوات الدعم المدني، ناهيك عن معالجة ندرة النساء اللاتي يرتدين الزي الرسمي في صفوف الرتب العليا من عمليات حفظ السلام. تواصل الولايات المتحدة العمل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من خلال مبادراتها الخاصة بعمليات السلام العالمية وبرنامج دعم عمليات الشرطة الدولية التي تعزز القدرات والإمكانات الدولية لتنفيذ عمليات الأمم المتحدة وعمليات السلام الإقليمية. وقد شارك بالفعل أكثر من ١١ ٠٠٠ فرد من العسكريين وأفراد الشرطة الإناث في الأنشطة التدريبية لحفظ السلام في الولايات المتحدة.

وكما أشار وزيرنا لأوروبا والشؤون الخارجية، السيد جان - إيف لودريان، سيجري إدماج إشراف المرأة في جيشنا الوطني وعمليات السلام في خطتنا الوطنية الثالثة تنفيذًا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي تجرّي صياغته حاليا، وسيتم الاضطلاع بإجراءات تعاون محددة في هذا الاتجاه. وتؤيد فرنسا أيضا مشاركة المرأة في مدارس الشرطة والتدريب العسكري في العديد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك عقد دورات دراسية بشأن العنف ضد النساء والفتيات، ودور المرأة في الوساطة.

وتستطيع الدول الأعضاء أن تعول على فرنسا من أجل مواصلة العمل بنشاط لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، وفي مجمل خطة المرأة والسلام والأمن. وقد أعرب رئيس الجمهورية، السيد إيمانويل ماكرون، عن الرغبة في أن تغدو المساواة بين المرأة والرجل، وهي قضية وطنية رئيسية في فترة الخمس سنوات، قضية دولية رئيسية. وكان هذا أحد الأهداف ذات الأولوية بالنسبة لرئاستنا لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس. وهو أيضا من أولويات رئاستنا الحالية لمجموعة السبعة. وستتيح الذكرى السنوية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومنتدى ييجين+٢٥، الذي سيعقد في فرنسا، في العام نفسه، فرصة فريدة لإعطاء زخم جديد لتلك الخطة، على الرغم من الصعاب، وإتاحة تنفيذها بالكامل في نهاية المطاف.

ولترديد كلمات تشيما ماندا نغوزي أديتشي، ينبغي لنا جميعا أن نكون من مناصري المرأة، بما في ذلك من هم في مجلس الأمن. إن الخطة التي ناقشناها اليوم هي في صميم الثورة الجارية حاليا داخل الأمم المتحدة لتعزيز دور المرأة والتكافؤ بين الجنسين على جميع الجبهات. إن تلك الثورة ضرورية في حد ذاتها بطبيعة الحال، ولكنها ضرورية أيضا من أجل نجاح تعددية الأطراف التي نلتزم بها الآن أكثر من أي وقت مضى. وهذا يبين مدى ما تعتمزمه فرنسا لكي تواصل ما تقوم به كمحرك لهذه الثورة، التي ليس بوسع أي شيء أو أي أحد أن يوقفها.



والنهوض بالمشاركة المجدية للمرأة في حفظ السلام من خلال قراراتنا وبرامجنا. ويعتمد النجاح على جهودنا الحازمة والمنسقة لتحسين أداء حفظة السلام من خلال مناصرة مشاركة المرأة في جميع جوانب جهودنا في حفظ السلام.

**السيد دجاني** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، أود أن أشارك الأعضاء الآخرين في شكركم على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، ولا سيما اللواء كريستين لوند، على مناصرتها لقضية حفظة السلام من النساء. وما فتئت نساؤنا من حفظة السلام يعملن بشكل وثيق معها، وأحضها على مواصلة هذا العمل الجيد.

أود أيضا أن أشيد باستراتيجية المساواة بين الجنسين التي أطلق عناؤها حديثا للأفراد النظاميين وأرحب بها، وهي تهدف إلى مضاعفة عدد النساء في الوحدات العسكرية وقوات الشرطة في عام ٢٠٢٠ وما بعده. ومن خلال القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، أظهر لنا مجلس الأمن والأمانة العامة مثلا جيدا على الكيفية التي يمكن بها العمل معا لتحسين المشاركة المجدية للمرأة في حفظ السلام. وبناء على ذلك الجهد، تود إندونيسيا أن تبرز النقاط التالية.

النقطة الأولى وتعلق بأهمية وجود إطار تنظيمي وطني قوي. وعلى الصعيد الوطني، أصدرت حكومتنا في عام ٢٠١٥ مرسوما وزاريا بشأن رؤية خريطة الطريق للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ والتي تتألف من ٤٠٠٠ فرد من أفراد حفظة السلام الذين وضعوا الإطار القانوني لتطلعنا إلى نشر ما يصل إلى من ٤٠٠٠ من الأفراد الإندونيسيين في عمليات حفظ السلام. وتم تحديثها في عام ٢٠١٧ لتشمل استراتيجية أوسع تهدف إلى زيادة المشاركة الهادفة للمرأة في حفظ السلام. وأوجزت خريطة الطريق الخطوات التفصيلية والقوائم المرجعية للإجراءات التي يتعين اتخاذها على أساس سنوي في الفترة من ٢٠١٥ إلى

أما في البلدان الشريكة في المبادرة العالمية لعمليات السلام، فنستثمر أيضا في الهياكل الأساسية، من بين أمور أخرى، من خلال بناء ثكنات النساء والمراحيض وإزالة الحواجز التي تعترض مشاركة المرأة الفعالة والتدريب على حفظ السلام. وزادت بلداننا الشريكة عدد النساء من حفظة السلام العسكريين الذين نشروا في عمليات الأمم المتحدة للسلام بنسبة ٨٩ في المائة منذ ٢٠١٠، بالمقارنة بزيادة قدرها ٧ في المائة بين البلدان غير الشريكة في المبادرة. وقد مول برنامج دعم عمليات حفظ السلام التابع للشرطة الدولية تنظيم حلقات عمل بقيادة الأمم المتحدة للمرشحات من شرطة حفظ السلام، مع التركيز على تحسين الاتصالات، والتحقيق وكتابة التقارير، والقيادة، ومهارات الأسلحة النارية. ومنذ عام ٢٠١٤، ما برحنا نعمل على زيادة عدد الشرطة النسائية الناطقة بالفرنسية المؤهلة للانتشار في بعثات الأمم المتحدة، حيث تضاعف تقريبا العدد الموصى به للنشر من ٣٦ في المائة إلى أكثر من ٥٠ في المائة.

نشجع جميع الدول الأعضاء على اعتماد وتنقيح خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، عند الاقتضاء. وتعمل هذه الأدوات الهامة على حفز الالتزامات المتعلقة بزيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام، وتعزيز توظيفهن والاحتفاظ بهن ونشرهن. ونرحب باستراتيجية إدارة عمليات السلام الموحدة للمساواة بين الجنسين لزيادة عدد النساء في الوحدات العسكرية وقوات الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. ونحض البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين في عمليات حفظ السلام على دعم أهداف الاستراتيجية.

أما على الصعيد الفردي، فينبغي لنا جميعا أن نتخذ الخطوات اللازمة للتصدي للعقبات المستمرة التي تواجه حفظة السلام من النساء والتغلب على تلك العقبات في أنظمتنا. وينبغي لنا أن نعمل بصورة جماعية على إزالة تلك الحواجز

الأساسية لبعثات حفظ السلام أقل جاذبية للإناث. بالإضافة إلى ذلك، نواجه أيضا واقع التحديات الهيكلية والاجتماعية - الثقافية التي ينبغي التقليل منها إلى الحد الأدنى أو إزالتها تماما، سواء في الأمم المتحدة، أو في البعثات، أو في البلدان المساهمة. وينبغي توفير الموارد الكافية. وينبغي أن تكون تغطية تكاليف القوات كافية لتلبية الاحتياجات المحددة لحفظه السلام من النساء، ودعم التدريب قبل النشر الذي تلمس الحاجة إليه، وتوفير المعدات والمرافق المتقدمة التي تراعي الفوارق بين الجنسين، وتهيئه بيئة منفتحة للموظفات في البعثات. سمعت كل ذلك في معرض حديثي مع حفظة السلام من النساء لدينا في الميدان. وهذا ما يحتجن إليه، كما اعتقد بأن اللواء لوند تعرف ذلك جيدا. ستعمل إندونيسيا على إدراج تلك المنظورات في بيانات التكاليف التي سيتم جمعها والنظر فيها في سياق الاستعراض المقبل لتكاليف القوات.

نرحب أيضا بالمبادرات الجديدة الرامية إلى تعزيز التدريب وبناء القدرات من أجل تحسين وبناء قدرات الموظفين. وكما سبق ذكره، استضافت السيدة رينو مرصودي، وزيرة خارجية إندونيسيا، في ٨ و ٩ نيسان/أبريل، اجتماعا إقليميا في جاكارتا بشأن المرأة والسلام والأمن بهدف إنشاء شبكة عالمية من حفظة السلام، بدءا من قاعدة إقليمية. وهناك فهم مؤداه أن المرأة بوصفها عامل سلام تؤدي دورا مهما. في عمليات حفظ السلام. والإناث من حفظة السلام لديهن وعي أفضل بالأوضاع، ويوفرن شعورا بالراحة والحماية للمدنيين في التعامل مع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وقادرات على التواصل مع الأطفال المتضررين من النزاعات. وباختصار، يمكنهن كسب أفئدة وعقول المجتمعات المحلية والمدنيين. وطرحَت السيدة مرصودي أيضا فكرة إنشاء تحالف عالمي للمرأة من أجل السلام والتسامح مكوناته حفظة سلام ومفاوضين ووسطاء من الإناث. لقد حان الوقت لكي تكون المرأة أكثر بروزا وفي الطليعة في حمل راية السلام.

٢٠١٩. بالنسبة لهذا العام على وجه الخصوص، نقوم بزيادة تركيزنا على مجموعات المهارات المطلوبة، وفقا لاحتياجات البعثات في الميدان، ونكثف جهودنا لزيادة أعداد حفظة السلام من النساء في مقر الأمم المتحدة وفي البعثات.

أما النقطة الثانية فتتعلق بالإرادة السياسية لبناء القدرات، والتعهد بوزع المزيد من النساء في البعثات. ويعمل حاليا أكثر من ٣٠٠٠ من حفظة السلام الإندونيسيين، من بينهم ٨٦ من الإناث في ثماني بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وهذا الرقم يضع إندونيسيا في قائمة البلدان الثمانية المساهمة الأولى ويجعلها البلد الأول المساهم بقوات بين أعضاء مجلس الأمن. ونأمل أيضا أن يزيد ترتيبنا من حيث نشر حفظة السلام من الإناث. ولتشجيع وإعداد المزيد من حفظة السلام الإناث المقننات، أدرجت إندونيسيا مسألة نوع الجنس في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كجزء من المناهج الدراسية العادية في مركزها للتدريب على حفظ السلام في جاوة الغربية. وبغية زيادة مساهمتنا، نحن حاليا بصدد إرسال وحدة شرطة تتألف من ١٤٠ من الأفراد، بمن فيهم ١٤ شرطية، إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن ٨١ من أفراد الشرطة الذين تحقق فريق الأمم المتحدة للمساعدة والتقييم في عملية الاختيار من أهليتهم، من بينهم ٢٦ شرطيا من الإناث، سيتم نشرهن في مختلف البعثات. ونستكشف أيضا إمكانية إدراج مزيد من الإناث في الوحدات الأخرى التي تم التعهد بها مؤخرا، مثل سرايا الشرطة العسكرية، والأفرقة المعنية بالتخلص من الذخائر المتفجرة، والأجهزة المضادة للانفجارات المرتجلة، وأفرقة الإجلاء الطبي الجوي، وسرايا النقل. وباختصار، لا لا ينبغي أن تكون هناك أي مجالات مغلقة أمام النساء، لأن بوسعهن القيام بأي عمل.

أما النقطة الثالثة فمن الحتمي وضع استراتيجية رصينة. ونحن ندرك التحديات. وفي أغلب الأحيان، تجعل الهياكل

ثانياً، يجب أن نشجع البلدان المساهمة بقوات على نشر مزيد من النساء في العمليات. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة نشر عدد أكبر من النساء، تماشياً مع الالتزامات المتعهد بها في إطار "مبادرة العمل من أجل حفظ السلام"، ولكننا ندرك أن هذا لا يزال يشكل تحدياً كبيراً. وبلجيكا تأتي مرتبة فوق المتوسطة من حيث النسبة المئوية للنساء اللاتي تنشرهن في عمليات الأمم المتحدة، ولكننا على الصعيد الوطني ندرك أنه لا يزال يتعين علينا إحراز تقدم. فالمرأة لا تمثل سوى ٨ في المائة من الأفراد العسكريين العاملين في القوات المسلحة البلجيكية البالغ قوامهم ٢٧ ٠٠٠ فرد. وصورة عالم مؤلف من الرجال في هذا الصدد صورة قد طال أمدها. وشرعنا في حملات تجنيد لاجتذاب مزيد من الشابات، وأود أن أسلط الضوء على مبدأ أساسي في قواتنا المسلحة، وهو المساواة. فللمرأة نفس الفرص المتاحة للرجل في مجالات التجنيد والتدريب والتعويض والترقيات والنشر التشغيلي. وفي هذا العام، على سبيل المثال، اقترحت القوات المسلحة البلجيكية إنشاء فريق مقاتل مختلط الجنس داخل القوات الخاصة البلجيكية، والذي يُنتظر أن يكون عاملاً في بداية عام ٢٠٢٠.

ثالثاً، من المهم تهيئة بيئة سليمة للمرأة في العمليات. إن الثقافة الذكورية في الجيش والشرطة هي إحدى العقبات أمام مشاركة المرأة. وتسهم حالات التحرش والاستغلال والانتهاك الجنسيين في تهيئة بيئة تتصورها المرأة على أنها مسممة أو خطيرة. وما برحت بلجيكا تتخذ إجراءات في هذا الصدد. فقد وقعنا اتفاقاً طوعياً مع الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الالتزام بالقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويشارك رئيس وزراء بلدنا في منتدى القادة الذي أنشأه الأمين العام. ونمول مركزاً لحقوق ضحايا الاعتداء الجنسي في إطار بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونحن جميعاً نتحمل المسؤولية عن إنشاء نظام مساءلة يتسم بالشفافية ويسهل الوصول إليه. ويجب أن نواصل توفير

في الختام، نتفق مع وجهة نظر الأمين العام ومفادها أن هناك أدلة واضحة تبين أن وجود عدد أكبر من النساء العاملات في حفظ السلام يؤدي إلى استجابات أفضل للحماية، ويمكن أن يحدث فروقات نوعية كبيرة. وتعتقد إندونيسيا أن حفظة السلام من الإناث بوسعهن القيام بأي شيء، وفي أي وقت وفي أي مكان من أجل قضية السلم. وعلاوة على ذلك، بالإشارة إلى ما ذكره أخي سفير الجمهورية الدومينيكية، بأن السلام له وجه امرأة، أود أن أضيف بأن السلام له أيضاً لمسة نسائية.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود أولاً أن أشكر ألمانيا على تنظيم هذه المناقشة.

ترحب بلجيكا باستراتيجية المساواة بين الجنسين في الزي الرسمي التي اعتمدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وفقاً للقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وعدد النساء العاملات تحت راية الأمم المتحدة أخذ في الازدياد، ولكن كما قال الأمين العام، يجب علينا أن نفعل المزيد. ففي عام ٢٠١٩، بلغت نسبة تمثيل النساء ٤ في المائة من حفظة السلام و ٨ في المائة من أفراد الشرطة في عمليات الأمم المتحدة. وفي الواقع، يجب أن نفعل المزيد وأن نقوم بعمل أفضل على كل مستوى من مستويات التسلسل الهرمي وفي كل وظيفة. فاستهداف المرأة بعملية التوظيف غير كاف. بل يجب أن تتمكن النساء من التدرج في وظائفهن بنفس الفرص المتاحة للرجال. وأود أن أناقش بإيجاز بعض الحلول الممكنة.

أولاً، يجب علينا التغلب على العقبات المتعلقة بالنشر. إذ يجب تكييف ظروف النشر لتلائم مع الاحتياجات الشخصية والمهنية للمرشحات. ومن بين التدابير التي يتعين اتخاذها على أرض الواقع، يحضرنى على وجه الخصوص توفير الهياكل الأساسية والخدمات الطبية الملائمة للمرأة. وينطبق ذلك أيضاً على مُدد النشر. وفي هذا الصدد، فإن دور المستشارين في الشؤون الجنسانية مهم للغاية.

عدد النساء ودورهن في صفوف حفظة السلام في العنصرين العسكري والشرطي في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وتتفق على أهمية كفالة تكافؤ الفرص للنساء المشاركات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وإزالة الحواجز الهيكلية. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن تكون زيادة عدد النساء في البعثات الميدانية غاية في حد ذاتها. فمن المهم للغاية أن يتم الاضطلاع بعملية إشراك المرأة في أنشطة حفظ السلام بتمعن شديد، على أساس الاحتياجات الفعلية لوجود محدد على أرض الواقع. ويجب أيضا مراعاة الميزات الفنية، وليس المؤشرات المصطنعة التي تهدف إلى تحقيق نسبة معينة من النساء مقارنة بالرجال. وفي هذا الصدد، نود أن نحذر من الإفراط في استخدام تدابير خاصة مؤقتة لزيادة عدد النساء من حفظة السلام، حيث إن خفض المعايير، على سبيل المثال في مجال الرتب العسكرية، يمكن أيضا أن ينطوي على تمييز ضد الرجال. فأي نوع من المساواة بين الجنسين أو تكافؤ الفرص يمكن أن نتكلم عنه في هذه الظروف؟ ويجب أيضا مراعاة خصوصيات كل بلد، بما في ذلك الظروف الأمنية التي يجري الاضطلاع بالعمليات في سياقها.

وغني عن القول إن ثمة مزايا خاصة لكل من النساء والرجال وأنه ينبغي استخدامها استخدامها رشيدا. فعلى سبيل المثال، قد يكون حفظة السلام من النساء أكثر فعالية في إقامة اتصالات مع السكان المحليين، وبخاصة النساء والأطفال، لأنهن يولدن شعورا أقوى بالثقة والحماية. ومن الضروري بذل جهود من هذا القبيل عند التحقيق في حالات العنف الجنسي، حيث قد يكون الضحايا أكثر انفتاحا مع حفظة السلام من النساء. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن حفظ السلام متعلق أيضا بالأعمال العسكرية وما يصاحبها من مخاطر، لا سيما في حالة المهام التي تتطلب قوة جسمانية. ومن أجل زيادة مشاركة المرأة في

التدريب في مجال منع التحرش والحماية. ويجب كسر قاعدة الصمت ووضع وسائل عملية موضع التنفيذ لتمكين الناس من التنبؤ بهذه الأفعال بثقة كاملة.

أخيرا، يجب علينا أن نعزز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن عموما. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل التشديد على الدور الأساسي للمرأة طوال دورات النزاع، من المنع إلى بناء السلام. إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ثرية ومتغيرة باستمرار. وتمثل المرأة عامل تغيير في جميع أنحاء العالم. والمطالب قوية، وغالبا ما يبين المجتمع المدني الطريق لنا. ولا بد للمجلس أن يكون على قدر المهمة المطلوبة منه. ونحن نتحمل المسؤولية، ولا سيما عن ترجمة هذه المطالب إلى ولايات لعمليات حفظ السلام، على سبيل المثال من خلال دعم مستشاري شؤون حماية المرأة في البعثات. إن استثناء نصف البشرية من جهود تحقيق السلام هو بمثابة إعداد المرء نفسه للفشل. وبلجيكا مقتنعة بأن المساواة بين الجنسين عنصر أساسي في تحقيق السلام والأمن الدائمين.

**السيدة غيلموتدينونا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):** أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة المكرسة للمسائل المتصلة بمشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش واللواء كريستين لوند، رئيسة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، والسيدة لورنا ميريكاجي، على آرائهم.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بالإمكانات الإيجابية الكبيرة لمشاركة المرأة في مختلف جوانب تسوية النزاعات المسلحة وبناء السلام، بما في ذلك في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونود أن نشير إلى أنه منذ اتخاذ مجلس الأمن في عام ٢٠٠٠ للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي كان الأول في سلسلة من القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ما برحت الجهود المشتركة للأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات تشجع على زيادة مطردة في

من النساء. وسنواصل تقديم كل المساعدة الممكنة لبناء قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

**السيد آلن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن مدى فخري ببلوغ المملكة المتحدة، بل بتجاوزها بالفعل الهدف الذي حددته الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ بمضاعفة نسبة مشاركة المرأة في مجال حفظ السلام بحلول عام ٢٠٢٠. وتشكل المرأة حاليا نسبة ٧ في المائة من المراقبين العسكريين وضباط الأركان. وليست هذه مجرد مسألة مبدئية أو حقيقة ينبغي ببساطة قولها. إنما هي مسألة فعالية. فمثلما نعاني اقتصاديا في بلداننا إذا ما حرمتنا جزءا من سكاننا من المشاركة في القوة العاملة، سنعاني عسكريا إذا ما استبعدنا المرأة من قواتنا المسلحة ومن ترقيتها داخل صفوفها. ونحرم أنفسنا من توظيف من هم الأفضل عن طريق الحد من مجموع الوظائف المتاحة، فنحدّ بالتالي من قدرتنا القتالية.

وفي الميدان، فضلا عن أن قواتنا تعدّ أفضل القوات المتاحة، فإننا نرى فوائد تشغيلية حقيقية من نشر قوات أكثر توازنا بين الجنسين. وعلى غرار الآخرين، فإننا نلاحظ أن نشر المزيد من قوات حفظ السلام يمكن البعثات من التفاعل مع طائفة أوسع من الأشخاص في المجتمعات المحلية، مما يؤدي بدوره إلى تحسين الإلمام بالحالة السائدة. ومن يطلب من حفظة السلام فهم ديناميات النزاعات المحلية ومخاطرها دون القدرة على التعامل بفعالية مع النساء على صعيد المجتمع المحلي كمن يطلب منهم القيام بدوريات على غير هدى. وتوظيف مزيد من حفظة السلام من النساء في البعثات سييسر على النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع، أو الاستغلال أو الاعتداء الجنسيين، أن يخرجن من صمتهن ويتكلمن عن تجاربهن.

ولكننا ندرك وننشاطر التحديات التي تواجهها معظم القوات العسكرية الوطنية في تحقيق التكافؤ بين الجنسين.

عمليات حفظ السلام، من المهم تهيئة الظروف المواتية التي تراعي احتياجاتها الخاصة. ونحن نعلم أنه في مرحلة أو أخرى كثيرا ما تُجبر النساء على التخلي عن أعمال حفظ السلام من أجل التعامل مع الشواغل الأسرية ورعاية الأطفال والأقارب. وهذا يتعلق عموما باستحالة الجمع بين عملهن والحياة الأسرية في الميدان، وبانعدام الأمان في بيئتهن. وستعين على الأمانة العامة أخذ هذه العوامل في الاعتبار في تنفيذ سياستها الجنسانية في المستقبل. ومن الضروري أيضا الامتثال لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل في تعيين النساء، بما في ذلك في المناصب القيادية في إدارة عمليات السلام.

وينبغي أيضا أن نتذكر أن المسؤولية الرئيسية عن زيادة عدد النساء في العناصر العسكرية في قوات حفظ السلام تقع على عاتق الدول نفسها. ولذلك، من المهم مراعاة آراء البلدان المساهمة بقوات نفسها في هذا الصدد، والنهج الوطني لكل بلد تجاه ملاك الموظفين. وينبغي ألا تكون المشاكل الطبيعية التي قد تنشأ في سياق تحقيق مؤشر أو آخر معيارا من معايير اتخاذ القرارات بشأن نشر وحدات بعينها.

ما فتى الاتحاد الروسي يساهم بحفظة سلام في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لأكثر من ٤٥ عاما.

وتمثل النساء في الوقت الراهن نسبة ١٧ في المائة على الأقل، وتعمل النساء من حفظة السلام لدينا في بعثات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوسوفو وجنوب السودان والصحراء الغربية وقبرص. ويسرنا أنهن يحظين بتقدير جيد على خدمتهن في مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما لدينا خبرة كبيرة في مجال تدريب حفظة السلام، بمن فيهم النساء، في مراكز التدريب المعتمدة من الأمم المتحدة، لا سيما معهد عموم روسيا للدراسات المتقدمة لموظفي وزارة الشؤون الداخلية بالاتحاد الروسي في دوموديدوفو، الذي يواصل تدريب ضباط إنفاذ القانون الأجانب كل عام، بمشاركة واسعة



الدول الأعضاء على نشر المزيد من النساء النظاميات المدربات والمؤهلات وزيادة أثر مشاركة المرأة إلى أقصى حدّ ممكن.

ومن الأهمية أن نزيد عدد النساء ونسبتهن في عمليات حفظ السلام، ولكن بطبيعة الحال، من مسؤولية جميع حفظة السلام، ذكورا وإناثا، الاضطلاع بعمليات حفظ السلام على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية، ونحن مصممون على تزويد حفظة السلام في قواتنا بما يلزم من مهارات ومعارف وفهم. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تلقى جميع الأفراد العسكريين التابعين لقوات المملكة المتحدة المنشورين في العمليات الدولية الرئيسية التدريب بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع، وبشأن خطة المرأة والسلام والأمن. وبوصفنا شريكاً من شركاء التدريب، فإننا ملتزمون بضمان أن يكون التدريب الذي نقدمه للأفراد من البلدان الأخرى مراعيًا للاعتبارات الجنسانية.

وإدماج المنظورات الجنسانية في مجال حفظ السلام لا يتعلق بالمرأة وحدها. فالمساواة بين الجنسين تهم الجميع. فكلنا نستفيد من عمليات حفظ سلام أكثر فعالية وشمولاً إذا ما ضاعفنا جهودنا لتحقيق أهداف عالية الطموح من أجل مشاركة المرأة. وانطلاقاً من ذلك، لدي سؤال لمقدمتي الإحاطتين الإعلاميتين، وهو ببساطة كالاتي، من باب اتخاذ الإجراءات، ما هي الإجراءات الأشد إلحاحاً التي توصيان الأمم المتحدة والدول الأعضاء باعتمادها لجعل بيئات البعثات أكثر ملاءمة للنساء؟ وما هي أفضل الأمثلة على أفضل الممارسات التي شهدتها استخدامهما على الصعيد الوطني لتمكين تلك الخطة حقاً من إحراز تقدم؟

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق من أجل تمكين المجلس من الاضطلاع بعلمه بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في القاعة. كما أود أن أبلغ الجميع بأننا

فلا تزال النساء تشكلن ١٠,٥ في المائة فحسب من القوات المسلحة النظامية التابعة للمملكة المتحدة و ١٣ في المائة من الضباط العسكريين فقط. والأمثلة التي تضر بها نساء رائدات من قبيل المارشال الجوي سو غراي، التي باتت أول ضابطة تتقلد ثلاثة نجوم في صفوف القوات الجوية الملكية هذا العام، لم تصبح القاعدة بعد. وبالتالي، مع أننا فخورون بالتقدم الذي أحرزناه في زيادة مشاركة المرأة في القوات المسلحة التابعة للمملكة المتحدة، وبالتالي، في إسهاماتنا لحفظ السلام، فإننا ندرك أن هناك الكثير مما ينبغي عمله. وقد قلت في وقت سابق أن الأمر لا يتعلق فقط بقول ما هو صحيح، بل بتنفيذه، أود أن أحدد بعض الأمور التي نرى أنه ينبغي أن تتحقق.

يجب أن نواصل عملنا على تغيير العقلية لكفالة أن يُعتبر توسيع نطاق مشاركة المرأة عاملاً تمكينياً وتشغيلياً أساسياً وجزءاً من المهام الأساسية للبعثة، لا ممارسة شكلية. ويجب أن نواصل اتخاذ إجراءات ملموسة لكفالة أن تتوافر للمرأة فرص متكافئة للمشاركة في عمليات حفظ السلام. ويجب أن يشمل ذلك المساواة في الحصول على المعلومات عن الفرص المتاحة للنشر، وتكافؤ الفرص المتاحة لتطوير المهارات والخبرات ذات الصلة والمساواة في الحصول على السكن الملائم والانتفاع بالمرافق والتجهيزات والخدمات الطبية في الميدان. وتؤيد المملكة المتحدة النهج المبتكرة لتخطي تلك الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركةً مجدية في عمليات حفظ السلام، وغيرها من الحواجز. ونحن ملتزمون بالتركيز على اتخاذ إجراءات عملية، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة ومواصلة التعلم من البلدان الأخرى المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وكما أعلننا على هامش اجتماع الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام، تسهم المملكة المتحدة بمبلغ ١,٣ مليون دولار في مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام، التي استُهلّت مؤخراً، ونحن نؤيد تماماً تركيز صندوق المبادرة على تحفيز ومساعدة

سيمكننا من زيادة عدد حفظة السلام لدينا في إطار الأمم المتحدة أيضا. ومنذ اتخاذ هذا القرار، شرعنا في الانسحاب من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وبوسعي الآن أن أعلن أننا سوف ننشر ٦٠ فرداً إضافياً من حفظة السلام في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وسيعمل حفظة السلام لدينا في القطاع الغربي في لبنان تحت القيادة الإيطالية. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن احترامنا للبنان، حكومةً وشعباً، على تقديم الرعاية لملايين اللاجئين وبذل جهود جبارة لضمان استقرار بلدهم، مما يؤثر تأثيراً إيجابياً في المنطقة. ونرى أن هناك فرصاً كبيرة لإشراك قوات الشرطة في عمليات حفظ السلام الدولية.

وقد تلقت قوات الشرطة التابعة لنا في غرب البلقان تدريباً جيداً للغاية، وهي تساعد بلدانا في المنطقة في حماية حدودها. ولا تندرج تلك العمليات ضمن عمليات حفظ السلام التقليدية، ولكن لا شك في أن حماية الحدود بصورة سليمة يساعد في حفظ السلام.

ونحن ندرك الدور الذي تضطلع به المرأة في تلك العمليات. وفي هنغاريا، تشكل النساء ٢٠ في المائة من أفراد القوات المسلحة و٢٣ في المائة من قوات الشرطة. وتبين تلك الأرقام جلياً أننا ملتزمون بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، كما تعبر عن اهتمامنا بفهم أفضل الممارسات، أو، على وجه الخصوص، كما قال ممثل المملكة المتحدة، أفضل الأمثلة على أفضل الممارسات. ورغم أننا لم نضع إلى الآن خطة عمل وطنية، يسعدني أن أعلن أن المبادئ التوجيهية لقواتنا المسلحة بشأن هذه المسألة قيد الإعداد بالفعل.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطيت الكلمة الآن لممثل هولندا.

**السيد فان أوستيرووم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي، سيدي الرئيسة، أن أقول إنه يشرفنا حضوركم الشخصي

سواصل هذه المناقشة المفتوحة أثناء ساعة الغداء، لأن لدينا عدداً كبيراً جداً من المتكلمين سنستمع إليهم بعد ظهر هذا اليوم بشأن هذا الموضوع الهام.

أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتجارة في هنغاريا.

**السيد زيجارتو (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لنا للإعراب عن آرائنا بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية، ولئن كان عليّ توشي الحذر الشديد لأنني أمثل بلداً صغيراً جيشه ليس من بين أقوى الجيوش في العالم. لذلك، سوف أحاول الإدلاء بملاحظاتي بقدر من التواضع.

وبغض النظر عن حجمنا، فإننا عضو مسؤول من أعضاء المجتمع الدولي ولطالما كنا ملتزمين بالمساهمة في نجاح عمليات حفظ السلام. لقد احتفلنا مؤخرًا بالذكرى السنوية العشرين لانضمامنا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، وعندما اطلعنا على سجلنا، شعرنا بالفخر لأننا لم نستفد من انتمائنا إلى هذا التحالف فحسب، بل تمكنا من الإسهام في نجاحه أيضاً. وبالمثل، عندما نطلع على سجلنا المتعلق بالأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، يمكنني القول إننا قد أسهمنا وستظل نسهم في نجاح جهودنا المشتركة، بما أننا نعتبر حفظ السلام إحدى أهم وظائف الأمم المتحدة. وينبغي لنا، بطبيعة الحال، تنفيذ الإصلاحات، ونحن على استعداد للمشاركة في ذلك، لا سيما أننا نعتبر حفظ السلام أداة حيوية لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة التي تمثل حالياً أحد التحديات الرئيسية في جميع أنحاء العالم. ويمكننا أن نرى أنه إذا تمكنا من منع نشوء الظروف التي تجبر الناس على الفرار من ديارهم، فلن ننجح، في نهاية المطاف، في إدارة تدفقات الهجرة فحسب، بل في وقفها بالكامل.

وقررت الحكومة الهنغارية في الآونة الأخيرة زيادة عدد قواتنا العاملة في الخارج من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ فرد، الأمر الذي

إلى عمل على أرض الواقع. وثالثاً، الموازنة بين الإجراءات المتخذة وعملية التدريب.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، وهي تحليل العقبات القائمة، أجرى "مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة" دراسة أولية جيدة للغاية في العام الماضي. وتفصل تلك الدراسة العقبات الحالية التي تواجهها النساء للقيام بأدوار العسكريين وأفراد الشرطة في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وشكلت الدراسة في حد ذاتها خطوة إيجابية، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فنحن بحاجة إلى الإصغاء للخبراء الحقيقيين - أي النساء - عند النظر في العقبات الحالية التي تحول دون مشاركتهن. وقد سمعنا جميعاً قصصاً عن إصابة نساء بالجفاف جراء توقفهن عن تناول السوائل من أجل تجنب رحلة ليلية مخفوفة بالمخاطر إلى المرحاض. وهذا أمر غير مقبول. ويجب علينا أن نعمل معاً للقضاء على هذه الأمور. وسيتيح "صندوق مبادرة إلسي" الذي أُطلق مؤخراً إجراء مزيد من البحوث فيما يتعلق بالعقبات التي تواجه البلدان المساهمة بقوات والتي تواجهها بعثات بعينها، مما يمكننا من وضع سياسات ومبادرات محددة الأهداف للاستجابة. وتفتخر مملكة هولندا بدعمها لـ"صندوق مبادرة إلسي"، ونشجع الدول الأعضاء الأخرى أن تحذو حذونا.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي ترجمة البحوث إلى إجراءات. فنحن بحاجة إلى القضاء على العقبات التي تحول دون المشاركة على قدم المساواة، سواء في الوطن أو البعثات. وهو أمر غير معقد، بل يمكن تحقيق الكثير عن طريق اتخاذ تدابير بسيطة - تتمثل في زيادة الجهود الرامية إلى تجنيد مزيد من النساء وتعيين مستشارين وطنيين في الشؤون الجنسانية، ووضع معايير مراعية للمنظور الجنساني عند نشر القوات فضلاً عن توفير أماكن الإقامة والمعدات الملائمة في المعسكرات. ولكن الأمر لا يقتصر فحسب على المعدات، فالبرمجيات التي توجد في عقولنا، وأعني الثقافة، تكتسي أهمية أيضاً. إننا بحاجة إلى

هنا اليوم. وتكريماً للرئاسة الألمانية لمجلس الأمن في هذا الشهر، سمحوا لي أيضاً أن أحاول أن أشكركم باللغة الألمانية: *Vielen Dank, Frau Vorsitzende*.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

كما نعرب عن بالغ تقديرنا لألمانيا وفرنسا لجعلهما الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية لرئاستيهما المشتركتين. ونود أيضاً أن نشكر الرئاسة الألمانية على زيادة الإضاءة لهذا التجمع وجعله أكثر شفافية عن طريق رفع الستائر وعلى بذل جهود هائلة من أجل تحسين ضبط الوقت.

كما نحبي الأمين العام على البيان الذي أدلى به في هذا الصباح وعلى قيادته. ونشكره أيضاً على اهتمامه الكبير بمسألة المشاركة على قدم المساواة في "مبادرة العمل من أجل حفظ السلام" الهامة.

يسرنا، بعد الاستماع إلى المتكلمين الآخرين صباح اليوم، أننا نتفق على أننا لم نعد نناقش لماذا ينبغي إشراك مزيد من النساء في عمليات السلام، ولكننا نناقش الكيفية التي يمكننا بها تحقيق ذلك. وتختلف العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة من بعثة لأخرى ومن بلد مساهم بقوات لآخر. ولكنها مسألة تعيننا جميعاً.

وقد احتفلنا لتونا في مملكة هولندا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمشاركة الإناث في القوات المسلحة. وفي هذا السياق، يشرفني أن ضابطين هولنديتين من بين أعضاء وفدي اليوم. ورغم أننا أحرزنا تقدماً خلال الـ ٧٥ عاماً الماضية، فإننا ندرك أننا في مملكة هولندا لا نزال نكافح لتحقيق الأرقام المطلوبة. وهي مسألة استمعت إلى زملائي يناقشونها أيضاً اليوم. وسعياً لمعالجة مسألة "الكيفية"، أود أن أركز على ثلاث مسائل: أولاً، إجراء تحليل كامل للعقبات القائمة. وثانياً، ترجمة النتائج

**اللواء لوند** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر، السيدة الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأخذ الكلمة مرة أخرى، كما أشكر المشاركين على جميع إسهاماتهم إلى الآن. ومن الجيد أن أرى أن هناك الكثير من الزخم بشأن هذا الموضوع في مجلس الأمن، حتى وإن كانت الأعداد، من منظور شخص يعمل في الميدان مثلي، تخبرنا قصة مختلفة.

وردا على سؤال ممثل المملكة المتحدة، أعتقد أن الإجراء الأول والأهم الذي يجب أن نتخذه هو زيادة الأعداد. فالعدد يكتسي أهمية عندما نكون في الميدان. وثانيا، يجب أن تكون جميع المعسكرات والمواقع قادرة على استيعاب كلا الجنسين. وقد تمكنت من فعل ذلك شخصيا في غضون سنتين. وكان ذلك ممكنا - فقد أمكن تطبيق ذلك على جميع المواقع أو المعسكرات وعددها ٢٦. وثالثا، يغيب عن أذهان الكثيرين أن الرجال بحاجة إلى أن يضطلعوا بدور رئيسي في المناذاة بتعزيز المساواة بين الجنسين. ولا بد أن يتحدث المزيد من الرجال مع نظرائهم من الرجال، لأنهم، على الأرجح، لديهم أسلوب أفضل للتواصل فيما بينهم أكثر مني. تلك هي النقاط الثلاث التي أردت توضيحها.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ميريكاجي.

**السيدة ميريكاجي** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للتعليقات التي أدلى بها الجميع. لا شك أننا نحرز تقدما، ونسير في المسار الصحيح. وأود أن أقول، أولا، أنه لا بد من تحسين المرافق لكي نتمكن من الإبقاء على النساء العاملات بالفعل في بعثات حفظ السلام. وثانيا، نحن بحاجة إلى تعزيز برامج الإرشاد لكي نتمكن من إعداد المزيد من الشابات للاضطلاع بأدوار في عمليات حفظ السلام. وثالثا، يجب على البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة النظر في تشريعاتها القطرية حتى يتسنى لها تهيئة بيئات تشجع الشابات على الالتحاق بالخدمة.

نشر ثقافة تمكنا من الاستماع للاحتياجات الخاصة بكل من الجنسين وتبليتها. والأمين العام يضطلع بذلك عن طريق تنفيذ استراتيجيته الموحدة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين التي نرحب بها وندعو الجميع إلى تأييدها.

أما النقطة الثالثة والأخيرة فهي أنه لا بد، من أجل تحقيق التغيير اللازم في الثقافة، أن نوفر تدريباً جنسانيا سليما في مختلف المناهج العسكرية، بما في ذلك التدريب على النشر والسابق للنشر ذاته. ونحن بحاجة إلى تبني موقف مراعي للمنظور الجنساني في مختلف ركائز البعثات وموظفيها. وينطبق ذلك على النساء والرجال. وذلك ما نفعله في مملكة هولندا، على سبيل المثال، عن طريق تنظيم دورة تدريب على مراعاة المنظور الجنساني في العمليات. ونحن نعني بالأعداد أيضا. ومن أجل تحسين الأعداد في الأمم المتحدة، ندعم دورات تدريب الضابطات العسكريات. ويحدونا الأمل في أن تحذو المزيد من البلدان حذونا.

في الختام، إن زيادة فعالية بعثاتنا من خلال زيادة مشاركة المرأة أمر بالغ الأهمية لجهودنا الرامية إلى تحديث عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد تجلت زيادة مشاركة المرأة بشكل بارز في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي وقعنا عليه في أيلول/سبتمبر الماضي. وعلينا أن نضاعف جهودنا لجعل زيادة مشاركة المرأة حقيقة واقعة. وقد آن الأوان لأن نترجم أقوالنا إلى أفعال.

وأود أيضا أن أقول للواء لوند إن حضورها في القاعة اليوم يشكّل مصدر إلهام لنا، فضلا عن كونها نموذجا يحتذى بالنسبة للكثيرين منا، ولا شك للأفراد العسكريين في بلدي. الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن نواصل مناقشتنا، وبما أن مقدمتي الإحاطتين ستغادران قريبا، أود أن أتيح لهما الفرصة للرد على بعض الأسئلة التي طرحت.

أعطي الكلمة الآن للواء لوند.

النساء والفتيات. ويمكن أن يشكلن نماذج للنساء والفتيات في المجتمعات التي يسيطر عليها الذكور، لأجل زيادة الضغط من أجل استفادتهن من حقوقهن ومشاركتهن في عمليات السلام، بما في ذلك الانضمام إلى قطاعات الأمن القومي، وبالتالي، زيادة عدد النساء المشاركات في عمليات السلام.

ويمكن أن يؤدي المزيد من التكافؤ بين الجنسين إلى الحد من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهما جريمتان أضعفتا الدعم المقدم لعمليات حفظ السلام. ووفقاً لدراسة حديثة، فإن الزيادة الطفيفة في عدد النساء في وحدات حفظ السلام العسكرية يمكن أن تقلل من ادعاءات الانتهاك الجنسي بأكثر من النصف. وترى فييت نام أيضاً أن النساء المشاركات في عمليات السلام لا يزلن يواجهن العديد من العقبات التي يمكن أن تمنعهن من الاستفادة من كامل إمكاناتهن خلال عملهن في البعثات، بل منعهن من الانضمام إليها في المقام الأول. لذلك، ترغب فييت نام في تقديم التوصيات التالية.

أولاً، ينبغي مواصلة تنفيذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بفعالية.

ثانياً، نقترح أن يجري الأمين العام بحثاً شاملاً بشأن الحواجز الخاصة بكل بلد أمام مشاركة النساء في قوات الأمن ونشرهن كأفراد من حفظة السلام، ونحن نوصي بوضع إطار شامل لإيجاد حلول للدول الأعضاء المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والتي يمكن أن تستند إلى استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨، التي قدمتها إدارة عمليات السلام.

ثالثاً، نشجع البلدان المتقدمة النمو على زيادة دعمها لصندوق مبادرة إلسي للمساعدة على تسريع وتيرة التقدم في اتجاه تحقيق الأهداف لزيادة نسبة النساء العاملات في الوحدات العسكرية والشرطية.

وأخيراً وليس آخراً، من المهم التأكيد على ضرورة أن تلتزم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بمبادئ عدم التدخل في

ويجب توضيح معايير الانضمام إلى الخدمة بالنسبة للشابات ليؤهلن أنفسهن لتلبية المعايير المطلوبة للالتحاق بالخدمة. وقد شهدنا حالات واجهت فيها شابات عقبة أمام خدمتهن في البعثات لأنهن لا يعرفن كيفية قيادة مركبة بناقل حركة يدوي. ولو كان ذلك الشرط واضحاً مسبقاً، لتمكنت تلك الشابات من إعداد أنفسهن كي يكن مؤهلات، ومن ثم يمكنهن الانضمام إلى الخدمة. وبتلك الطريقة، ستمكن من تجنيد مزيد من النساء واللاتي سيكون بوسعهن بعد ذلك التأهل للانضمام إلى بعثات حفظ السلام.

أود أن أستأذن في الانصراف الآن لأنه يتعين علي المغادرة قبل بدء حظر التجول في الخارج.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مقدمتي الإحاطتين على مقترحاتهما المحددة والمستندة إلى خبراتهما الواسعة.

أود الآن الشروع في استكمال مناقشاتنا بإعطاء الكلمة لممثل فييت نام.

السيد لو هواي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية):

تشيد فييت نام بالرئاسة الألمانية لعقدتها مناقشة اليوم بشأن المرأة في عمليات حفظ السلام. ونود أيضاً أن نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الثاقبة.

إن فييت نام مقتنعة بأن النساء نشيطات وأطراف فاعلة رئيسية وعوامل لتحقيق السلام، كما أنهن يقدمن إسهامات فريدة وموضوعية لإحلال السلام الدائم في مناطق النزاع. ويمكن الشعور بأدوارهن المهمة بقوة في عدد من الجوانب.

يمكن لحفظة السلام من النساء الوصول إلى أجزاء من السكان والمناطق التي عادة ما تكون مغلقة أمام الرجال. ويمكنهن العيش داخل المجتمعات المحلية التي تمكن النساء والفتيات في المجتمعات المضيفة، مما يتيح الفرص لبعثات الأمم المتحدة لمعالجة المسائل والاحتياجات الجنسانية التي تواجهها



ستسهم في زيادة المصدقية والتنفيذ الأكثر فعالية للولايات التي أصدرها مجلس الأمن. كما أنها تشكل رسالة مهمة بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجتمعات البلد المضيف، وتشجيع مشاركتها في عملية إقامة وبناء السلام.

لقد شكل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سابقة في الاعتراف بالدور الحاسم للمرأة في تعزيز السلام والأمن الدوليين. وبصفتنا دولا أعضاء، لا ينبغي أن ينحصر تركيزنا في سياق هذا القرار فقط على وضع خط أساس في النقاط المرجعية، بل يجب أن يشمل أيضا السبل العملية لتعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات، ومفاوضات السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع.

وقد أظهرت التجربة أن المرأة قدمت إسهامات لا تقدر بثمن في بناء السلام، لا سيما في انتعاش الاقتصادات المحلية والتخطيط لما بعد النزاع واستعادة الحوكمة. لهذه الأسباب، نحن نؤمن بضرورة مواصلة توحيد الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة لمواصلة إعطاء زخم جديد للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا سيما فيما يتعلق بالوقاية، في إطار مفهوم الحفاظ على السلام، استنادا إلى القرارات التي تعيد تأكيد منظومة بناء السلام.

ومن الواضح أنه إذا لم تشارك المرأة في وضع السياسات الوطنية، فلن تمضي المجتمعات قدما. لذلك، من الضروري القضاء على أوجه عدم المساواة وضمان عدم استبعاد قدرات المرأة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن الإجراءات الرامية إلى ضمان تمكين المرأة هي أدوات تعزز تنمية الدول وأن السياسات العامة يجب أن تضمن تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين والتركيز على المساواة.

وكدولة مساهمة بقوات تابعة للأمم المتحدة، يشرف غواتيمالا المشاركة عن طريق نشر قوات في مناطق النزاع المسلح. وقمنا خلال السنوات الأخيرة، بنشر أكثر من ٣٠٠ ضابطة في المناصب التي تشمل مراقبين عسكريين وضباط الأركان وضباط الأركان المساعدين وموظفي الدعم اللوجستي وقادة الفصائل

الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، وموافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية.

ومنذ عام ٢٠١٤، ترسل فييت نام ضباطها العسكريين إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتلتزم النساء الفيتناميات بالمزيد من المشاركة في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات وفي المناصب الرئيسية. وطوال تاريخ فييت نام، قامت المرأة الفيتنامية بدور مهم في الدفاع الوطني والبناء الوطني. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، التحفت أول امرأة فيتنامية من حفظة السلام برتبة رائد ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وبعد عام واحد، في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، نشرت فييت نام أول مستشفى ميداني من المستوى ٢ لديها في جنوب السودان، مع وجود ١٠ نساء بين موظفيه. ونحن نسعى جاهدين لمواصلة هذا الاتجاه الإيجابي.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، كما أود أن أشيد بجميع حفظة السلام في جميع أنحاء العالم على إسهاماتهم وتضحياتهم من أجل تحقيق السلام والأمن والرخاء الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشكر الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى تعميم المذكرة المفاهيمية (S/2018/293، المرفق) التي ستكون بمثابة أساس لمناقشاتنا. ونقدر أيضا الإحاطات الإعلامية التي قدمت بشأن هذا الموضوع المهم للغاية.

إن المشاركة الكاملة والهامة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والخبراء المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

ويعني أنهن يقمن بدور حقيقي في منع نشوب النزاعات وفي مجال حفظ السلام وبنائه.

وقد أدى غياب المرأة عن عمليات السلام وعن المفاوضات إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والجنسانية، فضلا عن التمييز السياسي والاجتماعي الموجود بالفعل في مجتمعات ما بعد النزاع. ولم يعد من الممكن التغاضي عن ذلك. ومن المناسب أن يعيد مجلس الأمن تأكيد الدور الهام الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام، وأن يؤكد بصورة متكررة على أهمية مساهمتها المتكافئة ومشاركتها الكاملة في جميع المبادرات من أجل صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

بعد مرور ٢٠ عاما تقريبا على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، عززنا إطارا قانونيا وسياسيا هاما في شكل البرامج المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، من الضروري بذل مزيد من الجهود لكفالة التطبيق الفعال والمتناسك والشامل للمنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومعالجة التهميش العملي والسياسي الذي لا يزال قائما فيما يتعلق بالمشاركة المجدية للمرأة في جميع المجالات وعلى جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك صون السلم والأمن الدوليين.

ولا يزال عدد النساء المشاركات في عمليات حفظ السلام عند مستويات منخفضة بشكل غير مقبول - فهن لا يشكلن سوى ٤ في المائة من الأفراد العسكريين و ١٠ في المائة من أفراد الشرطة. ولذلك، فإننا نثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام لتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، علاوة على إعلان الالتزامات المشتركة المنبثق عن "مبادرة العمل من أجل حفظ السلام"، التي تؤيدها المكسيك، بغية زيادة عدد النساء المدنيات والعسكريات على جميع المستويات وفي المناصب الرئيسية في عمليات حفظ السلام، ولإدماج المنظور الجنساني في جميع مراحل التحليل والتخطيط والتنفيذ والإبلاغ.

والأطباء والمترجمين الفوريين والعاملين في المكاتب وأخصائيي التحقيق، مما يدل على التزام وقدرة المرأة الغواتيمالية على البحث عن حلول سلمية وشاملة للصراعات. لقد روج الكثير من هؤلاء النساء لمشاريع كان لها تأثير إيجابي على هايتي وعلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتحقيقاً لهذه الغاية الحاسمة، قدمت غواتيمالا، من خلال مركزها الإقليمي للتدريب على عمليات حفظ السلام، تدريباً يركز على الحماية والاحتياجات الخاصة وحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال في حالات النزاع وما بعد النزاع. كما شجعنا مشاركة المرأة في الدورات الدولية التي تقدمها المنظمة.

في الختام، أود أن أشدد على حقيقة أن غواتيمالا قد تخلصت من فجوة عدم المساواة في اعتقاد راسخ بأن المرأة تسهم بقيمة إضافية في هذه المهمة النبيلة. لذلك، سنواصل تعزيز الإجراءات من خلال خطة عملنا الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من أجل زيادة مشاركة المرأة وتعزيزها، لا سيما في الوظائف الرئيسية ومناصب صنع القرار. إنه مصدر فخر وشرف لغواتيمالا الإسهام بموظفات؛ وسنواصل القيام بذلك لأننا بلد ملتزم بتحقيق السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة فاسكيس مونيوس (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن امتناننا لألمانيا لعقد هذه المناقشة ولإعطائها أولوية عالية لخطة المرأة والسلام والأمن خلال رئاستكم.

تشكل النساء والفتيات أكثر من نصف سكان العالم، ويمثل إسهامهن الحيوي في المجتمعات الشاملة أمرا مهما للغاية،

ستتمكن من مواصلة النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتحقيق المساواة بين الجنسين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد أرييتر (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥- وهي شبكة غير رسمية تضم ٥٧ من الدول الأعضاء المهتمة برئاسة كندا، وتمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة.

إن إشراك المرأة في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة هو أمر صائب وحكيم على السواء. والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يسلم بأهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة وانخراطها بشكل كامل في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وظل مجلس الأمن حاسماً في تأكيد الدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به المرأة في عمليات حفظ السلام، وهو يواصل تسليط الضوء على ضرورة زيادة عدد الموظفين المدنيات والنظاميات في عمليات السلام، بما في ذلك في القرارات ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، و ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، و ٢٣٨٢ (٢٠١٧) و ٢٤٣٦ (٢٠١٨).

وقد كررت البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة تلك النداءات، بما في ذلك من خلال "مبادرة العمل من أجل حفظ السلام" التي أطلقها الأمين العام. وعموماً، فإن من شأن زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام أن تسهم في التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك هدف التنمية المستدامة ٥، المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف ١٦، المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية.

وتثبت الأدلة والتجربة أن مشاركة المرأة تؤدي إلى نتائج تجعل عمليات السلام أكثر فعالية. فالمرأة لديها منظورات قيمة، وهي تحسن الوعي بالأوضاع السائدة وتزيد من مدى

ويجدونا الأمل في أن تسهم الاستراتيجية المنقحة لزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام، التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن للنظر فيها عملاً بالقرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨)، في تحقيق المشاركة الكاملة والمجدية والفعالة للمرأة في جميع جوانب حفظ السلام وبناء السلام وتحقيق السلام المستدام.

إن المكسيك تدعم وتشجع المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات الحياة العامة. فالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات هو أحد المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية التحويلية المتعددة الأطراف التي تتبعها حكومة المكسيك الجديدة. ويسرني أن أعلن، في ذلك الصدد، أن المكسيك نشرت، منذ استئناف مشاركتها في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، ما مجموعه تسع نساء من قواتها المسلحة في بعثات السلام في كولومبيا والصحراء الغربية ومالي.

وبالإضافة إلى ذلك، نجحنا في بلوغ الهدف المتمثل في مشاركة النساء بنسبة ١٥ في المائة في بعثات حفظ السلام، الذي طلبت الأمم المتحدة من البلدان المساهمة في هذه العمليات تحقيقه. وكما أعلننا مؤخرًا في اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ستنشر المكسيك عددًا أكبر من النساء في عمليات السلام، وسيتم تدريبهن، وفقا لمعايير الأمم المتحدة، للوفاء بالتزام المكسيك تجاه جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز المشاركة المجدية للمرأة في هذه العمليات. وبالمثل، بدأت في وقت سابق من هذا الشهر، الدورة الدراسية الأولى بشأن المسائل الجنسانية والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للموظفات، وذلك كجزء من التدريب السابق للنشر الذي يوفره مركز المكسيك المشترك للتدريب على عمليات حفظ السلام منذ عام ٢٠١٨.

في الختام، يجب علينا أن نواصل التشكيك في مفاهيم استخدام القوة والنزاعات والأسلحة وعلاقتها بالبنيات الاجتماعية لمفاهيم مثل الذكورة والأنوثة. وبذلك الطريقة وحدها

أكبر عند النظر في نسبة شغل النساء النظاميات للرتب العليا في عمليات السلام. ويجب علينا أن نقوم بما هو أفضل من ذلك.

فعلى الرغم من أن الأمم المتحدة بذلت عددا من الجهود، فإن الأمر يعود في نهاية المطاف إلى البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة في تجنيد وتدريب ودعم وتجهيز ونشر حفظة سلام من النساء. وينبغي لجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أن تستعرض بشكل شامل معاييرها وإجراءاتها للنشر في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق التصدي للعقبات المستمرة التي تواجه النساء، مثل تلك المتعلقة بمبادرات التوظيف والتدريب والترقية والقيود المهنية والحصول على فرص النشر والتحديات المؤسسية المتصلة بهيكل كل جهاز من الأجهزة الأمنية والقيود الإضافية المتعلقة بالمواقف.

ولا يمكننا تحقيق النجاح في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة من دون ترتيب بيوتنا. وتحقيقا لتلك الغاية، يمكن أن تكون خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن بمثابة أدوات هامة لتحفيز الالتزامات المتعلقة بالمرأة في عمليات السلام. ونشجع على اعتماد وتنقيح خطط كهذه للنهوض بتوظيف المرأة واستبقائها ونشرها في الأجهزة الأمنية التي تدعم عمليات السلام.

أخيرا، تنوه المجموعة بأنه يجب أن ترافق زيادة عدد النساء في عمليات السلام جهود دؤوبة للوفاء بالتزامات الأمم المتحدة لتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في هذه العمليات. فالنجاح يتوقف على تزويد عمليات السلام بالتحليل الجنساني الملائم والخبرة الفنية المناسبة على جميع المستويات وفي جميع مراحل البعثة. ولا يمكن التقليل من شأن دور مستشاري الشؤون الجنسانية والمستشارين المعيّنين بحماية المرأة في تحقيق ذلك، ونشدد على أهمية ضمان أن تتاح لهم فرص الوصول إلى ما يلزم من موارد وتدريب للوفاء بمهامهم البالغة الأهمية. وبوسعنا بصورة

الحماية التي توفرها البعثات وتعزز فرص حصول السكان على الخدمات الأساسية وتساعد في بناء الثقة مع المجتمعات المحلية. ويعزز ذلك سلامة وأمن حفظة السلام والمجتمعات المحلية التي يخدمونها، وكذلك الفعالية التشغيلية للبعثات.

وعلى الرغم من أن المرأة تواجه عوائق مستمرة، فقد أثبتت مرارا وتكرارا قدرتها على أداء نفس المهام وبنفس المعايير وفي ظل نفس الظروف الصعبة، كنظرائها من الذكور. وتشيد مجموعة الأصدقاء بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة، ولا سيما في إطار الاستراتيجية الموحدة للتكافؤ بين الجنسين التي وضعتها إدارة عمليات السلام لزيادة عدد الأفراد النظاميين من النساء. ونحن ملتزمون بمساعدتها على تحقيق أهدافها.

غير أننا نؤكد أن هذه ليست لعبة أرقام. إذ يجب أن تكون المرأة قادرة على المشاركة الكاملة والفعالة في عمليات السلام على جميع المستويات وفي جميع المناصب - سواء كانت تخدم في الأدوار المدنية أو الشرطة أو العسكرية، سواء في القيادة أو في إطار أفرقة البعثات المتكاملة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود الرامية إلى الحد من العقبات التي تعترض مشاركة المرأة ووضع معايير مؤسسية لتعزيز سلامتها، مثل التدريب على منع التحرش الجنسي وعلى التصدي للاعتداء ومنع وقوعه، تكتسي أهمية بالغة. وكذلك نرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في تحقيق الأهداف الجنسانية في إطار الاستراتيجية، بما في ذلك زيادة نشر وحدات شرطة وعسكرية مختلطة الجنس وتعيين نساء في مناصب قيادية في البعثات.

ولكن، على الرغم من ذلك التقدم، ما زلنا نحقق في كفاءة الإشارك الكامل للمرأة في عمليات السلام. فالنساء يشكلن أقل من 5 في المائة من أفراد الوحدات العسكرية وأقل من 8 في المائة من وحدات الشرطة المشكلة ونسبة 22 في المائة فقط من المدنيين الذين يخدمون في عمليات السلام. والوضع مُرٌّ بقدر

جماعية زيادة فعالية عمليات حفظ السلام وجعلها معبرة بقدر أكبر عن المجتمعات التي تخدمها.

(تكلم بالفرنسية)

(تكلم بالإنكليزية)

والواقع أن استمرار هذه المواقف أمر محبط، لكن يمكننا ويجب علينا التصدي لها.

وما سمعناه متواتر غير موثق، لكنه دقيق. ونحتاج إلى مواصلة الاستماع. ولذلك، تقوم كندا والنرويج بتمويل تطوير منهجية تقييم العقوبات لجمع الأدلة التحريية من النوع الذي يمكن أن يساعد على زيادة فهمنا للعقوبات النظامية التي تواجه حفظة السلام من النساء. كما تعمل القوات المسلحة الكندية والشرطة الملكية الكندية جنبا إلى جنب مع شركائنا الثنائيين في مبادرة إلسي والقوات المسلحة في غانا ودائرة الشرطة في زامبيا لاستخدام تلك التقييمات لإيجاد طرق لمعالجة الحواجز الهيكلية القائمة في نظمنا الخاصة. وهدفنا هو مشاركة ما نتعلمه مع الجميع، وتشجيع الآخرين على بذل جهود مماثلة. وقد سررنا كثيرا إذ سمعنا من عدد من الأعضاء الذين خاطبوا المجلس هذا الصباح أنهم يفهمون أيضا العقوبات في نظمهم. ونحن ندرك أنه قد لا يكون من السهل القيام بذلك، وأن بعض الدول الأعضاء قد تحتاج إلى بعض الدعم.

وفي هذا السياق، نهنئ هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إطلاق صندوق مبادرة إلسي للمرأة النظامية في عمليات السلام عشية الاجتماع الوزاري لحفظ السلام. صندوق إلسي يقدم نوحا إبداعيا للتحفيز ماليا على زيادة نشر النساء المدربات والمؤهلات، بما في ذلك عن طريق تقديم حوافز لنشر وحدات جنسانية قوية. وقدمت كندا بالفعل ١٥ مليون دولار للصندوق، ونرحب بالمساهمات الإضافية التي أعلنت عنها هولندا والمملكة المتحدة وفنلندا مؤخرًا، وألمانيا في وقت سابق اليوم. ونشجع جميع الدول الأعضاء على النظر في طلب التمويل لدعم جهودها المحلية، أو، بدلا من ذلك، النظر في تقديم تبرعات للصندوق.

وأود أيضا أن أثني على قيادة ألمانيا لإنشاء شبكة لحفظة السلام من النساء. وقد سمعنا من العديد من النساء الكنديات

بالنيابة عن بلدي، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام. وأثني على الإحاطات الإعلامية الممتازة التي قدمها كل من الأمين العام والسيدة ميريكاجي واللواء لوند. وكما سمعنا اليوم، فإن المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام ليس أمرا مرغوبا فحسب، بل وبكل أمانة، لا بد منه. وذلك التقييم ليس بجديد ولا هو موضع نزاع. فقد أعاد التأكيد عليه العديد من الدول الأعضاء والأمين العام ووكلاء الأمين العام ومثلو المجتمع المدني وقادة القوات في الميدان.

هذه نقطة توافق في الرأي وكندا ترحب بها. ولكن، يجب ترجمة هذا التوافق إلى تغيير عملي. فالأرقام بعيدة عن المكان حيث ينبغي أن تكون. هناك خلل ما. فمعظم أعضاء المجلس والجمعية العامة يتفقون على أن التقدم في مشاركة المرأة في عمليات السلام ضئيل وبطيء وغير كاف.

ومبادرة إلسي الكندية من أجل مشاركة المرأة في عمليات السلام تسعى إلى تغيير ذلك. ويستتبر مفهومها وتصميمها بآراء النساء ممن شاركن شخصيا في عمليات السلام. وبالتعاون مع شركائنا، بدأنا بالاستماع إلى النساء من حفظة السلام عن تجاربهن قبل وأثناء وبعد النشر. لقد استمعنا منهن مباشرة بشأن العوائق الهيكلية الكبيرة التي ما زلن يواجهنها، بما في ذلك عدم وجود فرصة للتدريب؛ ونقص الموجهين وشبكات الدعم؛ وعدم كفاية التجهيزات والمرافق والمعدات الموجودة في الميدان؛ ونقص المعلومات عن فرص النشر وغياب القيادة. سمعنا أيضا عن تجاربهن في اللمس غير المرغوب فيه والمفاتيحات الجنسية والملاحظات الجارحة وتأثير تلك التجارب على أنفسهن وعلى مهامهن. وكن يتساءلن عما إذا كان عليهن الإبلاغ عن تلك



وللسلام الأكثر شمولا. فقط عندما نعمل معا نستطيع أن نجعل ذلك واقعا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** بالإشارة إلى الكلام عن ترشيح كندا لفترة عضوية في مجلس الأمن، نحاول أن نقصر بياناتنا في المجلس على خمس دقائق. أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

**السيدة سكاربي (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** سأقصر بياني على أقل من خمس دقائق.

يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة - آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي، النرويج.

أود أن أثنى على الأمين العام لتركيزه على المساواة والتكافؤ بين الجنسين. القيادة القوية أمر أساسي لمكافحة التحامل المتأصل والعقبات الأخرى التي تعترض المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام وأعمال السلام. ونحتاج إلى تحديد العقبات القائمة في بلداننا الأم وداخل منظومة الأمم المتحدة، وعلينا أن نحدد ما إذا كانت تؤثر سلبا على مشاركة المرأة في حفظ السلام. ونود التعليق على مسائل خمس أثيرت في المذكرة المفاهيمية للرئاسة (S/2019/293، المرفق).

أولا، ينبغي أن تكون الولايات الصادرة عن مجلس الأمن واضحة بشأن الحاجة إلى نشر المزيد من النساء، وضمان أن تكون المرأة ممثلة في جميع فئات الموظفين وأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أعمال البعثات. ينبغي للولايات أيضا أن تكون واضحة بشأن أهمية ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في العمليات السياسية في المجتمعات المضيفة. وهذا أمر حيوي لحل النزاعات بنجاح والتمكين من انتقال ناجح من وجود حفظ السلام إلى أشكال الدعم الأخرى.

ثانيا، كبلدان مساهمة بقوات عسكرية أو بأفراد شرطة، نتحمل جميعا مسؤولية نشر المزيد من النساء ومعالجة العوائق

وغيرهن من حفظة السلام عن قيمة هذه الشبكة. واستمعنا إلى نفس الشيء من مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح، ونتطلع إلى العمل مع ألمانيا وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن الربط الشبكي مع مبادرة إلسي كما أثيرت أهمية الربط الشبكي بصورة متكررة في الاجتماع التحضيري الوزاري لحفظ السلام بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي تشاركت إثيوبيا وكندا استضافته في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير. وبمشاركة نساء ورجال من أكثر من ٦٠ بلدا، شكل هذا الجمع نموذجا للتنوع الذي يمكن أن يحسن فعالية بعثات حفظ السلام.

كنت هناك وتعلمت الكثير جدا من النساء حفظة السلام وقادة المجتمع المدني والأكاديميين والدبلوماسيين الذين تقاسموا تجاربهم الشخصية أثناء عملهم في بعثات. كانت رسالتهم واضحة - النساء عوامل للتغيير وشريكات في البعثات، ويمكنهن القيام بدور إرشادي ولهن صلات عميقة بالمجتمعات المحلية. وقالوا أيضا، بوضوح تام، إنه ينبغي مساءلة القادة على شموليتهم. فالقول بالإدماج أسهل من تطبيقه. إنه اختيار في كيفية التصرف. ويمتد هذا الاختيار إلى كيفية تصميم عمليات الأمم المتحدة وتزويدها بالموارد والموظفين وتقييمها.

وأمام مجلس الأمن الاختيار كذلك. يمكنه أن يثبت أنه يستمع في كيفية صياغته لولايات البعثات، من البداية وحتى مرحلة التصفية وما بعدها. وكندا ملتزمة التزاما قويا بالعمل مع الأمم المتحدة على إيجاد طرق عملية للتغلب على العقبات التي تواجه حفظة السلام من النساء. ونحن مقتنعون بأنه يمكننا تحقيق تلك الأهداف من خلال الاستمرار في الاستماع والاستمرار في العمل.

وإذا انتخبت كندا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، فإنها ستقدم ذلك النهج وتلتزم بتنفيذه. نحتاج إلى تشجيع ودفع بعضنا البعض والأمم المتحدة. سيكون الأمر صعبا، لكن سيستفيد الجميع من عمليات الأمم المتحدة

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر ألمانيا على عقد جلسة اليوم وتناول هذا الموضوع البالغ الأهمية.

إن المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في جميع مراحل عملية السلام أصبحت اليوم جزءاً أساسياً في الحفاظ على السلام، بما في ذلك عمليات السلام الناجحة. وقد أقر مجلس الأمن بأهمية ذلك مراراً، في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة. واليابان تتابع هذا الهدف تحت قيادة رئيس الوزراء آبي.

أكدت المشاركات في المؤتمر الخامس للجمعية العالمية للمرأة الذي استضافته اليابان خلال الشهر الماضي، مجدداً أهمية زيادة مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام والبلدان المضيفة وقطاعات الجيش والشرطة والعدالة. ويعد تجنيد الموهوبات والمخلصات في العمل أمراً أساسياً لتحسين أداء أي من المنظمات، بما في ذلك عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة.

وترحب اليابان بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة، بما في ذلك الاستراتيجية الجديدة لمراعاة التكافؤ بين الجنسين بين القوات النظامية، بهدف زيادة الأفراد من النساء في تلك القوات. ويمكن للدول الأعضاء أن تعزز مثل هذه الجهود بطريقتين. أولاً، البلدان يمكن للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة أن تكفل المشاركة الكاملة والمجدية للنساء في قواتها العسكرية والشرطية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد كثيراً في زيادة عدد النساء في القوات النظامية في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، كيف يمكن للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة أن تساعد البعثات الميدانية للأمم المتحدة على تلبية الأهداف المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين في صفوف القوات النظامية إذا كان عاجزة عن تحقيق تلك الأهداف على المستوى الوطني داخل البلد نفسه؟

وأود هنا أن أشاطركم بعض خبرات اليابان في هذا المجال. ومن أهم الإنجازات التي تحققت مؤخراً: رفع جميع القيود المفروضة

التي تحول دون نشر المرأة، بما في ذلك من خلال خطط العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

ثالثاً، التدريب أمر أساسي، سواء لزيادة مشاركة النساء ولتعزيز فهم جميع حفظة السلام للمنظور الجنساني.

رابعاً، ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل بهمة على تعزيز تبوء النساء لمناصب قيادية. وهذا أمر مهم للاستفادة من الموارد القيمة التي تمثلها المرأة وتقديم نماذج للأدوار التي يمكن أن تشجع المزيد من النساء على المشاركة. إننا نتكلم من واقع تجربتنا. إن بلدان الشمال الأوروبي تفخر بتوفير قيادات نسائية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن أمثلة ذلك اللواء كريستين لوند - أول امرأة تعين قائد قوة بعثة للأمم المتحدة وأول امرأة ترأس قوة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في الشرق الأوسط.

خامساً، هناك في كثير من الأحيان قوة في الأرقام. وإنشاء أشكال مختلفة من الشبكات النسائية طريقة ناجعة للغاية لكفالة التواصل الفعال وتمكين حفظة السلام من النساء من تبادل الخبرات. وشبكة النساء العسكرية، التي أطلقتها النرويج والسويد في نيويورك في العام الماضي، مثال على ذلك. وأود أن أشجع جميع النساء من الدول الأعضاء الزميلة ممن لديهن خلفية عسكرية أو يعملن في مجال حفظ السلام على الانضمام إلى تلك الشبكة.

وفي الختام، تلتزم بلدان الشمال الأوروبي بمواصلة العمل لزيادة عدد النساء العاملات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على جميع المستويات وفي جميع فئات الموظفين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

مارس. واستضافت اليابان - في طوكيو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام - أول دورة تدريبية لبناء قدرات المستشارين في مجال حماية المرأة بهدف التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وسيتمكن ذلك التدريب من جعل البعثات الميدانية أكثر استجابة لاحتياجات النساء والفتيات المحددة في المجتمعات المحلية، وأكثر قدرة على الوصول إلى النساء في تلك المجتمعات.

وسنواصل تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتيسير مشاركة المرأة في جميع مستويات عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك تعيين ضابطات موهوبات ومتفانيات في بعثات حفظ السلام وابتعثات المدربات إلى برامج بناء القدرات.

**السيدة زايبا (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، سيدي الرئيس وبلدكم ألمانيا بطبيعة الحال، على تخصيص المناقشة المفتوحة اليوم لهذا الموضوع الهام.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، ليس على ملاحظاته الافتتاحية فحسب بل أيضا، وقبل كل شيء، على كونه داعيا قويا وعنصرا فاعلا في جهود تحقيق المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر مقدمتي الإحاطات، اللواء لوند والسيدة ميريكاجي على ملاحظتهما.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وتعتبر إيطاليا، أكبر مساهم بقوات في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وأحد أكبر المساهمين سخاء في ميزانية حفظ السلام، وتلتزم التزاما راسخا بتحسين فعالية وكفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أثبتت التجربة أن المرأة - سواء كانت من حفظة السلام أو من الموظفين المدنيين أو مستشاري الشؤون الجنسانية أو الخبراء في الشؤون

على توظيف المرأة في قوات الدفاع عن النفس، باستثناء وحدتين يلزم فيهما حماية الأمومة استنادا إلى القوانين ذات الصلة. وقررنا السماح بمشاركة المرأة في قوات المشاة والاستطلاع والهندسة وجميع وحدات الطيران والغواصات. ويمكن ذلك الموهوبات والمتفانيات من النساء من السعي للعمل في المهن المناسبة لاهتماماتهن. وقد كانت القيادة السياسية هي القوة الرئيسية الدافعة لذلك التغيير المهم في السياسة العامة. وفي عام ٢٠١٣ دعا رئيس الوزراء أبي من خلال الجمعية العامة إلى بناء مجتمعات يعلو فيها شأن المرأة (انظر A/68/PV.12). ومنذ ذلك الحين، واصلت قوات الدفاع الذاتي على الإصلاح وضمان المشاركة الجدية للمرأة.

ومن الأهمية بمكان أيضا اتباع نهج كلي، بالنظر إلى أن زيادة وجود المرأة يتطلب الوقت والموارد اللازمة لتنفيذ حلول متعددة، ابتداء من تغيير الأفكار النمطية وحتى بناء مرافق الإقامة اللازمة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧ أطلقت وزارة الدفاع مبادرة تهدف إلى التصدي لجميع العقبات المتبقية التي تعوق مشاركة المرأة.

وتتمثل الخطوة الثانية التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء للمساعدة في تنفيذ الاستراتيجية في الاستفادة من التدريب قبل النشر الذي يستهدف النساء في القوات النظامية وتسهيل نشرهن. فعلى سبيل المثال، ساعدت دورات توعية المرأة التي تنظمها أكاديمية الإشارات العسكرية التابعة للأمم المتحدة على تدريب ١٥٥ من النساء بين القوات النظامية ونشرت ١٩ منهن بالفعل في البعثات أو سينشرن قريبا. وقدمت اليابان الدعم المالي لتلك الدورات، فضلا عن دعم دورة تدريبية للضباط العسكريين من النساء نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى جهودنا الجارية بشأن خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعملت اليابان على تنقيح خطة عملها الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في آذار/

في عمليات السلام، فضلا عن إنشاء صندوق مبادرة إلسي، بهدف التغلب على الحواجز التي تعوق زيادة المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات حفظ السلام، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، ونشيد بقيادة كندا في ذلك الصدد.

وإن لمجلس الأمن دورا يتعين القيام به بدعوة الأمانة العامة ورؤساء البعثات، فضلا عن البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لضمان مراعاة المنظور الجنساني على النحو الواجب دائما والتصدي للعقبات والتحديات التي تواجه نشر النساء.

وكما قالت اللواء لوند في وقت سابق اليوم، فإن على الممثل الخاص للأمين العام وقادة القوات بذل كل جهد ممكن لتعزيز المشاركة النشطة والمجدية للنساء في التخطيط وتحليل الحالة وكذلك في الأنشطة الميدانية، وخاصة في الجهود الرامية إلى بناء الثقة مع السكان المحليين وتعزيز الشراكات مع المنظمات النسائية المحلية. ولا شك أنه ينبغي أن تكون النساء المنتشرات في بعثات الأمم المتحدة أولا وقبل كل شيء، جهات اتصال مع السكان المحليين من النساء. وتبين لنا خبرتنا في الميدان، لا سيما في جنوب لبنان وأفغانستان، أن التفاعل بين النساء بين الجنديات والنساء بين السكان المحليين سيكون مثمرا وناجحا. وفي حالة حدثت مؤخرا، قررت إحدى أروع الجنديات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان العودة إلى لبنان استنادا إلى خبرتها بصفتها قائدة لفريق الحماية اللصيقة في القطاع الغربي، بعد انتهاء فترة ولايتها في قوة الأمم المتحدة، لتدريب الجنديات اللبنانيات في لواء الحرس الرئاسي في إطار المساعدة الثنائية التي نقدمها للبلد.

ويجب النظر أيضا إلى إنشاء الشبكات للقوات النسائية النظامية، المقرر تنفيذها بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠، بوصفها آلية تمكن من تعزيز الحوار مع المنظمات النسائية الموجودة في البلد المضيف. وسوف تكون مفيدة للعناصر النسائية في عمليات حفظ السلام، في الوقت نفسه الذي تمكن فيه النساء

الجنسانية - تؤدي دورا أساسيا في تعزيز تنفيذ الولايات وتحسين حماية المدنيين، فضلا عن سلامة وأمن حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. وعليه، ينبغي أن نضاعف جهودنا لجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ملائمة للمرأة، علاوة على زيادة وجودها.

وبالمثل، وكما ذكرت الوزيرة فون دير لاين في ملاحظاتها، فإن من الأهمية بمكان ضمان إبراز جميع الجهود الرامية إلى تعزيز وجود المرأة في بعثات حفظ السلام والقوات المسلحة بأقصى حد ممكن. ويجب أن يكون تنظيم حملة إعلامية عامة قوية بشأن مساهمة المرأة في حفظ السلام عنصرا أساسيا في استراتيجيتنا.

وتؤيد إيطاليا تماما مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والحوافز والتدابير المقررة في إطار استراتيجية المساواة بين الجنسين في القوات النظامية، التي أطلقتها الأمانة العامة. وخلال الفترة الأخيرة من عضويتها في مجلس الأمن، قدمت إيطاليا مشروع القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧) الذي يؤكد مجددا الدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة في عمليات حفظ السلام.

وعلى الصعيد الوطني، اتخذت إيطاليا خلال السنوات الأخيرة، عددا من الإجراءات الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني في جميع المستويات وفي جميع فروع منظومتها العسكرية. وهناك في وزارة الدفاع مستشارة للشؤون الجنسانية، ومجلس مشترك معني بالمنظورات الجنسانية للمساواة ووحدة معنية بضممان التكافؤ في الفرص والمنظور الجنساني. وتشمل مناهج تدريب القوات المسلحة وحرس الحدود البحرية والجوية منظورا جنسانيا وأهداف ذات صلة.

وكما أعلن في الاجتماع الوزاري الأخير لحفظ السلام، تقدم إيطاليا لجميع البلدان المهتمة والمساهمة بقوات وأفراد شرطة للسنة الحالية، مجموعة جديدة من الدورات لمستشاري الشؤون الجنسانية وفريق المشاركة النسائية وبشأن المنظور الجنساني. وهناك الكثير مما يمكن عمله. ويعد إطلاق مبادرة إلسي للمرأة

عدد النساء المدنيات والعسكريات في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات وفي المناصب الرئيسية.

وفي هذا السياق، ترحّب الهند باستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في الأفراد النظاميين التي أطلقت مؤخراً وتعتبرها التزاماً جماعياً بتنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

والهند ملتزمة بزيادة عدد حفظة السلام من النساء وبلوغ الغايات في هذا الصدد ضمن الجداول الزمنية المحددة. وقد أصبحت عملية النشر التاريخية الأولى على الإطلاق من جانب الأمم المتحدة لوحدة شرطة من الهند مشكلة بالكامل من الإناث في ليبريا نموذجاً تحتذي به النساء المحليات للمشاركة في أعمال الشرطة وأطر سيادة القانون ذات الصلة.

إن الهند على أتم الاستعداد لنشر فريق مشاركة نسائية، يتألف من ٢٢ شرطية وجندية، كجزء من كتبية قابلة للانتشار السريع في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول آب/أغسطس. وسنعمل أيضاً على نشر نساء في وحدة الشرطة المشكلة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بحلول نهاية هذا العام.

ونؤيد تماماً المبادرات التي اتخذتها الأمانة العامة للأمم المتحدة في دفع صياغة أطر السياسة العامة لكي تزيد من عدد النساء في صفوف حفظة السلام. ومع ذلك، فإننا نرى أن هناك بعض التردد لوضع التزامات قوية في إطار السياسة العامة. ومن أجل تحقيق المزيد من الغايات الواردة ضمن استراتيجية المساواة بين الجنسين في القوات النظامية، ينبغي لنا أن نشجع البلدان التي ترغب في المساهمة بوحدات نسائية بالكامل. ومع ذلك، نشير إلى أنه لاستيعاب من لا يستطيعون الوفاء بالالتزامات تجاه وحدات نسائية بالكامل، يجري تخفيف الأطر السياسية لصالح تغليب الوحدات المختلطة على الوحدات النسائية بالكامل. وإذا كان هذا هو النهج المتبع، فكيف يمكننا تحقيق الهدف الذي حددناه لزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام.

في البلدان المضيفة. وينبغي أن يساعد ذلك النهج الشامل للمرأة وحفظ السلام على المضي قدماً في مكافحة آفة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتؤيد إيطاليا تماماً سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأعلنت خلال الاجتماع الوزاري لعميات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن تبرع إضافي بقيمة ١٦٠ ٠٠٠ يورو للصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وأخيراً، إذا كان إجراء هذا النوع من المناقشة يمكن أن يجلب إلى طاولة المجلس، حسبما أرى، أغلبية من النساء الممثلات لأعضاء المجلس، فتلك بالفعل نتيجة طيبة جداً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة

الهند.

السيدة غامبهير (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة. كما نشكر الأمين العام ومقدمتي الإحاطتين الإعلاميتين الأخريين على ملاحظاتهم المفيدة.

إن الأطر المعيارية والتنفيذية المتعلقة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قد تعززت كثيراً على نطاق منظومة الأمم المتحدة على مدى العقدين الماضيين. واليوم، يوجد قدر أكبر من الوعي بشأن أهمية المشاركة المحدية للمرأة في جهود السلام والأمن في الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام.

وفي إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، اتفقت الدول الأعضاء على الالتزام بشكل جماعي بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن وأولوياتها، وذلك بكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في جميع مراحل عملية السلام والإدماج المنهجي للمنظور الجنساني في جميع مراحل التحليل والتخطيط والتنفيذ والإبلاغ. كما التزمت الدول بزيادة



عسكرية شديدة التعقيد. ويقتضي مهارات كثيراً ما تتجاوز التدريب العسكري التقليدي ويتطلب درجة أعلى من الحساسية الإنسانية، والمهارات الدبلوماسية، ومراعاة التنوع الثقافي والرصانة المهنية. وفي ظل هذه الخلفية، ليست النساء من حفظة السلام مجرد أعداد بل هن في بعض الأحيان أكثر تأهيلاً. وليست المساواة بين الجنسين مسألة نقص في تمثيل النساء في عمليات حفظ السلام فحسب، بل هي بالأحرى استخدام ناقص مزمن لأكبر الأصول لدينا لتحقيق أهداف حفظ السلام.

وفي هذا السياق، نرحب بالالتزام ووضوح الرؤية وخطة العمل الملموسة الواردة في استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في القوات النظامية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٨. ويسرني أن أبلغكم بأن مساهمة بلدي، اليونان، بقوات في العنصر البحري التابع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تضم نسبة مئوية للأفراد العسكريين لا تقل عن ثلاثة أضعاف متوسط الأمم المتحدة. ونحن اليوم على المسار الصحيح لتحقيق أهداف الاستراتيجية لعام ٢٠٢٨.

لقد استمعنا قبل قليل إلى اللواء لوند وهي تصف تجربتها في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وإنه لمن دواعي فخري أننا من خلال مساهمتنا الكبيرة في ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ندعم بعثة حفظ السلام التي لها أعلى سجل في تحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات، بما في ذلك المستويات العليا من القيادة.

غير أن تحقيق المساواة بين الجنسين بصورة كاملة يستلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز التدريب المراعي للاعتبارات الجنسانية. ومن جانبنا، يسعدنا أن نتبادل خبراتنا خلال الدورة التدريبية لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين التي يقدمها المركز المتعدد الجنسيات للتدريب على عمليات دعم السلام في اليونان. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يجري التدريب في شكل برامج إرشاد في الميدان، والتي لها إمكانية أكبر في نشر الخطاب

وبدلاً من دعم سياسة الوحدات المختلطة، نعتقد أن الوحدات النسائية بالكامل ربما تحتاج إلى التحفيز للمشاركة بقدر أكبر. وينبغي أيضاً إيلاء الأولوية للنشر من التعهدات المتعلقة ذات الصلة بحفظة السلام من النساء.

والهند مستعدة، من جانبها، لبذل كل جهد لتنفيذ تلك الأهداف وتعزيز القدرات المؤسسية فضلاً عن التعاون الدولي بشأن هذه المسألة.

لقد دخلت الهند في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل مبادرات بناء القدرات في مركز الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي يوجد مقره في نيودلهي، والذي أجرى الدورة الدراسية الثالثة للضباط العسكريين الإناث في الأمم المتحدة والتي حضرها ٤٠ من الضباط العسكريين النساء من ٢٦ بلداً. كما تقدم الهند أيضاً التدريب السابق للنشر في مجال التوعية بالشؤون الجنسانية لقواتها لحفظ السلام.

وسنواصل العمل مع الشركاء من أجل كفالة المشاركة المجدية للمرأة وبناء مجتمعات جامعة وسلمية وقادرة على الصمود.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

**السيدة ثيوفيلي (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية والحسنة التوقيت. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي ويود أن يسهم بالملاحظات التالية.

بعد حوالي ٢٠ عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا يزال تحقيق المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في عمليات حفظ السلام عملاً قيد التنفيذ. ونعتقد أن هذه الحالة ليست مضرّة بقضية المساواة بين الجنسين فحسب، بل أيضاً بفعالية بعثات حفظ السلام في حد ذاتها. إن حفظ السلام عملية

وفي الوقت نفسه، من الواضح أيضاً أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون فعالة، بل إنها كانت كذلك، في مناسبات عديدة، في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

فالمنظمة متاحة لها عمليات حفظ السلام، وهي أداة موثوقة وشائعة الاستخدام من أجل كبح النزاعات ومنع نشوبها وضمان الحفاظ على السلام. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة اتخاذ إجراءات شاملة وحاسمة تهدف إلى تحسين كفاءة ركيزة حفظ السلام في الأمم المتحدة، بما يمنح منظمتنا القدرات المناسبة من أجل التصدي للتحديات المعاصرة في مجال السلام والأمن.

ومن الصحيح أيضاً أنه من أجل ضمان تحقيق السلام والاستقرار، يجب أن تتبع المنظمة نهجاً استباقياً ووقائياً فيما تتخذه من إجراءات. ونرحب بجهود الأمين العام لتنفيذ إصلاح قوي للأمم المتحدة بهدف تعزيز السلام والأمن، وندعمها دعماً كاملاً. وقد أيد وفد بلدي تأييداً تاماً "مبادرة العمل من أجل السلام" خلال الحدث الرفيع المستوى الذي نظمته الأمين العام بشأن تلك المبادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

ونعتقد أن تحقيق المساواة بين الجنسين يجب أن يظل جزءاً لا يتجزأ من هذه الإجراءات. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن شعورنا بالامتنان والرضا إزاء المعلومات المقدمة من الأمين العام بشأن الخطوات العملية المتخذة لتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين للأفراد النظاميين في عمليات حفظ السلام.

لقد كان بلدي دائماً شريكاً قوياً يمكن الاعتماد عليه للمنظمة في أنشطة حفظ السلام. وكان حفظة السلام الأوكرانيون، من النساء والرجال على السواء، جزءاً من عدد من قصص الأمم المتحدة الناجحة لحفظ السلام. وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا واحدة من أحدث هذه القصص، والتي شاركت فيها الوحدة الأوكرانية، المجهزة بطائرات عمودية هجومية وأخرى للنقل العسكري، مشاركة نشطة من البداية. وأود أن أشدد على أن أوكرانيا تعكف أيضاً على إجراء تغييرات إيجابية لتحقيق

المراعي للاعتبارات الجنسانية في صفوف القوات المسلحة المحلية والأفراد المنشورين من البلدان المساهمة بقوات على السواء.

وأخيراً، فتهيئة بيئة تشغيلية خالية من التحيز والانتهاك الجنسانيين ضد النساء من جانب الأفراد النظاميين يجب أن تكون على رأس الاعتبارات عند تحديد أولويات تخصيص الموارد البشرية والمالية ذات الصلة.

وفي الختام، يمكن لمجلس الأمن أن يُسهم في رفع الحواجز الداخلية السالفة الذكر بمتابعة الموضوع بإلحاح واستفاضة عند مناقشة الولايات ذات الصلة. بل يمكنه من خلال القيام التخفيف من آثار العوائق الخارجية الأوسع نطاقاً، مثل التوزيع غير الموازي للمسؤوليات الأسرية والفرص المهنية الذي يتعين على النساء العسكريات مواجهتها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

**السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** يسرني أن أشارك ممثلي الدول التي لها سجل متميز في حفظ السلام الإعراب عن خالص امتناني لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم الهامة وعلى تفاني ألمانيا ودعمها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبما أنني بصدد الإدلاء ببيان بصفتي الوطنية، فإنني أود أيضاً أن أسلط الضوء على أن أوكرانيا تؤيد البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

بينما نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة في العام المقبل، فإننا ينبغي أن نكون صادقين مع أنفسنا ومع شعوبنا: إننا جميعاً نعلم جيداً قائمة الفرص الضائعة ونطاق إمكانات المنظمة غير المستفاد منها. وهذا ترفُّ لا يمكن للعالم حقاً تحمله، إذ لا يفتأ يواجه عاماً بعد عام عدداً متزايداً من التحديات للسلم والأمن الدوليين، بما فيها تلك التي أدت إلى نشوء المنظمة ذاتها - النزاعات بين الدول والعدوان العسكري.

أن تقوم بالشيء ذاته من خلال وضع حد لمعاناة شعب أوكرانيا في النزاع الذي تم شنه ضد بلدي.

وأود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس بلدي خلال الحدث الرفيع المستوى المذكورة أعلاه بشأن "مبادرة العمل أجل حفظ السلام" حيث قال إن نشر قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام بموجب ولاية صادرة عن مجلس الأمن يمكن أن يصبح عاملاً حاسماً في إحلال السلام في أوكرانيا. واليوم، نود أن نشهد استغلال إمكانات الأمم المتحدة لحفظ السلام في حل النزاع الروسي - الأوكراني. ومن جانبها كدولة محبة للسلام، ستواصل أوكرانيا المشاركة النشطة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال توسيع وجودها الجغرافي في العمليات في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

**السيدة باسولس ديلغادو (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت للغاية.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بالنسبة لإسبانيا، ليست مسألة من المسائل الروتينية المتعلقة بعمل المجلس، بل على العكس من ذلك تماماً. فكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام هي مسؤولية جماعية معقدة ومتعددة الأبعاد تم المجتمع الدولي بأسره.

وإسبانيا هي أحد أشد البلدان التزاماً بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي إطار رئاستنا للمجلس، اتخذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، والذي جاء مكماً للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويسرنا أن نرى تنفيذ التوصيات التي قدمناها للأمانة العامة، مثل نشر مستشارين للشؤون الجنسانية في جميع البعثات وتحسين التنسيق بين الأمانة العامة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

المساواة بين الجنسين لدى إعداد التشريعات والتخطيط ووضع الميزانية، وكذلك على إدماج موضوع المرأة والسلام والأمن في العملية الجارية لإصلاح قطاع الأمن والدفاع.

والأرقام لا تحتاج إلى شرح. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، بلغت نسبة الإناث المجنّدين ١٠,٦ في المائة، أي بواقع حوالي ٢٥ ٠٠٠ مجنّدة. وحتى اليوم، هناك حوالي ٧٠ امرأة برتبة عقيد يخدمن في القوات المسلحة الأوكرانية. ومع بدء نفاذ قانون المساواة بين الجنسين أثناء الخدمة العسكرية في القوات المسلحة الأوكرانية وغيرها من التشكيلات العسكرية الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بات لدى المرأة الآن فرصة للتعاقد لتأدية الخدمة العسكرية والتمتع بفرص متساوية في تقلد الرتب والمناصب العسكرية وتحمل مسؤولية متساوية أثناء خدمتها.

وعلاوة على ذلك، فإن خطة العمل الوطنية المنقحة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تشمل أحكاماً هامة تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام وعمليات حفظ السلام وإجراء تقييم جنساني وتوفير خدمات مرعية للاعتبارات الجنسانية للأشخاص المتضررين من النزاع وكفالة حقوق الإنسان وحماية حقوق المرأة. وإني على ثقة من أنه نتيجة لهذه الإصلاحات، سنرى مشاركة مزيد من النساء من أوكرانيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي الوقت الحاضر، تسهم المرأة الأوكرانية إسهاماً كبيراً في عمليات سلام في شتى البؤر الساخنة، ولكنها تفعل ما هو أكثر من ذلك لحماية أرضها من العدوان الأجنبي، بما في ذلك من خلال تأدية الخدمة في عملية القوات المشتركة في دونباس الأوكرانية. وثمة مغزى كبير لقيام أوكرانيا، تماماً مثل حفظة السلام الأوكرانيين، ببذل قصارى جهدها لدعم السلام والأمن الدوليين من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. والآن، نتوقع من الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام

دورات تدريبية للأفراد المدنيين والعسكريين لتدريب مستشاري الشؤون الجنسانية. كما نشارك في مشروع الاتحاد الأوروبي في التدريب على القيادة والانضباط والتدريب العسكري في المجال الجنساني. وفي إطار هذا المشروع، تولت إسبانيا القيادة الأوروبية لأنشطة التدريب والانضباط للأفراد العسكريين المنتشرين في بعثات خارج الاتحاد الأوروبي.

ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فعلى الرغم من أن عدد النساء في جيوشنا وفي قواتنا البحرية أعلى من المتوسط الأوروبي، فإنه لا يزال منخفضاً. كما أنه لا يزال أقل من النسبة المئوية للنساء المنتشرات في عمليات حفظ السلام التي تشارك فيها إسبانيا. وعلى الرغم من أن هناك قرابة ١٥ ٠٠٠ امرأة يخدمن في قواتنا المسلحة، فإنهن لا يمثلن سوى ١٢,٧ في المائة من إجمالي القوات. والنسبة المئوية أقل قليلاً بالنسبة لمشاركتنا في بعثات في الخارج؛ فالنساء لا يشكلن سوى ٨ في المائة من الجنود البالغ عددهم ٢ ٨٣٥ جندياً الذين تنشرهم إسبانيا خارج حدودها في الوقت الحالي.

ندرك أن خطة المرأة والسلام والأمن ليست مسألة حصص أو أرقام. إنها مسألة وجود ومشاركة ومستوى المسؤولية. وهذه العوامل لها نفس القدر من الأهمية التي تكتسبها الأرقام، إن لم تكن أهم منها. وعلى أي حال، فإننا ندرك أن علينا أن نواصل العمل نحو تحسين ذلك الجانب من سياساتنا العامة.

إن التزامنا بخطة المرأة والسلام والأمن يكفل للمرأة بموجب القانون كامل المساواة من حيث الالتحاق بالقوات المسلحة والمعاملة فيها. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات تعرقل ذلك. وهي لا تتعلق بالبعد السياسي أو القانوني؛ إذ أن الكثير منها يوجد في المجال الاجتماعي. فإدماج المرأة على نحو مبكر في القوات المسلحة وعمليات حفظ السلام يتطلب تحولاً تدريجياً. ويجب أن يحدث ذلك التكيف التدريجي الآن من أجل مواصلة تخطي العقبات المالية والتعليمية أو الاجتماعية. وبهذه الطريقة

وعقد مشاورات منتظمة بين المسؤولين عن مختلف البعثات ومنظمات المجتمع المدني النسائية.

ومنذ ذلك الحين، ما برحت إسبانيا تحرز تقدماً فيما يتعلق بالخطة. ففي عام ٢٠١٦، قمنا، بالتعاون مع المملكة المتحدة، بإنشاء فريق خبراء غير رسمي تابع لمجلس الأمن المتابعة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في كل عملية من عمليات حفظ السلام. وكنا ثالث بلد في العالم يضع خطة عمل وطنية لتنفيذ الخطة، ونجحنا في تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتم استكمالها بسياسة للتدريب المتخصص في هذا المجال.

وما فتئت إسبانيا تدمج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بقوة في سياستها الخارجية، ونواصل تعزيز مشاركة المرأة في بعثات السلام في سياق الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وقد بدأت المرأة الالتحاق بالوظائف العسكرية في إسبانيا في عام ١٩٨٨، أي منذ أكثر من ٣٠ عاماً. ومنذ ذلك الحين، تم تدريجياً إدماج المنظور الجنساني في قواتنا المسلحة حتى تم تحقيق المساواة رسمياً في عام ١٩٩٩ والمساواة الكاملة في عام ٢٠٠٧.

وهناك بعض التجارب والممارسات الجيدة التي أود أن أتشاطرها مع المجلس. إن النظام الإسباني يتوخى إتاحة الفرصة للمرأة للخدمة في المواقع القتالية، بالمساواة التامة مع الرجل. ونظامنا متطور وقائم على المساواة التامة حيث إنه يتيح للمرأة اختيار أي وظيفة ومستوى ووجهة، دون أي نوع من أنواع الحصر أو الحدود القصوى. ولدينا هيئة دائمة في وزارة الدفاع - مرصد المساواة بين الجنسين - تعمل باستمرار على رصد الحالة داخل القوات المسلحة الإسبانية.

ونشارك بنشاط في مختلف المبادرات الرامية إلى تعزيز المسائل الجنسانية وتعميمها في مجال بعثات السلام. وأود أن أذكر مثالين. فنحن نشارك في المبادرة الإسبانية الهولندية لتنظيم

وفي ذلك الوقت، أدركت ناميبيا أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار دور المرأة باعتبارها من الجهات الفاعلة الهامة في حفظ السلام وبناء السلام وصنع القرار والوساطة. وشكل إعلان ويندهوك الأساس لصياغة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، كانت ناميبيا رئيسة لمجلس الأمن وأشرفت بنجاح على اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (انظر S/PV.4213). وكانت رغبتنا في ذلك الوقت، في جوهرها، هي أن نزيد مشاركة النساء في عمليات حفظ السلام واتخاذ القرارات والمواقف التفاوضية على الصعيدين الوطني والدولي.

إن خطط العمل الوطنية تجسيد للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتلك الخطط ذات أهمية حيوية. وهي أداة لتنفيذ الدول التزاماتها المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن وتفصل إجراءاتها والالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وضعت ٧٩ من الدول الأعضاء خطط عمل وطنية. وفي حين أننا نسلم بأن العديد من الدول الأعضاء تنفذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من دون خطط عمل وطنية، نشجعها على وضع خطط العمل الوطنية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على ضمان تنظيم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومتابعته وتقييمه.

وخطة العمل الوطنية في ناميبيا تطلعية وتشمل المسائل الناشئة والاتجاهات والأخطار التي تهدد السلام والأمن، مثل تغير المناخ، وأمن الفضاء الإلكتروني والاتجار بالأشخاص، بينما تنظر في كيفية تأثير تلك المسائل على خطة المرأة والسلام والأمن. ويتطلب التنفيذ الفعال لخطط العمل الوطنية والمحاسبة عليه خطة للرصد والتقييم وآلية تنسيق قوية. والحكومة الناميبية ستكفل وضع خطة للرصد والتقييم والإبلاغ المنتظم وتوثيقها لتحقيق أهداف الخطة.

وفي أعقاب اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، شهدنا تحولا نحو زيادة الوعي والسعي إلى تعميم مشاركة المرأة في المجالات

فقط ستمكن من التغلب على حالة الجمود وإتاحة المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات، بما في ذلك في صنع القرار. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نواصل التصدي لبعض التحديات المحددة، على سبيل المثال، مراعاة الواقع والاحتياجات الخاصة للمرأة، وتكييف فترات التناوب، واحترام التوازن بين الحياة العملية والشخصية.

وفي الختام، إن هذا الجهد جهد في الأجلين المتوسط والطويل. فحينما استكملنا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠١٥، أدركنا أن لدينا مجموعة من المعارف الغنية للغاية، ولكن رأينا أيضا أننا، في الممارسة العملية، أحرزنا تقدما طفيفا. لقد انقضت أربع سنوات منذ ذلك الحين. ويجب أن يمكننا الإصلاح الضروري والحسن التوقيت لركيزة السلام والأمن من تنفيذ رؤية الأمين العام لإجراءات حفظ السلام الأكثر كفاءة. ونؤيد تأييدا كاملا تنفيذها والنهج الذي تتبعه. وهذا الإطار يوفر لنا فرصة استثنائية لإعطاء زخم متجدد للمشاركة الكاملة للمرأة في بعثات السلام. وأؤكد مجددا أن هذا سيظل هدف حكومة بلدي على الصعيدين الوطني والدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل ناميبيا.

السيد غيرتر (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى التزام ألمانيا القوي بخطة المرأة والسلام والأمن. كما أشكركم على القيادة التي أدركتم بها أعمال المجلس خلال فترة عضويتكم في مجلس الأمن بصفتكم عضوا غير دائم. وأود أيضا أن أشكر مختلف مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المفصلة والشاملة.

إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

في أيار/مايو ٢٠٠٠، عقدت المداولات الأولى لخطة المرأة والسلام والأمن في ناميبيا، والتي أفضت إلى إعلان ويندهوك.



مع المساهمة في حفظ السلام عموماً. وفي ذلك الصدد، ندعو المجتمع الدولي وشركاءنا الإنمائيين لدعم إنشاء المركز.

وفي الختام، أود أن أذكر الأعضاء بأن المجتمع الدولي سيحتفل بعدد من المعالم البارزة في العام المقبل، بما في ذلك الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهج عمل بيجين والذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي إطار التحضير لتلك المناسبات، أشجع الدول الأعضاء على تقييم التقدم المحدود الذي أحرز والتطلع إلى المستقبل. ويجب أن تمثل هاتان المناسبتان فرصة لنا جميعاً لمضاعفة جهودنا الرامية إلى ضمان أن تمثل المرأة تمثيلاً كافياً في عمليات حفظ السلام وصنع القرار والمواقف التفاوضية على الصعيد الوطني والدولي، على نحو ما كنا نرغب فيه في عام ٢٠٠٠ حينما اتخذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

**السيد ملينار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أولاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. ونقدر حقاً قيادتكم في تعزيز خطة المرأة والسلام والأمن، ونود أيضاً أن ننوه بالمساهمة الكبيرة التي قدمتها ألمانيا إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام من حيث توفير الأفراد والتدريب والتمويل. ويسرنا كثيراً الإعلان عن إنشاء شبكة للنساء من حفظة السلام على الصعيد العالمي، الذي صدر في بداية هذه الجلسة.

وكما سبقت الإفادة به، فمنذ عام ٢٠١٥ لم تزد إلا بقدر متواضع نسبة أفراد عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة من النساء، حيث ارتفعت من ٤,٢ في المائة إلى ٥ في المائة. وبوتيرة التغيير الحالية، سيستغرق الأمر عقوداً من أجل الوصول إلى المستويات المبينة في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). ونعتقد قطعاً أن هناك الكثير مما يجب أن نفعله سوياً من أجل بذل قصارى

المتعلقة بالسلام والأمن. وأشار تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن لعام ٢٠١٨ (S/2018/900) إلى الزيادة في عدد النساء الذين تم نشرهن باعتبارهن قائدات للوحدات، وإلى أن العديد من البعثات لديها شبكات من الشرطيات والعسكريات من أفراد حفظ السلام، ولديها مستشارات عسكريات وشرطيات معنيات بالمسائل الجنسانية. وعلى الرغم من ذلك، فإن تمثيل المرأة في صفوف القوات العسكرية وضباط الشرطة لا يزال منخفضاً بشكل غير مقبول، في حدود ٤ و ١٠ في المائة، على الترتيب. ويوجه التقرير أيضاً إنذاراً صارخاً بأن تلك الأرقام قد تنخفض بشكل مستمر في السنوات القادمة من خلال التقليل الوشيك للعديد من بعثات حفظ السلام.

وناميبيا تظلم بدورها في ضمان أن تقوم المرأة بدور أكبر في عمليات حفظ السلام. فضباط الشرطة وضباط السجون والضباط العسكريون من ناميبيا منتشرون حالياً في ثلاث بعثات لحفظ السلام - في دارفور وجنوب السودان وأبيي - مع عدد من الضابطات المؤهلات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، حققنا هدف إدارة عمليات السلام المتمثل في ١٥ في المائة من النساء المشاركات في بعثات حفظ السلام. ونشجع جميع الدول الأعضاء من البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة على السعي لتحقيق ذلك الحد الأدنى المستهدف.

وناميبيا تستضيف حالياً الاجتماع الثالث المتعلق بشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن الذي اختتم للتو قبل ساعة. وسيعمم بيان بشأن ذلك الاجتماع على جميع البعثات في ختام الاجتماع الذي عقد في اليوم التالي.

ويسرني أن أعلن أن ناميبيا تعزم إنشاء مركز المرأة للسلام، الذي سيركز على تسوية النزاعات والأنشطة الإدارية على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية وكذلك على جوانب الوساطة والمفاوضات. وسيركز المركز على بناء القدرات من خلال تقديم حلقات العمل والتدريب قبل الانتشار لحفظة السلام،

وما فتئت زيادة عدد النساء في القوات المسلحة سياسة طويلة الأجل لسيلوفاكيا. وفي الوقت الراهن، تشكل الجُنديات قرابة ١٢ في المائة من قواتنا المسلحة. ومن المقرر أن يستمر هذا الاتجاه المتزايد في المستقبل. وتهدف خطة العمل الحالية للمساواة بين الجنسين التابعة لوزارة الدفاع السلوفاكية إلى إدماج المنظور الجنساني في مجالات تشمل تخطيط العمليات، والتثقيف، والتدريب، والتقييم.

وأود أن أسلط الضوء على الحالة في قبرص، حيث نقدم أكبر مساهماتنا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد سبق أن ذكر العديد من المتكلمين اليوم بمن فيهم سفير اليونان، قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، والتي أشير إليها مؤخرا باعتبارها مثالا ممتازا لبعثة تشغل فيها النساء وظائف القيادة العليا. وعلى هذا النحو، فإنها حقا مثال مهم ينبغي احتداؤه. وفي قبرص، تجاوزنا الأهداف المحددة في استراتيجية الأمم المتحدة للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين، حيث إن ما يقرب من ١٠ في المائة من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٠ في المائة من أفراد الشرطة هم من حفظة السلام النظاميين الإناث. وعلى وجه الإجمال، فإن أكثر من ٤٤ في المائة - أي ٢٢ من بين ٥٠ - من جميع وحدات القوة الإناث من الأفراد النظاميين هن من سلوفاكيا.

وقد أكد القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) بشأن إصلاح قطاع الأمن، أهمية المشاركة المتساوية والفعالة للمرأة وانخراطها الكامل في جميع مراحل عملية إصلاح قطاع الأمن. ولذا فإن إصلاح قطاع الأمن المراعي للاعتبارات الجنسانية أساسي لبناء مؤسسات قطاع الأمن غير التمييزية والممثلة للسكان والقادرة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات الأمنية المحددة لمختلف الفئات السكانية.

وأود أن أسلط الضوء على أنه منذ فترة قريبة، في ١٣ آذار/مارس، نظمت مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، التي

جهودنا لتحقيق مزيد من التقدم. ونشجع مجلس الأمن على إعطاء الأولوية للجهود المبذولة في هذا الصدد، بما يتفق مع الحاجة إلى إحلال مشاركة المرأة ودورها القيادي في صميم السلام والأمن الدوليين، تمثيا مع ولايته.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي سيُدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

أولا، نحن نؤيد بقوة المشاركة المتكافئة والكاملة للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى إرساء وصون السلام والأمن الدوليين، وندعو إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تتناول هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، أود أن أؤكد من جديد دعمنا لإصلاحات الأمين العام الرامية إلى جعل عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في تعزيز السلام والأمن، وتعزيز الدعم المقدم للعمليات السياسية في البلدان المضيفة. ونثني كثيرا على دوره القيادي في هذا المجال، بما في ذلك مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي ولدت إحساساً قوياً بالملكية فيما بين الدول الأعضاء، فضلا عن استراتيجية الأمم المتحدة للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين التي اعتمدت مؤخرا للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨، والتي تمثل تطورا هاما في تلبية الأهداف المحددة في مؤتمر لندن الوزاري لحفظ السلام عام ٢٠١٦.

إن سلوفاكيا لم تزال بلدا مساهما نشطا من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة، منذ ٢٦ عاما، حيث قدمت خدمات إلى ١٩ بعثة حتى الآن. وفي الوقت الحالي، ينتشر حفظة السلام التابعون لنا في قبرص، وهضبة الجولان وهاتي. وما برحت سلوفاكيا تشارك أيضا في البعثات العسكرية والمدنية في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث نولي أهمية كبيرة أيضا لخطة المرأة والسلام والأمن؛ وفي الواقع، بصفتنا الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإننا بصدد تنفيذ عدد من المبادرات والخطوات العملية في السياق نفسه.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

وسأركز بياني على تجربة أوروغواي بوصفها إحدى البلدان المساهمة بقوات، والإجراءات التي تتخذها من أجل زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام.

إن بلدي الذي يدرك تماما الإسهامات القيمة التي تقدمها المرأة لحفظ السلام وبناء السلام، قام بنشر مراقبين عسكريين للإشراف على وقف إطلاق النار، ونزع السلاح، وإتاحة الحصول على المعونة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، شاركت وحدات النساء في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في عمليات التفاوض من أجل إقامة علاقات مع الجماعات المسلحة، وقمن بمهام لمنع انتهاكات العنف الجنسي، وانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالنزاع. وفي هذه السياقات الصعبة، يجري نشر الكثير من النساء كضابطات أركان عسكريات، وطبيبات، وطبيبات أسنان، وممرضات، ومترجمات للترجمة التحريرية، وسائقات، ومشغلات لأجهزة الاتصال اللاسلكي، وجنديات، من بين أدوار كثيرة. والواقع أنهن يتفوقن في أداء أصعب الوظائف على قدم المساواة مع الرجل. وعلاوة على ذلك، تؤكد تجربتنا القدرة الفريدة للإناث من الأفراد النظاميين على التفاعل مع المجتمعات المحلية، وهو ما يوضح حساسيتهن الخاصة وقدرتهن على بناء الثقة، ولا سيما عند التعامل مع الحالات التي تشمل النساء والأطفال.

وإذ تدرك أوروغواي أن الطريق لا يزال طويلا، ستواصل العمل من أجل تشجيع زيادة مشاركة المرأة في قوات حفظ السلام. ويجري بذل جهود رئيسية ترمي إلى دعم وإعداد استراتيجيات ومبادرات مشتركة مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى، بينما تركز أخرى على السياق المحلي. وعلى الصعيد الدولي، تؤيد أوروغواي استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، إلى جانب الجهود التي تبذلها

تشارك في رئاستها كل من سلوفاكيا وشريكنا الوثيقة جنوب أفريقيا، مع مجموعة أصدقاء المساواة بين الجنسين، التي تشارك في رئاستها كل من غانا وقطر، اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى، بشأن المساواة بين الجنسين وإصلاح قطاع الأمن. وكانت هذه مساهمتنا العملية في هذه المناقشة الجارية، وهي مثال هام للكيفية التي يمكن بها الجمع بين مجموعتين من الأصدقاء سويا للنظر بشكل أوسع نطاقا وأكثر شمولاً في مسائل تتجاوز النظرة المنعزلة. وأكد هذا الاجتماع أن إصلاح قطاع الأمن يجب أن يراعي الاعتبارات الجنسانية في جميع المراحل المتعلقة بالتخطيط والتصميم والتنفيذ والرصد والتقييم. ويجب أن يركز إصلاح قطاع الأمن على علميات التوظيف، وتحسين إنجاز الخدمات الأمنية من أجل التصدي للعنف الجنسي والجنساني ومنعهما. وأكدت المناقشات أيضا وجوب النهوض بالنساء كقادة على قدم المساواة مع الرجل، ويتمتعن بأهمية استراتيجية، ويجب تحطيم الحواجز والقضاء على القوالب النمطية بشأن دور المرأة في المجتمعات، بما في ذلك مشاركتها في عمليات السلام.

وفي الختام، يجب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي أبرز جوانب مشاركة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، أن تمثل احتياجات الرجال والنساء على حد سواء، وتستجيب لها. لقد حظيت المهارات التكميلية للموظفين من الذكور والإناث بالاعتراف منذ وقت طويل بأنها ضرورية لتحقيق فعالية بعثات الأمم المتحدة. ولذلك، يجب علينا أن نعزز تعاوننا من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة بزيادة المشاركة الفعالة للنساء اللاتي يعملن في أدوار الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة النظاميين في عمليات الأمم المتحدة للسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد برموديس ألفاريس (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):  
اسمحوا لي في البداية أن أهنيئ ألمانيا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

الجدارة، تنضم المرأة بحرية إلى القوات المسلحة ومدارس تدريب الشرطة.

علاوة على ذلك، تسعى أوروغواي إلى التصدي للتحديات التي تواجهها الموظفات في الميدان، مثل العمل في بيئات العمليات الصعبة، وفي الحالات الاجتماعية - الثقافية التي تُرفض فيها مشاركة المرأة في المفاوضات أو ببساطة لا تؤخذ حقوقهن بعين الاعتبار. ولتيسير مشاركة الموظفات اللاتي لديهن أطفال صغار، يقوم بلدنا بدراسة إمكانية إراحة تلك الفئة من النساء بعد ثلاثة أشهر من وزعهن في بعثات السلام.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن التحديات كثيرا ما تتطور إلى فرص. وقد أصبح من الواضح أنه يمكننا أن نعزز تمكين النساء المحليات، اللاتي يحتذين نفس حذو الموظفات العاملات في العمليات على قدم المساواة مع الرجال من حيث الكفاءة.

من المبادرات الأخرى التي تستحق اهتماما خاصا التدريب السابق للنشر. يقدم المعهد الوطني للتدريب على عمليات السلام في أوروغواي دورات إلزامية لجميع القوات المزمع إرسالها إلى الميدان. وتستفيد المرأة بصفة خاصة من هذا التدريب الذي يسمح لها بالتأقلم تماما مع الحالات التي تستلزم عملها، ولا سيما منع العنف ضد النساء والأطفال والتصدي له.

في الختام، أود أن أعرب عن تقدير أوروغواي وامتنانها لحفظة السلام، ولا سيما النساء اللاتي يعملن بتفانٍ وتضحية بعيدات عن بيوتهن وأطفالهن، مستلهمات من الدعوة القوية للخدمة باسم السلام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

**السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن موضوع في غاية الأهمية.

إدارة عمليات حفظ السلام من خلال مبادرة استراتيجية الأمم المتحدة للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين التي أُطلقت في كانون الثاني/يناير.

وشاركت أوروغواي، مع مجموعة من البلدان، في التيسير لعملية التشاور بشأن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام في عام ٢٠١٨. وانضمت أوروغواي أيضا إلى منتدى القادة الذي أسسه الأمين العام والمعني بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.

فيما يتعلق بمبادراتنا المشتركة مع بلدان أخرى، نظمت أوروغواي مع المملكة المتحدة اجتماعا تحضيريا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على المستوى الوزاري، انعقد في مونتفيدو في كانون الأول/ديسمبر. وخلال الاجتماع التحضيري، انصب التركيز بوجه خاص على تدريب ذوي الخوذ الزرق على المواضيع المتصلة بالمرأة والسلام والأمن، وعلى تدريب محدد لحفظة السلام من الإناث. وعلاوة على ذلك، انضمت أوروغواي إلى مبادرة إلسي للمرأة في عمليات السلام، التي أطلقت عنانها كندا. سيشرفنا أيضا أن ننضم إلى كندا في المشاركة في رئاسة شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن في عام ٢٠٢٠، والتي تتزامن مع الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفي تنسيق الإجراءات المتصلة بعمليات حفظ السلام.

اسمحوا لي أن أتطرق إلى بعض المبادرات التي اضطلع بها بلدي على الصعيد المحلي، والتي مكنتنا من التحسين تدريجيا في مشاركة المرأة في وحداتنا من حيث الكم والكيف. وبوسعي أن أؤكد أن أوروغواي من بين البلدان المساهمة بقوات والتي تضم أعلى نسبة مئوية من الموظفات المنتشرات في بعثات السلام. وقد اقترن هذا التوسع بتزايد وجود المرأة في القوات المسلحة والشرطة في أوروغواي، بفضل اعتماد الحكومة لسياسات تتعلق بالمساواة بين الجنسين مما مكن المرأة من المشاركة في جميع الأنشطة، بما فيها تلك التي يقوم به تقليديا الرجال. واليوم، وعلى أساس

النشر من التدريب الشامل على حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بنوع الجنس، بما في ذلك ما يتعلق بمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له والقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ولذلك، ينبغي أن يكون مستشارو الشؤون الجنسانية جزءاً لا يتجزأ من جميع بعثات الأمم المتحدة، ولا بد من زيادة تعزيز أنشطتهم في الأماكن التي ينتشر فيها العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

أخيراً، وليس آخراً، نود أن نشكر كندا على إطلاقها مبادرة إلسي للمرأة في عمليات السلام لتحديد ومعالجة وإزالة الحواجز القائمة أمام مشاركة المرأة المجدية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف البلدان المساهمة بقوات والمنظمات العسكرية والشرطية. وهذا النوع من النهج العملي القائم على الأدلة يمكن أن يصبح السبيل لمساعدتنا على تحقيق الأهداف الطموحة التي حددناها لمشاركة المرأة وتأثيرها على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أشكركم، سيدي الرئيس، على إدراج مسألة المرأة والسلام والأمن من بين الموضوعات الرئيسية التي تتناولها رئاستكم. ونسلم جميعاً بأهمية إشراك المرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وفي مفاوضات السلام، وبناء السلام، وفي التعمير بعد انتهاء الصراع، وينبغي أن نتصرف وفقاً لذلك. وإستونيا، بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، تود أن تواصل التركيز على مسألة المرأة والسلام والأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** اعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

**السيدة لودي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية):** اسمحوا لي أيضاً أن استهل كلمتي بشكر ألمانيا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن المرأة في مجال حفظ السلام، وهي أداة متكاملة لتحقيق بعض الأولويات في إطار جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا

تؤيد إستونيا البيان الذي سيُدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أدلى بالملاحظات القليلة التالية.

إن عمليات حفظ السلام والأفراد النظاميين العاملين فيها من أبرز ممثلي الأمم المتحدة، ويعملون مباشرة مع المجتمعات المحلية كل يوم. ولهذا السبب، لا بد من زيادة عدد حفظة السلام من النساء وتعزيز مشاركتهن الكاملة والفعّالة والهادفة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولذلك تؤيد إستونيا بقوة استراتيجية المساواة بين الجنسين التي أقرت مؤخراً من حيث توحيد الزي الرسمي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨ والجهود ذات الصلة لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرارات المتصلة بمتابعته، تحققت إنجازات ملحوظة على المستوى المعياري. وأصبحت القضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مترابطة الآن مع خطة الأمم المتحدة لحفظ السلم. ومع ذلك، فإن التحديات تكمن في مستوى التنفيذ، ويجب أن نواصل تعزيز دور المرأة في السلام والأمن على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

أما على الصعيد الوطني، فقد زادت إستونيا بدرجة كبيرة من مستوى طموحها فيما يتعلق بالجنودات في الخدمة العسكرية، بعد أن ضاعفت عدد النساء اللائي من الممكن استدعائهن للخدمة بواقع ثلاثة أمثال. وكان لذلك أثر مباشر وإيجابي على قدرة إستونيا بوصفها بلداً مساهماً بقوات في التعجيل بتحقيق التكافؤ بين الجنسين بين قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق تشجيع الأفراد العسكريين والشرطة النسائية على التقدم بطلبات.

بالإضافة إلى أننا نسعى جاهدين إلى زيادة عدد حفظة السلام من النساء، نرى من الأهمية القصوى توعية جميع حفظة السلام بالجوانب الجنسانية في عمليات السلام. ولا بد قبل



العسكريات في المركز الدولي للسلام والاستقرار. خلال الزيارة التي قامت بها رئيسة الجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا، إلى باكستان في وقت سابق من هذا العام، زارت المركز الدولي للسلام والاستقرار للتفاعل مع تجارب حفظة السلام من الإناث واكتساب مزيد من المعلومات عنها. وأدى ذلك إلى مناقشة ثرية عن سبل حفز المزيد من النساء على الانضمام إلى بعثات حفظ السلام.

بوصفنا أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، أود أن أ طرح خمس نقاط محددة.

أولاً، نعتقد أن زيادة مشاركة حفظة السلام من الإناث، وتشجيع المزيد من النساء على تولي أدوار الوساطة يساعد في مرحلتي الاستقرار وإعادة الإعمار بعد النزاع. وباكستان، من جانبها، ستقوم بنشر فريق مشاركة نسائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت لاحق من هذا العام. كذلك حققنا في الآونة الأخيرة الهدف المتمثل في ضمان ارتفاع عدد ضباط الأركان من الإناث المنتشرة في بعثات حفظ السلام إلى نسبة ١٥ في المائة، وبذلك نكون قد أوفينا بمسؤولياتنا وفقاً لاستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين، ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام وقرارات مجلس الأمن.

ثانياً، من الجدير النظر بجدية في تحفيز مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام. وقد يشمل ذلك بدلات إضافية، وتقصير دورات التناوب، وتوفير مرافق طبية أفضل تجهيزاً، وتحسين أماكن الإقامة، وتحسين الاتصالات مع أعضاء أسرهن اللواتي تركنهم في الوطن لتلبية لقضية السلام.

ثالثاً، زيادة نشر حفظة السلام من الإناث وحدها غير قادرة في الواقع على تلبية متطلبات خطة المرأة والسلام والأمن. بل إن المسؤولية عن سلامة المرأة وحقوقها، تقع في المقام الأول، على عاتق الحكومات الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي دعم

للأميين العام أنطونيو غوتيريش ولمقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية المستنيرة أمام المجلس في وقت سابق من هذا اليوم.

ابتداءً بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يوجد حتى الآن ثمانية قرارات لمجلس الأمن تناول بالتفصيل جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، ومضت به قدماً. وحتى مع تضافر المجتمع الدولي في التنديد الجماعي بأعمال الرعب التي لا يمكن تصورها، ما زال الاعتداء الجنسي على النساء والفتيات يستخدم بوصفه أسلوباً من أساليب الحرب في الصراعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في المنطقة الإقليمية التي أُنتمى إليها.

إن باكستان، بوصفها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في العالم، وضعت أعلى المعايير للوفاء بولايات حفظ السلام، بما في ذلك حماية الشرائح المستضعفة من السكان من العنف، ولا سيما النساء والأطفال. وما فتئت ننادي بإدماج المنظور الجنساني في نموذج بناء السلام، بهدف تعزيز السلام الشامل والمستدام.

إن قوات حفظ السلام النسائية من بلدي أحدثت أثراً بالفعل وأظهرت أنها، إلى جانب نظرائها من الرجال، تتمتع بالكفاءة والتفاني والمهنية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك شاهزادي غولفام، أول حائزة على جائزة الأمم المتحدة الدولية لشرطة حفظ السلام النسائية في عام ٢٠١١. ونحن فخورون بخدمتها، كما نفخر حقاً بجميع حفظة السلام من أبناء وطننا.

من أجل تقاسم الخبرات والترويج لأفضل الممارسات في مجال حفظ السلام، أنشأنا مركز السلم والاستقرار الدوليين في إسلام آباد الذي يوفر وحدات قياسية مصممة خصيصاً لمساعدة أفراد حفظ السلام على الاستجابة بفعالية وحماية المدنيين الأبرياء من العنف الجنسي.

خلال اجتماع الأمم المتحدة لحفظ السلام على المستوى الوزاري الذي انعقد مؤخراً، قدمنا أيضاً دورة تدريبية للمراقبات

تبيّن التجربة بوضوح أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومجدية في عمليات السلام مهمة جدا في مساعدة أي بلد يمر في الانتقال من مرحلة النزاع إلى السلام المستدام. وقد اتخذت الأمم المتحدة خطوات مهمة في هذا الصدد. ويرحب الاتحاد الأوروبي بوجه خاص باستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين التي اعتمدت مؤخرا للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٨، وبالسياسات التي تنتهجها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والجهود المبذولة في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ومن الأمثلة الملموسة على هذه الجهود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، التي باتت أولى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تتولى قيادتها امرأة، الممثلة الخاصة ورئيسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وتترأس جميع عناصرها الآن نساء.

على الرغم من التقدم المحرز، بعد انقضاء ٢٠ عاما تقريبا على اتخاذ القرار التاريخي لمجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، ما زلنا متخلفين عن الركب. فهدف بلوغ نسبة ١٥ في المائة من المراقبات العسكرية وضابطات الأركان الذي حُدّد خلال الاجتماع الوزاري بشأن حفظ السلام في لندن عام ٢٠١٦، لم يتحقق في عام ٢٠١٨. فنسبة النساء في الوحدات العسكرية أقل ٥ في المائة وفي أفراد وحدات الشرطة المشكلة أقل من ٨ في المائة، أما في صفوف أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات فالنسب أفضل بقليل، في حدود الـ ٢٠ في المائة. وفيما يخص الموظفين الذي توفرهم الحكومات للعمل في مجالي العدالة والمؤسسات الإصلاحية، تبلغ نسبة النساء منهم ٢٥ في المائة. ولا تمثل النساء إلا نسبة ٢٨ في المائة من الأفراد المدنيين في عمليات حفظ السلام.

نواجه تحديات مماثلة جدا على مستوى الاتحاد الأوروبي. إذ تمثل المرأة حوالي ٣٠ في المائة من مجموع موظفي البعثات المدنية

الدول في هذا الصدد، بسبل منها تعزيز قدرات مؤسساتها الوطنية.

رابعا، تؤيد باكستان تأييدا تاما سياسة الأمين العام في عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكانت باكستان من بين المجموعة الأولى من البلدان التي وقعت على الاتفاق الطوعي للأمين العام بشأن هذا الموضوع، وانضم رئيس وزراء باكستان أيضا في العام الماضي إلى منتدى القادة الذي أسسه الأمين العام.

خامسا، يجب أن يشعر حفظة السلام من الإناث بالأمان في بيئاتهن. فأبي تهاون في ضمان سلامتهن من شأنه أن يؤثر أيضا في مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على الوفاء بمهامها. كما يجب أن تنفذ سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين نساء وروحا للكي تقترن بالنشر التدريجي لحفظة السلام من الإناث، على النحو الذي تتوخاه الأمم المتحدة.

أودّ أن أختتم بياني بالقول إن حماية الضعفاء بالنسبة لبلدي، بمن فيهم النساء والأطفال، ليست شرطا يقتضيه إحلال السلام والأمن العالميين فحسب، بل أيضا التزام رسمي بالنسبة لنا. وما برحنا ثابتين ومصممين على الوفاء بالتزاماتنا في هذا الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فان دن أكر (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام وهي ألبانيا، والجبل الأسود، وشمال مقدونيا، وصربيا، وتركيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ومن البيانات المتاحة في هذا المجال، والتوصل إلى مجموعة من التوصيات العملية التي ستكون مشتركة على نطاق واسع. ويحدونا الأمل في تشجيع تبادل الآراء يكون منتظماً ومستميراً وعملياً بشأن العوامل التمكينية لإشراك مزيد من النساء في عمليات حفظ السلام فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والبلدان الأخرى المساهمة بقوات وبأفراد شرطة للأمم المتحدة والخبراء في هذا المجال.

إذا أردنا إحداث فرق حقيقي، والوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها جمعياً في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة، فإن إحراز تقدم في مجال مشاركة المرأة في عمليات السلام يجب أن يواكب أي تقدم في جميع الجوانب الأخرى المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن. ونود أن نشير إلى خمس أولويات رئيسية في هذا السياق.

أولاً، علينا أن نضمن التمويل الكافي لعمليات حفظ السلام حتى تتمكن من تنفيذ الولايات المنوطة بها في مجالي المرأة والسلام والأمن وحقوق الإنسان.

ثانياً، ينبغي تخصيص حد أدنى من وحدات القضايا الجنسانية ومن مستشاري الشؤون الجنسانية لجميع بعثات الأمم المتحدة، وينبغي تعزيز نشرهم في البيئات لأن حقوق المرأة تحديداً على المحك، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات يسري سريان النار في الهشيم.

ثالثاً، ينبغي تشجيع عقد دورات تدريبية مراعية للاعتبارات الجنسانية لجميع عناصر بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتهيئة بيئة غير عدائية للمرأة ومن ثم التخفيف من وقوع حوادث العنف الجنساني وأعمال الكراهية ضد المرأة في جميع الوحدات، فضلاً عن حوادث الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

رابعاً، ينبغي تشجيع جميع الدول الأعضاء على اعتماد خطط عمل وطنية، بما في ذلك اعتماد الميزانية الكافية واتخاذ

في الاتحاد الأوروبي، وزهاء ٥ في المائة من البعثات والعمليات العسكرية. وتولت أول امرأة منصب رئيس بعثة في عام ٢٠١٥ في إحدى بعثات الاتحاد الأوروبي المدنية، وتتولى رئاسة خمس بعثات مدنية من أصل ١٠، أو نيابة الرئاسة فيها تشغلها نساء. وعلى الرغم من هذا التحسن، كان التطور الذي شهدناه بطيئاً للغاية وحال دون تحقيق هدفنا النهائي، وهو المساواة بين الجنسين في عمليات حفظ السلام وعمليات التسوية السلمية، مما يقتضي أكثر بكثير من زيادة عدد حفظة السلام من الإناث.

ومع أن المسؤولية الرئيسية عن تجاوز العقبات وتحسين الإجراءات اللازمة لعملية النشر تقع على عاتق البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً كاملاً بالاضطلاع بدوره. وعندما وافق الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على تعزيز الشراكة الطويلة الأجل القائمة بينهما في مجالي حفظ السلام وإدارة الأزمات على هامش جلسات الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، جعلنا المرأة والسلام والأمن على رأس الأولويات الثماني المشتركة في إطار تعاوننا للسنوات الثلاث المقبلة، ٢٠١٩-٢٠٢١، فضلاً عن كونها أولوية شاملة في جميع مجالات التعاون.

بغية ضمان إحراز تقدم في السنة الأولى من التنفيذ، بدأت بعثاتنا وعملياتنا بالفعل العمل معاً في الميدان من أجل تعزيز إدماج المنظور الجنساني في جميع أنشطتها. ونقوم بتحديد التعاون الجاري في الميدان، ونحدد على أساسه مجالات استراتيجية لمزيد من التعاون. وفضلاً عن ذلك، وكما ذكر خلال اجتماع الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي انعقد على المستوى الوزاري في ٢٩ آذار/مارس، اتفقنا على تنظيم حلقة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في بروكسل بشأن العوامل التمكينية لإشراك مزيد من النساء في جميع أدوار ومجالات الخبرة وعلى جميع مستويات عمليات حفظ السلام وإدارة الأزمات. والهدف من هذا الجهد المشترك هو الاستفادة من العمل الجاري بالفعل

أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي؛ وثالثاً، تشجيع مشاركة النساء والفتيات في عمليات منع نشوب الصراعات وبناء السلام.

وكما أصبح واضحاً في الاجتماع الوزاري الأخير للأمم المتحدة لحفظ السلام الذي عقد في ٢٩ آذار/مارس، هناك اعتراف واسع النطاق بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في مجالي حفظ السلام وبناءه. ورغم التقدم المحرز، منذ ما يقرب من عقدين من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا بعيدين كل البعد عن تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة لحفظ السلام من النساء، وتحقيق مستوى كاف من دمج المنظور الجنساني في هذه العمليات.

لذلك، فإننا نؤيد تأييداً كاملاً مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ونؤيد إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونرحب أيضاً بالاستراتيجية الجديدة الموحدة للمساواة بين الجنسين، التي أطلقتها إدارة عمليات السلام، بأهداف واضحة للنهوض بمشاركة المرأة. ويتطلب تنفيذها في الوقت المناسب تآزراً قوياً للغاية بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وكما ذكر خلال الاجتماع الوزاري لحفظ السلام، أبدت البرتغال اهتمامها بالعمل مع إدارة عمليات السلام بشأن إمكانية تنظيم دورات تدريبية مختلطة على القدرات والقيادة، بمشاركة الذكور بنسبة ٥٠ في المائة و ٥٠ في المائة من الإناث. ونأمل أن يتيح ذلك تحقيق تقدم ملموس في المجالات الرئيسية التي كانت فيها المرأة، بشكل تقليدي، ممثلة تمثيلاً ناقصاً.

وفيما يتعلق بوجودنا في عمليات الأمم المتحدة للسلام، أود أن أبرز أن البرتغال تقوم الآن، ولأول مرة، بنشر جنديات في مهام قتالية. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد من جديد استعدادنا الذي أعربنا عنه خلال الاجتماع الوزاري لحفظ السلام لتبادل الدروس المستفادة مع الشركاء المهتمين.

إجراءات تنفيذية مفصلة، لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في القطاع الأمني.

خامساً، ينبغي ضمان جمع البيانات المتعلقة بتشكيل جميع عناصر البعثات، إلى جانب اتباع إجراءات متسقة من أجل رصد نشر المرأة رصداً صارماً ومشاركتها الفعلية في جميع عمليات حفظ السلام وعلى جميع المستويات.

إن الصكوك والاستراتيجيات والالتزامات السياسية موجودة؛ وقد حان الآن وقت تنفيذها.

إننا نشكر بصدق ألمانيا وفرنسا لوضعهما خطة المرأة والسلام والأمن في صلب رئاستيهما، ونؤكد مرة أخرى التزام الاتحاد الأوروبي الكامل بالمشاركة في تلك الجهود المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم.

تؤيد البرتغال تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي للتو.

تلتزم البرتغال التزاماً قوياً بالمساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان وتحقيق السلام والأمن الدوليين. وكما ورد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تؤثر عدم المساواة بين الجنسين سلباً على صون السلام والأمن الدوليين.

لقد اعتمدت البرتغال مؤخرًا خطتها الوطنية الثالثة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بأهداف وجدول زمنية ومؤشرات واضحة. وتغرز خطة العمل الجديدة مشاركة المجتمع المدني وتشمل تدابير بشأن: أولاً، دمج خطة المرأة والسلام والأمن، ومنظور المساواة بين الجنسين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛ ثانياً، حماية حقوق النساء والفتيات ومعاينة جميع

المواقف، ولا ينبغي حتى التشكيك في قدرتهن على أداء نفس المهام مثل زملائهن الرجال. وكل دور من الأدوار، في قوات الدفاع الأيرلندية مفتوح لكل من الرجال والنساء.

لقد أنشأت قوات الدفاع الأيرلندية مكتبها الخاص المعني بالشؤون الجنسانية والتنوع والإدماج، ووضعت خطة عملها الخاصة بها بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن إجراء تغييرات إيجابية وعملية وعددية لزيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام أمر ضروري. ومع ذلك، فإننا ندرك أيضاً أن هذا ليس علاجاً ناجحاً لعدم المساواة التي لا تزال قائمة في عمليات حفظ السلام. وببساطة، لا يمكننا مجرد إضافة نساء ثم الانتقال إلى أمر آخر. إننا ندرك بشدة الحاجة إلى تحولات ثقافية وهيكلية أوسع في المنظمات والمؤسسات الأمنية في جميع المجالات.

وبعبارة محددة، تقوم قوات الدفاع الخاصة لدينا بتنفيذ أدوار المستشارين الجنسائيين بنشاط في جميع أنحاء مقارها. ولدينا مراكز تنسيق جنسانية لدعم ذلك، بما في ذلك في جميع عمليات النشر في الخارج. لقد قمنا أيضاً بتنفيذ سياسات ملائمة للأسر، مثل عمليات النشر القصيرة الأمد، أو المشتركة في الخارج والدورات الدراسية العسكرية الاحترافية، وهي مصممة لكي تفيد الرجال والنساء، بطبيعة الحال، ولكن أيضاً لتذليل العقبات التي يمكن أن تحول دون مشاركة المرأة النشطة والمهادفة.

بيد أننا لن نتوقف هناك. فإذا تجاوزنا ما نقوم به بأنفسنا، فإننا نعمل أيضاً مع الدول الأعضاء الشريكة في عمليات حفظ السلام. ونطلب منها ترشيح النساء للمشاركة في التدريب الذي نقدمه. وفي التدريب التالي الذي تعهدنا به، ستشكل النساء أكثر من ثلث المشاركين. ونعتبر ذلك تقدماً، لكن المهمة لم تنته بعد.

إننا نوه بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك من خلال كبار المستشارين في

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة بيرون ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): بصفتي ممثلة لبلد يشارك بحفظة سلام متمرسين، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن ما نعتبره مسألة حاسمة تتعلق بدور المرأة في عمليات حفظ السلام.

إننا نتكلم اليوم في وقت الغداء لأنه من المهم أن يتم تنفيذ التعهدات الخاصة بالعمل من أجل حفظ السلام وخطة الإصلاح التي وضعها الأمين العام بشأن عمليات الأمم المتحدة للسلام. إن أهداف زيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام على كل المستويات أهداف هامة. وهذا يعني ضمان أننا نطبق منظوراً جنسانياً ونمكن النساء المجنّدات، من أجل تحسين الكفاءة الفعلية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإننا لا نزال في أيرلندا نشعر بالقلق إزاء المعدل الذي نحققه في تحقيقه. ولا شك في أن الاستراتيجية الموحدة للتكافؤ بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدخال الخبرة التقنية كلها، بطبيعة الحال، إجراءات محمودة، ولكننا لا نزال مقصرين. فنحن بحاجة إلى فهم السبب، ونحن بحاجة إلى القيام بشيء حيال ذلك.

وإذ أن أيرلندا لديها أكثر من ٦٠ عاماً من الخبرة في الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، وهو أطول سجل غير منقطع مقارنة بأي دولة عضو، فإنها تدرك جيداً أهمية ضمان زيادة مشاركة النساء، والطابع الملح لذلك. إن وجود حفظة السلام من النساء يتجاوز المعايير الجنسانية التقليدية: ويتجاوزهن من أجل الأفضل. وهذا يعني أيضاً أن النساء المحليات يجدن سهولة في التعامل مع قوات حفظ السلام، على الأقل فيما يخص منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومع ذلك، فإننا ندرك أن حفظة السلام من النساء لدينا يتدربن على مواجهة أخطر



ومع ذلك لا تزال المرأة، بعد ١٩ عاما من اعتماد ذلك القرار التاريخي، لا تجلس على قدم المساواة إلى طاولات منع نشوب النزاعات والوساطة وعمليات التسوية. ونلاحظ أيضا أن إدماج النساء كعناصر في قوات حفظ السلام لا تزال عملية بطيئة. فلم تمثل النساء سوى ١٦ في المائة من المراقبين العسكريين وضباط الأركان المنتشرين في عمليات حفظ السلام في عام ٢٠١٧، بينما خلال ال ٣٢ سنة الممتدة بين عام ١٩٥٧ - وهي المرة الأولى التي عملت فيها المرأة رسميا في بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام - وعام ١٩٨٩، لم تعمل سوى ٢٠ امرأة كحفظ سلام نظاميات. وبعد، ٣٠ عاما تقريبا، لا تزال الأرقام منخفضة بشكل يثير القلق على الصعيد العالمي، وعلى الرغم من التقدم المحرز.

وعلى تلك الخلفية، أود أن أركز بياني على ثلاثة مجالات رئيسية، كما يلي:

أولا، من المهم الإشارة إلى أنه، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، شكلت الدول الأفريقية ١٨ من أصل ٣٠ بلدا هي الأكثر إسهما بأفراد نظاميين في عمليات حفظ السلام. ويأتي ما يقرب من ٥٠ في المائة تقريبا من جميع حفظة السلام النظاميين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وعلى الرغم من ضعف التمثيل العالمي للمرأة في عمليات حفظ السلام، فإن إسهم المنطقة الأفريقية بلغ في الواقع ٦٣,٤ في المائة من النساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وما زلنا نبذل الجهود لزيادة الأعداد، ولكن لكي نفعل ذلك تحتاج الدول الأعضاء - والبلدان المساهمة بقوات بصفة خاصة - إلى الحصول على دعم كاف.. ويجب أن نسلم، في ذلك الصدد، بالجهود المتجددة من قبل الدول الأعضاء الأفريقية والمجتمع الدولي، بما في ذلك في العام الماضي، لإضافة إجراءات عملية من أجل تحقيق زيادة نوعية في عدد النساء العاملات في عمليات السلام. ويجب علينا كذلك أن نشيد

الشؤون الجنسانية الذين يتمتعون بالموارد الكاملة في عمليات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وتنص استراتيجية المساواة بين الجنسين التي وضعتها إدارة عمليات السلام على مساءلة قيادة البعثات عن تحقيق الأهداف الجنسانية. وهذا هو ما ينبغي أن يتم القيام به. ونريد أن نرى القيمة الكاملة لمهارات النساء العاملات في حفظ السلام وتدريبهن يتحقق، وعدم تهميش حفظة السلام من النساء، أو اقتصار عملهن على ما يسمى بمسائل المرأة. إن الوفاء بهذه الالتزامات يجب أن يؤدي إلى التحول الهيكلي والمؤسسي الذي نريد جميعا أن نراه. وهذا هو نوع المسائل التي سنسلط الضوء عليها، في حال كانت أيرلندا محظوظة بما يكفي لمنحها مقعدا غير دائم على هذه الطاولة في انتخابات مجلس الأمن لعام ٢٠٢٠.

في الختام، دعانا رئيسنا، مايكل دي هيجنز، جميعا إلى العمل "كمحفزين واعين"، يجب عليهم العمل على "وضع كرامة ومشاركة حقوق النساء والفتيات في صلب أعمالنا على الصعيد العالمي". وبكل صراحة ت، إننا بحاجة إلى القيام بعمل أفضل. ويتعين علينا أن نفعل ما هو أفضل لضمان مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، ليس فقط لتحسين عمليات حفظ السلام، ولكن ببساطة، لأن ذلك من حقنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأفريقي.

السيدة محمد (تكلمت بالإنكليزية): يؤمن الاتحاد الأفريقي بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لا تزال تشكل إطارا قويا يوجه جهودنا العالمية الرامية إلى بناء المزيد من المجتمعات السلمية والمستدامة. ومن الواضح أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وضع أساسا متينا لاضطلاع النساء على قدم المساواة بدور في جميع مراحل جهود تسوية النزاعات وبناء السلام. ومن الواضح أن ذلك يشمل تمثيل المرأة في عمليات حفظ السلام وكذلك أثناء محادثات السلام.

والنقطة الثانية هي أن الاتحاد الأفريقي يدعم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على صعيد القارة. ويقود الاتحاد الأفريقي الجهود الرامية إلى تعزيز ودعم الدور القيادي للمرأة في منع نشوب النزاعات والوساطة والتسوية. ويتخذ الاتحاد الأفريقي إجراءات في جميع هذه المجالات في إطار شعار "العناصر الثلاثة" - النساء يمنعن والنساء يحمين والنساء يشاركن. وفي ذلك السياق، أطلق الاتحاد الأفريقي شبكة للنساء ذات منحى عملي في مجال الوساطة تدعى شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة ودخل في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة بموجب إطار العمل المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن لكفالة اضطلاع المرأة بدور قيادي في مجالات السلام والأمن مع شبكة القيادات النسائية الأفريقية.

وعين الاتحاد الأفريقي كذلك موظفين للشؤون الجنسانية في مختلف عمليات دعم السلام لكفالة سماع صوت المرأة وتضخمه، ومشاركة المرأة في جهود حل النزاعات وبناء السلام. وعلى صعيد السياسات، فإن لقارتنا إنجازات جديرة بالثناء، من إدراج منظورات المرأة والشؤون الجنسانية والسلام والأمن في الهيكل الأفريقي للسلام والأمن إلى مجمل البرامج المتعلقة بالسلام والأمن. وفي أفريقيا حاليا ٢٥ من البلدان لها خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، مما يعني أن الدول الأعضاء الأفريقية تشكل ٣١ في المائة من البلدان على الصعيد العالمي التي لها خطط عمل وطنية.

وكذلك اعتمدنا مدونة لقواعد السلوك وسياسة عدم التسامح إطلاقا تبين موقف الاتحاد الأفريقي في مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل حفظة السلام والأفراد العسكريين. ويتم إطلاع جميع البلدان المساهمة بقوات على المدونة وهي مدرجة في جميع برامج التدريب ذات الصلة. ولبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالفعل سياسة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتعكف بلدان أخرى على مثل ذلك وعلى غيره من الاستراتيجيات الوطنية.

بالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي جددت التعهد بالترجمات مراعية للاعتبارات الجنسانية وتركز على المرأة في تعهد الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام لعام ٢٠١٩.

ومع ذلك، فإن الحقيقة الجلية هي أن المجتمع الدولي لا يزال بحاجة إلى تحسين فهم دور المرأة في سياقات بناء السلام وحفظ السلام - جنبا إلى جنب مع الأبعاد الجنسانية للنزاع - إذا أريد لاستجاباتنا أن تكون فعالة. وبشكل واضح، خلصت البعثات المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن المرأة والسلام والأمن، التي قادها في الميدان مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي والمبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ في كل من تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر ونيجيريا وجنوب السودان مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي والمبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى أن النساء اللائي وقعن ضحايا للحروب والنزاعات يكن أفضل توصالا مع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإناث ممنهن مع الأفراد الذكور.. وإذا ما ترك ذلك دون النظر فيه، فإنه يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على عملية المصالحة وبناء السلام.

وفي ذلك السياق، دعت قيادة الاتحاد الأفريقي جميع الجهات الفاعلة إلى أن تكثف جهودها من أجل ضمان أن تكون النساء عناصر فاعلة كاملة على الأرض كعناصر نظامية ومدنية في عمليات السلام. ونحن نعرف جيدا، ولا سيما النساء اللائي يعملن في المناطق المتضررة من النزاعات، أنه عندما تكون النساء مهمشات في عمليات السلام من جميع جوانبها، فلن تتوفر سوى فرصة ضئيلة لكي يترسخ السلام الدائم في مجتمعات ما بعد النزاعات .

وتحقيقاً لتلك الغاية، فإننا بحاجة إلى تنفيذ برنامج لإصلاح هيكل السلام والأمن مع زيادة التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سواء في الميدان أو في المقر. وينبغي تحقيق التغيير التحويلي في ركائز الأمم المتحدة الثلاث جميعها، حيث يمكن للمرأة أن تكون فيها محفزاً رئيسياً وعاملاً دينامياً لإحراز التقدم. إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لن تظل تشكل أداة هامة لمنع نشوب النزاعات وحلها إلا بتلك الطريقة.

وعلينا أن نعمل بجد إذا أردنا زيادة عدد النساء في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة بحلول ٢٠٢٠. وذلك يعني أننا بحاجة إلى تشجيع النساء على الانضمام إلى القوات المسلحة بكسر قبضة السلطة الأبوية، والأعراف الثقافية والمحرمات ضد المرأة، وإحداث تحولات جديدة في الوعي المجتمعي. ويتعين تمكين المرأة، ليس فقط في عمليات حفظ السلام فحسب، بل في الحياة الاجتماعية اليومية، من خلال الاستثمارات في التنمية، والتعليم، والفرص الاقتصادية والتدريب على المهارات القيادية. ومن المهم أن يأتين إلى الصدارة لإرساء الأسس من أجل مجتمعات سلمية ومستقرة، كما يدعو القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتبين الإحصاءات الحالية أن البلدان في جميع أنحاء العالم تنشر النساء في عمليات الأمم المتحدة للسلام بمستويات أدنى بكثير من تمثيلها في قوات الأمن المحلية. فالكثير من الدول لديها الآن نساء مؤهلات للخدمة ولكن يتم تجاوزهن في التدريب وفي فرص التنسيب الميدانية. فلا بد من عكس اتجاه ذلك التجاوز للمرأة. ويجب كذلك إعطاء المرأة معلومات عن الفرص الوظيفية في قوات الأمن، التي كثيراً ما تخفي بسبب شعور زائف بصلاحيات الذكور أو الحظر على أساس الواجبات الأسرية أو زيادة التعرض لخطر الأذى والاعتداء مقارنة بالرجال.

كما إن هناك اعتقاد خاطئ بأن من شأن وجود المرأة أن يقلل من تماسك الوحدة وفعاليتها بسبب العنف الجنسي

ونقطتي الثالثة والأخيرة هي أن الاتحاد الأفريقي قد ضعاف، من خلال إدارة السلام والأمن، جهوده الرامية إلى التصدي لعدم المساواة بين الجنسين ومكافحة القوالب النمطية في بعثات حفظ السلام. ومن منطلق الشمول هذا ركز الاتحاد الأفريقي استراتيجيته الجنسانية في بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال على معالجة بعض العوائق الأساسية التي تمنع المرأة من المشاركة في أنشطة عمليات حفظ السلام بنجاح. ونهدف، من خلال القيام بذلك، إلى كفالة إقامة بيئة حفظ سلام أكثر توازناً ترحب بالنساء.

وفي الختام، يود الاتحاد الأفريقي أن يشجع الدول الأعضاء والشركاء على مضاعفة الجهود الرامية إلى سد الثغرات في خطة المرأة والسلام والأمن، ولا سيما عن طريق إعادة تأكيد الالتزامات السياسية والزيادة النوعية في عدد النساء اللاتي يتولين القيادة في عمليات حفظ السلام، وكفالة بيئة مرحبة. وقد أظهرت لنا التجربة أن المرأة يمكنها، بل ويجب عليها، أن تقوم بدور نشط في منع نشوب النزاعات وعلى طاوولات المفاوضات وأثناء عملية تحقيق الاستقرار من خلال عمليات السلام في فترة التعمير بعد انتهاء النزاع. فمسؤوليتنا المشتركة تقتضي أن نحقق ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

**السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):** أشيد بالرئاسة الألمانية لمجلس الأمن ومعالي السيدة أورشولا فون دير لاين لتسليط الضوء على الدور الهام الذي تؤديه المرأة في حفظ السلام. وأود أن أعرب عن خالص تقديري للأمين العام وللمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة، التي تشير إلى أنه لا تزال توجد فجوة واسعة بين القول والفعل عندما يتعلق الأمر بالمرأة والسلام والأمن.

وكما توخى الأمين العام، يجب علينا أن نضع التكافؤ بين الجنسين على أعلى مستوى في مختلف كيانات الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة لحفظ السلام، وترسل موظفين مؤهلين تأهيلا عاليا وذوي كفاءة، بما في ذلك النساء. ونساؤنا حفظة السلام يُنشرن في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ونعتزم زيادة أعدادهن ونشرهن في بعثات أخرى.

وفي الختام، سوف ننضم إلى الآخرين في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن بالكامل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد القادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. إن حضور وزيرة الدفاع الاتحادية في ألمانيا بيننا هذا الصباح خير دليل على الاهتمام الذي يوليه بلدكم لموضوع المرأة والسلام والأمن. أود أن أعتنم هذه الفرصة لتهنئة فرنسا على رئاستها الموقفة للغاية للمجلس خلال شهر آذار/مارس. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى كل جهوده الرامية إلى جعل التكافؤ واقعا في الأمم المتحدة، وأشكر كذلك اللواء كريستين لوند والسيدة لورنا ميريكاجي على إحاطتَيْهما الإعلاميتين.

يرحب المغرب بمبادرة عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع يكتسي أهمية خاصة منذ اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو موضوع مناقشاتنا - دور المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويأتي اختيار هذا الموضوع في الوقت المناسب، بعد أيام قلائل من الاجتماع الوزاري بشأن حفظ السلام، المعقود في ٢٩ آذار/مارس، الذي أعربت وفود عديدة خلاله عن التزامها بزيادة تمثيل المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وإذ ندرك أهمية وضرة تعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، فإن المغرب - وهو مساهم رئيسي في عمليات

داخل الوحدات. وقد تبين بالفعل أن حفظة السلام من النساء يحسن أداء الوحدات ويساعدن القادة العسكريين في الاضطلاع بمهامهم.

وحتى في المجتمعات المحلية، يتراجع الاستغلال والانتهاك الجنسيين بشكل كبير مع وجود المرأة في عمليات حفظ السلام. كما أن النساء لديهن وصول أفضل إلى المجتمعات المحلية، ويمكنهن العمل كقنوات معلومات، وبالتالي توفير الإنذار المبكر والإسهام في تحقيق الأمن والرفاه المجتمعي.

إضافة إلى ذلك، فإن مقاييس الأداء الحالية للأمم المتحدة لا ترصد أعداد أو رتب أو مهام حفظة السلام من الإناث، أو ما إذا كانت الوحدات تلقت تدريباً على منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، أو ما إذا كانت نظم الفحص لديها أسباب وجيهة للتعرف على حفظة السلام المشتبه بارتكابهم للاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولذلك، نحتاج إلى إضافة تلك التدابير، التي تعتبر بالغة الأهمية لإنجاز ولايات حفظ السلام، إلى نظام الأداء في الأمم المتحدة.

ولكي ننجح حقاً، نحتاج إلى تمكين المرأة في أوقات الحرب والسلام. والأهم من ذلك، من الضروري بناء القدرات لدى المرأة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي وتمكينهن لكي يكونوا قادة قادرين على الانخراط في الإنذار المبكر والوساطة ومفاوضات السلام واتفاقات السلام وتدابير بناء الثقة، من المستويين المحلي والإقليمي إلى المستويين الوطني والدولي. ونشجع البلدان المانحة على إعطاء الأولوية للبرامج التعليمية، وتخصيص عدد أكبر من المنح الدراسية للنساء والفتيات من البلدان المتأثرة بالنزاعات وتمكين الضحايا من التفوق وتولي أدوار قيادية.

وكل ما أوصينا به هو ما نطبقه في بلدنا. ومن هذا المنطلق، نقوم بإعداد حفظة السلام التابعين لنا في مركز التدريب على حفظ السلام في كازاخستان. وتلتزم كازاخستان تماماً بعمليات

أولا، يجب أن تمنح الحوافز لتشجيع مشاركة المرأة. وفي هذا الصدد، نثني على الأمانة العامة وكندا لإطلاق مبادرة إلسي من أجل المرأة في عمليات السلام. على سبيل المثال، يمكن النظر في تقصير فترات التناوب. ثانيا، يجب أن نضمن مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء في جميع البعثات، لا سيما فيما يتعلق بالإقامة. ثالثا، يجب أن نتجنب تقييد المشاركة الكاملة للمرأة في أنشطة البعثة من خلال تكييفها مع المحاذير. رابعا، ينبغي تقديم المزيد من نماذج التدريب المصممة للنساء خصيصا. خامسا، ينبغي إعطاء الأفضلية للمرشحات لشغل وظائف مدنية داخل البعثات.

وموضوع اليوم لا يقتصر على مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام فحسب، بل ومشاركتها أيضا في العمليات السياسية والوساطة ومنع نشوب النزاع. وتبذل الجهود فيما يتعلق بهذه الجوانب أيضا من قبل جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. والمغرب ملتزم بدعم الوساطة كوسيلة للتسوية السلمية للنزاعات، وكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام. لذلك، وفي إطار مبادرتنا المشتركة مع إسبانيا بشأن الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تم الاضطلاع بأنشطة مختلفة، ولا سيما في تعزيز قدرات النساء الوسيطات، فضلا عن المشاركة الفعالة في مختلف شبكات الوسيطات.

في الختام، أود أن أعتنم هذه الفرصة لتوجيه تحية حارة لجميع الرجال والنساء الذين تم نشرهم في الميدان في خدمة السلام والأمن الدولي، وغالبا في ظروف بالغة الصعوبة بما قد يعرض حياتهم للخطر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

**السيد بينارندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** سيظل العالم عالقا في دوامة العنف والصراعات ما دامت الدول تقدم كل

حفظ السلام منذ الستينيات من القرن الماضي - يبدل جهودا كبيرة لتحقيق هدف تعيين ١٥ في المائة من الإناث في البعثات. وعلاوة على ذلك، فإن مبادرة الأمين للعمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي كان المغرب من أوائل البلدان التي أقرتها، تنص أيضا على الإجراءات التي يتعين اتخاذها في هذا الصدد. ونهني الأمين العام على جهوده ومبادراته لتعزيز المساواة والتكافؤ بين الجنسين في جميع أنشطة الأمم المتحدة، وندعمها بقوة.

وقد حقق المغرب حتى الآن الحد البالغ ١٥ في المائة، ويستعد لزيادة إسهام المرأة بشكل كبير من خلال تعهدات محددة، خصوصا فيما يتعلق بالموظفين الطبيين والمراقبين العسكريين وضباط وحدة التعاون المدني - العسكري. وفي هذا السياق، قامت القوات المسلحة الملكية المغربية بنشر وحدة جميع أفرادها من الإناث في كتيبة الانتشار السريع التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيساهم المغرب أيضا للمرة الأولى في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بنشر فريق للمراقبين العسكريين.

ومن واقع التجارب والدراسات ثبت أن المشاركة المتزايدة للمرأة يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على فعالية بعثات حفظ السلام. لذلك، نرحب بإطلاق الأمانة العامة استراتيجية للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين، التي تقترح مشاركة الإناث بنسبة ٢٥ في المائة في ضباط الأركان والمراقبين العسكريين و ١٥ في المائة في الوحدات العسكرية. في هذا الصدد، وبغية كفالة تنفيذها بالكامل، سيكون من المفيد النظر في عاملين هامين: عدد القوات المنشورة والاعتبارات الوطنية للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة. وثمة عناصر أخرى ينبغي أن تؤخذ في الحسبان أيضا من أجل تيسير زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، أشير إلى بعض منها.



في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، تخصيص مقاعد للمرأة في برلمان بانغسامورو ومجلس الوزراء.

وتُبدل جهود متواصلة من خلال البرامج والمشاريع التي تركز على التعافي الاجتماعي والمصالحة ومنع التطرف العنيف، فيما يتعلق بالقوات التي كل قوامها من الإناث المرتديات للحجاب - باعتبارهن من أفراد القوات المسلحة والشرطة الوطنية الفلبينية، وبالشراكة مع مختلف الوكالات الحكومية، مثل مكتب المستشار الرئاسي المعني بعملية السلام ومنظمات المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالركيزة الثانية، يدعم قانون بانغسامورو الأساسي، كما يحمي الحقوق الأساسية للمرأة، بما في ذلك الحق في المشاركة في العمالة القانونية، والحماية من الاستغلال أو الإساءة أو التمييز.

وبالنسبة للركيزة الثالثة، تؤدي خطط العمل الاستراتيجية للوكالة إلى تفعيل التزامات الوكالات الحكومية الوطنية في إطار خطة العمل الوطنية. وتنفذ أيضا برامج لبناء قدرات وحدات الحكم المحلي، والوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. لضمان مراعاة خطة المرأة والسلام والأمن في الخطط والميزانيات والبرامج الإنمائية.

وستعقد الفلبين منتدى لاستكشاف مختلف المواضيع الفرعية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بغية تعريف المشاركين، ولا سيما من القطاع الأمني في الفلبين، بأثر وأهمية مشاركة المرأة في حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، مع التركيز بوجه خاص على تجربة الفلبين. وتؤيد الفلبين كذلك دعوات الدول الأعضاء لتعيين المزيد من مستشاري الشؤون الجنسانية كأعضاء في أفرقة إدارة الأزمات في بعثات حفظ السلام، والدعوات للأمم المتحدة من أجل تخصيص موارد لقادة البعثات.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن قناعة حكومة الفلبين تستند إلى الخبرة بأن الجنس الذي يضم جراح الحروب،

القضايا الأخرى تقريبا على قضية المساواة للمرأة. هذه خلاصة اجتماع الأمم المتحدة الوزاري لعام ٢٠١٧ بشأن حفظ السلام، الذي عقد هنا قبل أسبوعين. ومناقشة اليوم المفتوحة تكتسي أهمية بالغة ونحن نقترّب من الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويتناول هذا القرار الأدوار الاستراتيجية للنساء كحفظ سلام ومفاوضات ووسيطات وإسهاماتهن في سرود الحرب والسلام. ومن الضروري عملياتها وأخلاقيا توظيف المزيد من النساء في حفظ السلام.

ومن فانكوفر الوزاري لحفظ السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام عام ٢٠١٩، التزمت الفلبين بقوة بنشر مزيد من حفظة السلام من النساء. والفلبين تنضم بقوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى الأمم المتحدة في الدعوة إلى مشاركة المزيد من حفظة السلام من النساء لتعزيز الفعالية الكلية لعمليات حفظ السلام. وتستأثر النساء بأكثر من ٥٠ في المائة من مجموع أفرادنا المشاركين في حفظ السلام في ست بعثات للأمم المتحدة - في جنوب السودان ودارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى وهايتي ومالي والحدود الهندية/الباكستانية. وهذا يتجاوز بكثير نسبة الـ ١٥ في المائة المطلوب مراعاتها من جانب البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة.

ومنذ إطلاق المرحلة الثانية من خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، في آذار/مارس ٢٠١٧، حققت الفلبين المعالم البارزة التالية في إطار الركائز الثلاث المتمثلة في التمكين والمشاركة، والحماية والوقاية، والترويج والتعميم لمراعاة المنظور الجنساني. الفلبين من أوائل البلدان التي وضعت ونفذت خطة عمل إقليمية لإضفاء الطابع المحلي على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفيما يلي مدخلات الفلبين.

فيما يتعلق بالركيزة الأولى، كان من بين أحكام قانون بانغسامورو الأساسي، الذي وقعه الرئيس رودريغو روا دوتيرتي

في أغلب الأحيان للضغط من أجل حقوقهن ومشاركتهن في عمليات السلام.

وبفضل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، والتزاماتها، زاد معدل مشاركة الإناث في قوات حفظ السلام في السنوات الأخيرة، ولكنه ما زال أدنى من أهداف الأمم المتحدة. وعلى الرغم من توافر الأدلة على أن سياسة الشمول تؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في العمليات الفعلية، لا سيما في صفوف الأفراد النظاميين. ونحن نرحب بالمبادرات مثل استراتيجية التكافؤ بين الجنسين النظاميين، ومبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام، بهدف مساعدة التغلب على الحواجز التي تعترض زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام.

ويمكننا تحسين الحالة على أرض الواقع، في إطار جهودنا المشتركة، إذا استفدنا جيدا من البيانات المصنفة المتعلقة بالمرأة لاستخلاص النتائج. وينبغي أن يُراعى لدى إعداد التقارير منظور جنساني متكامل يعزز توصيات الأمين العام واستنتاجاته. وفي هذا الصدد، يسهم خبراء ومستشارو الشؤون الجنسانية في البعثات إسهاما كبيرا في نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عامة. وينبغي لنا أن نتأكد من مواصلة الاستفادة من تلك الموارد في مجال التدريب وتقديم المشورة والمساعدة والتوجيه ودعم القيادة والوحدات ذات الصلة في بعثات حفظ السلام.

إن تورط حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الاستغلال والاعتداء الجنسيين يقوض بشكل جوهري أسس الأمم المتحدة ذاتها، ومصداقيتها، والثقة التي تتمتع بها راية الأمم المتحدة. وينبغي تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا تنفيذا صارما ضد الأفراد المتورطين في مثل تلك الحالات إلى أن تتم معاقبة الجناة وتوقف تلك الأفعال المشينة تماما. ونحن نؤيد تماما الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد.

ويؤاسي أرامل تلك الحروب، ويهئ المأوى للأطفال في حالات النزاع يتمتع بأقوى الدوافع وأفضل النهج لوقف نشوب الحروب واستعادة السلام المخطم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية) أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونرحب باستمرار مجلس الأمن في الاهتمام بخطة المرأة والسلام والأمن، ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم الثاقبة.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يشكل معلما هاما، ليس فقط لأنه يعالج التأثير غير المتناسب للنزاع المسلح على النساء والفتيات، بل لأنه يمثل أيضا إنجازا بارزا في ما يتعلق بكفالة المساواة التامة، والمشاركة الفعالة والمجدية للمرأة في جميع مراحل دورة النزاع، ومسيرة السلام. ومع اقتراب الذكرى السنوية العشرين لاعتماده، هناك مجال كبير للمناقشة بشأن استراتيجيات محددة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتعزيز تنفيذه. وهذا هو الحال بصفة خاصة في ما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وقد أثبتت حافظات السلام أنه يمكن لهن الاضطلاع بالأدوار نفسها، وفق نفس المعايير، وتحت نفس الظروف الصعبة، كنظرائهن من الذكور في جميع مجالات حفظ السلام. وهن يوسعن أيضا نطاق مجموعة المهارات المتوافرة على أرض الواقع لأنهن يقدمن مساهمات فريدة وفنية في عمليات حفظ السلام. ويتيح وجودهن في الميدان تمكين المرأة في المجتمعات المضيفة ويسهم في جعل قوة حفظ السلام أقرب إلى النساء والشباب في المجتمع المحلي. وعلى هذا النحو، تعد المرأة أساسية لنجاح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتعمل النساء من حفظة السلام أيضا كنماذج يقتدى بها في البيئة المحلية، ويقمن بإلهام النساء والفتيات في المجتمعات التي يهيمن عليها الذكور

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

المطران أوزا (تكلم بالإنكليزية): منذ ما يقرب من ٢٠ عاما دعا القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى زيادة تمثيل المرأة في مستويات صنع القرار في عمليات السلام، وفي منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، وإلى حمايتها من العنف في حالات الصراع المسلح، والمشاركة بنشاط بصفة وكيلة للتغيير من أجل تحقيق السلام الدائم - لأنها غالبا ما تتحمل العبء الأكبر للنزاع العنيف. وقد أكد وكيل الأمين العام، جان - بيير لاکروا أن حفظ السلام يتم بفعالية عندما تضطلع النساء بأدوار مفيدة، وعندما تنخرط النساء مباشرة في المجتمعات المضيفة. وينبغي أن تبحت مناقشتنا اليوم دور المرأة في سياقين معينين.

السياق الأول هو أن النساء اللاتي يشاركن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، تتزايد أعدادهن، تمشيا مع الأولوية الرئيسية للأمين العام. وهن البنات والأخوات والزوجات والأمهات، اللاتي يأتين للعمل لا بالشجاعة والروح المهنية والشعور بالواجب فحسب، بل أيضا بالحساسية الخاصة التي تمكنهن من التواصل بمزيد من الفعالية مع السكان المحليين؛ ويقمن بتقييم أفضل للاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع من خلال توفير الفرصة للنساء والفتيات والفتيات لتطرح المظالم والشواغل؛ وحشد الجهود المحلية من أجل منع العنف والبؤس، ودعم تحقيق السلام والتنمية.

وهذا يقودنا إلى السياق الثاني - وهو عن النساء اللاتي يعشن في مناطق النزاع أو اللاتي يعانين من صدمة الحرب. وهن يؤديان دورا أساسيا في إعادة بناء الثقة، وطرح الآراء الثاقبة، وتيسير المصالحة. وبعضهن يتمتعن بمسؤوليات سياسية وكن جهات فاعلة رئيسية في التفاوض بشأن عمليات السلام. ومن المشجع أن نرى المزيد من النساء ينخرطن في العمليات الديمقراطية الناشئة، ويشاركن في تعزيز سيادة القانون، وتوفير

وينبغي لنا ألا نتغاضى عن حقيقة أن المسؤولية النهائية عن النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن تقع على عاتق فرادى البلدان. ومن هذا المنطلق، ينبغي الحرص على القضاء على أي تمييز أو حواجز لمنع مشاركة المرأة في عمليات السلام. وتدعم تركيا أيضا تمكين ورفاه النساء والفتيات في مختلف حالات الطوارئ أو النزاع أو حالات ما بعد الصراع من خلال برامجها للمساعدة الإنمائية الشاملة. وتعد المشاريع التي نضطلع بها في أفغانستان والصومال، ولا سيما في مجالات التعليم والخدمات الصحية، أمثلة ملموسة على الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق تلك الغاية.

وفي الوقت نفسه، نعلق أهمية كبيرة على ضمان التعاون والتنسيق لجهودنا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ومواصلة تشجيع المزيد من النساء على المشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. كما نسعى بنشاط إلى تنفيذ القرارات ذات الصلة في المحافل الدولية والإقليمية الأخرى، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وقد أسهمت قرارات مجلس الأمن المتعاقبة منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إنشاء إطار معياري سليم. بيد أنه على الرغم من هذا الإنجاز، تشير المناقشة الجارية اليوم إلى أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التحسين الجاد في ما يتعلق بإشراك المرأة في جميع عمليات صنع القرار الرامية إلى منع نشوب الصراعات، فضلا عن بناء السلام والحفاظ عليه.

ولتحقيق السلام والاستقرار الدائمين، نحتاج إلى صوت المرأة في كل عملية، من منع نشوب النزاعات وتسويتها، إلى المصالحة والتعافي بعد انتهاء النزاع. إن تاريخ تسوية النزاعات الأخيرة في عالمنا يزنح بالقصص الناجحة للنساء اللاتي قمن بأدوار بالغة الأهمية في إرساء السلام والأمن الدوليين. وعلينا أن نُضيف إلى تلك الإنجازات ونكفل المشاركة المستحقة والمجدية للمرأة في عمليات السلام.

السيد براساد (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة أعضاء المجلس. وأهنئكم، سيدي الرئيس، خلال الرئاسة المشتركة الألمانية والفرنسية، على طرح موضوع مساهمة المرأة في السلام والأمن للمناقشة المفتوحة بطريقة أكثر انفتاحاً.

تتحمل المرأة مآسي النزاعات بصورة غير متناسبة. فمعاناتها متعددة الأبعاد، من الحرمان من الغذاء والماء إلى العنف الجنسي وأعمال القتل جُزافاً. ونواجه اليوم نفس هذه المأساة في العديد من البلدان الأخرى وفي العديد من عمليات الأمم المتحدة للسلام.

يشدد القراران ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، بشأن المرأة والسلام والأمن، على أهمية مشاركة المرأة في بناء السلام والمساعدة على تحقيق الأمن. تتعزز هذه القرارات بقوة بالدافع الشخصي للأمين العام والتزامه بالمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

في أوقات السلم وخلال أوقات النزاع، تؤدي المرأة دوراً حاسماً في الإبقاء على تماسك المجتمعات المحلية. وعندما نخذل التنمية والمؤسسات السياسية بمجتمعاتها المحلية، تتحمل المرأة آلام الفشل الساحقة؛ فتبحث عن سبل العيش من الموارد الآخذة في التناقص، وتكافح للحفاظ على إمكانية الحصول على خدمات مثل الرعاية الصحية وتسهم بنصيبها عند اختيار الخدمات، بتكلفة كبيرة على نفسها.

وترحب فيجي بتصميم الأمين العام على التقريب بين بناء السلام وحفظ السلام والتنمية. ولا نحتاج إلا إلى النظر في الدروس المستفادة من النزاعات التي وقعت مؤخراً لفهم السبب الذي يجعل هذا أمراً أساسياً.

في جميع النزاعات، وقبل أن تخرج الأسلحة والعنف بفترة طويلة، تُصبح الأغذية والمياه والخدمات الصحية أسلحة. ولا تفتأ

صوت لمن لا صوت له، وما إلى ذلك. بيد أن الغالبية العظمى من النساء اللاتي يقدمن مساهمة يفعن ذلك من خلال التزامهن على الصعيد المحلي.

إن النساء اللائي يشاهدن أسرهن ومجتمعاتهن تتعرض للتمييز، وقراهن ومنازلهن تُدمر بوحشية، وكرامتهن تنتهك وأجسادهن يؤخذن بعيداً غالباً ما يكن، بقوتهم الداخلية وشجاعتهن وقدرتهن على الصمود، الشهود الأكثر إلهاماً ولديهن القدرة على بث الأمل، وفتح آفاق جديدة، والجمع بين الناس. وحضورهن على طاولة المفاوضات وخلال كل مرحلة من مراحل عمليات السلام ضرورة وفائدة لا تقدّر بثمن. إنهن يكفلن الشمول والمصادقية والاستدامة. ومن الأهمية بمكان ضمان إسماع أصواتهن.

وفي حالات الأزمات، غالباً ما نجد القيادات النسائية في الطوائف الدينية، التي تتفوق فيها المرأة فيما يتعلق بمسار الحوار والتعاون واللاعنف. وهي تشارك بنشاط في بناء السلام ومنع العودة إلى النزاع. وعادة ما تحقق مشاركتها فوائد كبيرة ودائمة. ولذلك فمن المهم عدم إغفال هذه المساهمة الصائبة بل التماس سبل لزيادة تسخير هذه الجهود، ولا سيما في المناطق التي يتم فيها التلاعب بالدين للتحريض على التفرقة أو منع عمليات السلام من أن تترسخ بشكل فعال.

ويود وفد بلدي أن يثني على جميع النساء حفظة السلام وبناءة السلام في العالم وأن يعرب عن الامتنان لهن، ولا سيما من يعملن من أجل التشجيع على زيادة مشاركة المرأة على جميع المستويات داخل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي لا تزال الوجود المعترف به أكثر من غيره للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

ظروف استثنائية. وهي تشمل القدرة على فهم الثقافات والقيم والقدرة على رؤية الكيفية التي تصبح بها النساء والأطفال محرومين بشكل غير عادي في النزاعات في وقت مبكر. تولى فيجي قدراً كبيراً من الاهتمام لتعزيز تلك المهارات الشخصية في التدريب والإعداد الذي تقوم به.

ونحن نعرف أنه عندما يقيم حفظة السلام علاقات إيجابية مع المجتمعات المحلية، فهم يعززون احتمالات تحقيق المصالحة. ومن خلال العديد من جهودنا لحفظ السلام، ندرك أن وجود النساء من حفظة السلام عند نقاط التفتيش أفضل بكثير في نزع فتيل التوترات؛ وأن النساء حفظة السلام أفضل بكثير في فهم الأبعاد الخفية للنزاع، مثل مصادرة المساعدات الإنسانية الغذائية. إن دور المرأة في وحدات الدعم الطبي يساعد على تجاوز الحواجز العالية التي تعترض طريق الحصول على الرعاية الصحية، والنساء حفظة السلام أفضل بكثير في كشف علامات العنف الجنسي المنهجي.

إن فيجي ملتزمة التزاماً عميقاً بزيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام. وإذ تتعلم فيجي من تجاربها العديدة في العديد من عمليات السلام، فهي تلتزم بالتعجيل بتوظيف النساء في جيشها وبحريتها. إن تقرير الأمم المتحدة الجنساني الصادر في كانون الثاني/يناير يشير إلى أن فيجي قد حققت المعايير التالية: ٢١ في المائة من ضباط الأركان التابعين لنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هم من النساء؛ ونحو ١٠ في المائة من وحداتنا العسكرية من النساء؛ و٥١ في المائة من أفراد شرطنا المنتدبين من النساء. لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به - ونحن أول من يعترف بذلك.

إن مفوضة الشرطة التي ترأس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان امرأة فيجيية. ونحن فخورون للغاية بالمفوضة يونائسي فونيوكا. فهي قدوة لنا. ونقف اليوم متضامنين مع رئيسة

النساء من حفظة السلام أفضل بديهة في تمييز استعمال الغذاء والماء والخدمات الأساسية كأسلحة. ولذلك فمن الضروري أن تشارك المرأة مشاركة كاملة في عمليات السلام وفي التسويات السياسية. فعندما تشارك المرأة، تُمسي التسويات السلمية دائمة. وعندما لا تشارك، تصبح التسويات السلمية أكثر عرضة للانحيار. والمرأة تجلب التعاطف والفهم العملي والرؤى المتعمقة في هذه العمليات.

وتعزز المرأة عمليات السلام على الدوام. فليس الفشل خياراً؛ فهي تعرف أن الفشل سيؤدي إلى عواقب مباشرة عليها وعلى أطفالها. ولذلك، بزيادة تنوع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من الأرجح أن تشمل عمليات حفظ السلام النساء، ومن ثم، تعزز آفاق السلام الدائم.

وتسعى حكومة فيجي لتمكين المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها في جميع قطاعات المجتمع. وقد ضاعف برلمان فيجي الجديد عدد النساء، اللاتي يمثلن الآن ٢٠ في المائة. وثمة حاجة إلى عمل الكثير، بالطبع.

وقد اختارت فيجي أن تخدم العالم عن طريق حفظ السلام. وقد أدى حفظة السلام لديها أدواراً هامة في كوسوفو، وناميبيا، وأفغانستان، والكويت، وتيمور - ليشتي، والصومال، والعراق، وسورية، ولبنان، ومصر، والسودان، وفي جزر سليمان بترتيب غير تابع للأمم المتحدة، وفي بابوا غينيا الجديدة وجنوب السودان، من بين بلدان أخرى. وقد فقدنا ٥٩ من حفظة السلام أثناء تلك المشاركات. وتعلمنا الكثير من تلك التجارب، بما في ذلك بأن عملية السلام الجيدة، في جوهرها، تتعلق بإفساح المجال للسياسة كي تقوم بدورها.

إن الآلاف من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يتفاعلون مع المجتمعات المحلية ويحمونها كل يوم. والطريقة التي يتفاعلون بها طريقة مهمة. فحفظ السلام يتعلّق بالمهارات الشخصية التي تضيفها البعثات على تنفيذ ولاياتها في ظل



والتعاون، مما يعزز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها من أجل الوفاء بولايتها لحفظ السلام والأمن.

ومنذ إنشاء دولة إسرائيل، كانت النساء جزءاً لا يتجزأ من قوات الدفاع في بلدنا. وفي البداية، لم يكن سوى عدد قليل من الوظائف متاحاً للنساء. ومع ذلك، تم توسيع نطاق الفرص المتاحة لهن على مر السنين من خلال إصلاح قوات الدفاع الإسرائيلية، فضلاً عن فرادى الرواد الذين كافحوا من أجل المساواة داخل الجيش. كانت أليس ميلر أحد هؤلاء الرواد، وقد قبلت محاولتها كي تصبح طياراً تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بالرفض على أساس جنسها. وقد أدى استئناف ميلر أمام المحكمة العليا في عام ١٩٩٥ إلى قبول المرأة في أكاديمية القوات الجوية. وبعد بضع سنوات، عيّنت قوات الدفاع الإسرائيلية أول مستشارة لشؤون المرأة في مكتب رئيس الأركان.

وقد نشأ ذلك من الاعتراف بأن جيش الدفاع الإسرائيلي لن يتمكن من تحقيق إمكاناته الكاملة دون ضمان تهيئة بيئة داعمة وشاملة للمرأة كي تخدم فيها.

وفي العقد الماضي، شهدنا كيف ساعدنا إدخال تغييرات على المنظومة لاستيعاب النساء على المضي قدماً نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. واليوم، هناك أكثر من ٨٥ في المائة من المناصب في جيش الدفاع الإسرائيلي مفتوحة أمام المرأة، وتشكل النساء أكثر من ٣٠ في المائة من ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي. ومن بين جميع النساء اللاتي يخدمن في جيش الدفاع الإسرائيلي، هناك ٢٠ في المائة منهن برتبة ضابط، في حين أنه من بين جميع الرجال العاملين في الجيش يشغل ١٠ في المائة فقط منهم مناصب ضباط. وربما لا نكون قد حققنا التكافؤ الكامل بين الجنسين حتى الآن، ولكننا في طريقنا لذلك، ولا تزال الجهود جارية.

إننا جميعاً نتفق على أنه ثمة حاجة إلى مشاركة مزيد من النساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويسر إسرائيل

الشرطة فيليبسي وأكافيسي، المنتدبة إلى دارفور، فيما تتكشف ظروف سياسية صعبة في السودان.

وبوصفنا بلداً صغيراً، فإننا ندرك حدود ما يمكن أن نقوم به. وتطلع فيجي إلى العمل عن كثب مع شركائنا - أستراليا، ونيوزيلندا، والصين والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وماليزيا، وإندونيسيا - لتدريب وتطوير نساءنا من حفظة السلام. إننا نعزز المنظورات الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تدريب ما قبل النشر وفي النشر وفي كافة مناحي عملياتنا. تطلق فيجي شراكة إقليمية جديدة مع أستراليا ونيوزيلندا من أجل تعزيز هذا الجهد. ونحن ملتزمون بمسعى الأمم المتحدة لتحسين مشاركة المرأة في عمليات السلام. فهذا سعينا أيضاً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

**السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على رؤيتهم الشاملة والثاقبة.

قبل تسعة عشر عاماً، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يدعو إلى تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل زيادة مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام وحفظ السلام. وكما ذكر الأمين العام قبل أسبوعين في افتتاح الاجتماع الوزاري لحفظ السلام، فإن المرأة تؤدي دوراً أساسياً في تحسين فعالية بعثات حفظ السلام، فضلاً عن عملهن مع المجتمعات المحلية. وكثيراً ما تكون النساء أولى ضحايا النزاعات والحروب، كونهن أكثر عرضة للعنف الجسدي والجنسي، ولكنهن كثيراً ما يكنّ أيضاً أول الدعاة إلى السلام. وعندما تكون النساء على خط المواجهة في عمليات حفظ السلام وتشارك في أفرقة بناء السلام، فإنهن يقمن بدور الحافز على الثقة

تتجلى أيضا في مشاركة وزيرة الدفاع في الحكومة الاتحادية، السيدة أورسولا فون دير لاين، في وقت سابق اليوم. وتتيح هذه الجلسة فرصة مهمة للتفكير في سبل تعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى زيادة الكفاءة والفعالية في عمليات حفظ السلام من خلال زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها.

وتولي حكومة أرمينيا أهمية خاصة للإصلاحات الرامية إلى تعزيز تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار. ونؤمن إيمانا راسخا بأن جهود السلام والأمن تصبح أكثر استدامة عندما تكون المرأة شريكة على قدم المساواة في منع نشوب النزاعات وفي جهود الإغاثة والإنعاش، وكذلك في الإسهام في التوصل إلى حلول دائمة ومستمرة. وكفالة المشاركة القوية والمجدية للمرأة في عمليات حل النزاع أمر أساسي، حيث ثبت أنها تزيد من فرص تحقيق سلام مستدام وذي مصداقية.

وحيث إن العام المقبل سيصادف الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن أرمينيا على استعداد لدعم تنفيذ الالتزامات ذات الصلة بتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونؤيد تأييدا تاما مبادرة الأمين العام "العمل من أجل حفظ السلام"، والجهود المبذولة من أجل كفالة مشاركة المرأة مشاركة مجدية وعلى قدم المساواة في جميع مراحل عمليات السلام.

وفي شباط/فبراير من هذا العام، اعتمدت حكومة أرمينيا خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد تم وضع الخطة من خلال عملية جامعة وشاملة، بمشاركة الوكالات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وتمنح تلك الوثيقة الأولوية لتعزيز إمكانيات التدريب والتطوير الوظيفي للمرأة بغية زيادة مشاركتها في عمليات حفظ السلام، وكذلك في أنشطة بناء السلام. وتم التركيز بصفة خاصة على الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم النساء من المجتمعات المحلية الحدودية والنساء المتضررات من النزاع.

أن ترى أن البذور التي غرسها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٩ عاما بدأت تنمو. فهناك المزيد من النساء تتولى أدوارا إدارية رئيسية في الأمم المتحدة، وقد تضاعف عدد النساء في عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الإنجازات، وعلى نحو ما ذكر خلال اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات حفظ السلام، لا يزال أماننا شوطا طويلا.

ونشيد بالأمين العام على دوره القيادي بشأن المساواة بين الجنسين حتى الآن، ونقر بأن الأمم المتحدة تحقق خطوات هائلة. بيد أننا نرى أن هناك عنصرا أساسيا مفقودا من أجل التشجيع على الإدماج الكامل للمرأة في سياقات حفظ السلام، وهو تهيئة البيئة والمرافق في البعثات الميدانية. فمجرد وضع الأهداف ليس كافيا. وإذا كنا نريد أن نخدم المزيد من النساء في الميدان، لا بد من تهيئة بيئة شاملة للجميع من خلال ضمان سلامتهن داخل مجتمعات الأمم المتحدة وتزويدها بالمرافق والخدمات اللازمة، مثل توفير الخدمات الصحية للمرأة داخل القواعد والسكن للأسر، وغير ذلك. وينبغي أن يكون تركيزنا المستمر منصبا على زيادة عدد النساء في المناصب الرئيسية على نطاق المنظمة عن طريق تهيئة ظروف العمل والخدمات المتاحة لاستيعاب المرأة.

وإذا أردنا تشجيع المرأة على الخدمة في عمليات حفظ السلام، يجب أن تسعى الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إلى تهيئة بيئة أكثر جاذبية وشمولا في هذا المجال. ولن تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق إمكاناتها الكاملة إلا بمشاركة نصف سكان العالم وإسهامهما في ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارغاريتان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة مجلس الأمن على اختيار موضوع مناقشة اليوم المفتوحة. إننا نقدر الأهمية التي توليها ألمانيا للموضوع، والتي

إن أرمينيا ملتزمة التزاما تاما بتعزيز السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية باعتبارها أولوية في خططنا للسياسات الوطنية والسياسة الخارجية. وبصفتها عضوا في لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، وبما أنها ستتولى رئاستها في الدورة المقبلة، ستدعم أرمينيا الجهود الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين من خلال تعزيز مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك من خلال المشاركة الكبيرة للمرأة في أنشطة بناء السلام وحفظ السلام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

**السيد سبارير (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية):** نشكركم، سيدي الرئيس، ونشكر الوزيرة فون دير لاين على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع مهم في الوقت المناسب.

ثمة حاجة إلى إرادة سياسية وقيادة أقوى لتمكين المرأة من المشاركة الكاملة في جميع مراحل بناء السلام، لا سيما في أوقات الانتقال السياسي. ولذلك، فمن المهم أن يزداد تمثيل المرأة في وحدات حفظ السلام بسرعة. ويجب أن يكون إشراك المرأة في جميع مراحل دورة النزاع عنصرا من عناصر تغيير أوسع نطاقا نحو إيجاد نظام يقوم على المساواة الكاملة ويخلو من القوالب النمطية الجنسانية التي حالت تاريخيا دون قيام المرأة بأدوار الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

إن حفظة السلام من النساء يُفدن في تحسين الفعالية التشغيلية لبعثات حفظ السلام ومصداقيتها وسهولة الوصول إليها عن طريق تزويد الوحدات التي يخدمن فيها بمنظورات متنوعة وبمجموعة كبيرة من المهارات. ووفقا لدراسات أجريت، فإن حفظة السلام من النساء يساعدن في تعزيز العلاقات مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال قدرتهن على الحصول على المعلومات من السكان وعلى دخول الأماكن المغلقة أمام الرجال. ويؤدي وجود علاقات قوية مع المجتمعات المحلية إلى

وتمثل مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام إحدى أولويات الإصلاحات التي تنفذها القوات المسلحة الأرمينية. وسعيا لتعزيز زيادة الدور الذي تقوم به المرأة، نشرت أرمينيا بالفعل حفظة سلام من النساء في عمليات الأمم المتحدة والعمليات التي تأذن بها الأمم المتحدة. وسيتم نشر المزيد من النساء قريبا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال دورة التناوب المقبلة في هذا الصيف من أجل ضمان الامتثال لهدف تمثيل المرأة بنسبة ١٥ في المائة الذي حددته الأمم المتحدة.

تضطلع المنظمات غير الحكومية وشبكات المجتمع المدني بدور مفيد في رفع مستوى مشاركة المرأة في الأنشطة المتصلة بالسلام والأمن. ومنذ عام ٢٠١٥، دأبت منظمة "هالو ترست" على تدريب النساء في المجتمعات المحلية وتوظيفهن في بعثاتها لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع في ناغورني كاراباخ. وهذه المبادرات لها فوائد اقتصادية واجتماعية وإنسانية متعددة للمجتمعات المحلية في التغلب على آثار النزاعات نحو إيجاد مستقبل أكثر سلاما وأمنا.

كما أن الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة بالفرنسية، الذي عُقد في يريفان في ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ تحت عنوان "العيش معا"، تدعو إلى مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وزيادة دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. وتسلم أرمينيا تماما بأهمية تمكين المرأة وكيف يرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بجهود تحقيق السلام والتنمية المستدامين على مختلف المستويات. وتمثل مبادرة "النساء المناصرات للسلام" أحد الأمثلة المهمة على مشاركة المرأة في جهود بناء السلام، وهي مبادرة تقودها زوجة رئيس وزراء أرمينيا، وتُعد منبرا جامعا للنساء والأمهات من أجل تعزيز السلام والمصالحة في منطقتنا وخارجها.

حفظ السلام وإزالة الحواجز التي تعرقل الإدماج الكامل للمرأة. ويمكن أن يسهم في تلك الجهود تحسين شروط الخدمة واستراتيجيات التعيين المحددة الأهداف تجاه المرأة، ولا سيما عن طريق وسائل الإعلام. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لحفظة السلام من النساء أن يكن عناصر تغيير فعالة إلا في بيئات خالية من التمييز والمعايير والمواقف الاجتماعية غير العادلة، ولا يُجرمن فيها من حقوقهن وفرصهن.

وأخيراً، ليختنشتاين ترحب وتدعم دعوتكم، سيدي الرئيس، لطرح أسئلة على مقدمي الإحاطات الإعلامية، كسبيل لجعل مناقشاتنا أكثر تفاعلاً. وندرك أن مقدمي الإحاطات الإعلامية قد غادروا القاعة بالفعل، ولكن يهمننا آرائهم بشأن السؤالين التاليين. أولاً، كيف يمكن لعمليات حفظ السلام تحسين متابعة النساء اللائي يغادرن البعثات، وذلك من أجل استخلاص الدروس من تجاربهن؟ ثانياً، لماذا تلجأ البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في كثير من الأحيان لنشر النساء في الأمم المتحدة في مستويات أدنى من نسبتهم في قوات الأمن المحلية لديهن؟

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل ليختنشتاين على أسئلته؛ وسنرى كيف سنحصل على إجابة. أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

**السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية):** يبدو لي أن شيئاً قد تغير في القاعة - هناك المزيد من الضوء. أود أولاً أن أشيد بألمانيا على تنظيم هذه المناقشة. وإني على ثقة بأنه، في ظل رئاستكم، سيدي، سيواصل مجلس الأمن مناقشة هذا الموضوع الهام.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

المزيد من النجاح في تسوية المنازعات وتعزيز قدرة البعثات على الوفاء بولاياتها، بما في ذلك حماية المدنيين.

وترتبط مشاركة المرأة في قطاع الأمن بوجود عدد أقل من الشكاوى من سوء السلوك وبتحسين أفكار المواطنين عن نزاهة القوة. وتساعد المرأة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع عناصر البعثة وعملياتها وفي تيسير إحداث تغيير ثقافي يضع حداً للقوالب النمطية الجنسانية الضارة. ويفيد الوجود الملحوظ لحفظة سلام من النساء في تمكين النساء والفتيات في المجتمعات المحلية المضيفة، كما أنه قد يزيد من معدلات مشاركة النساء في الشرطة والقوات العسكرية على المستوى المحلي، مما يحسن قدرة القوات الوطنية على تولي المسؤوليات الأمنية. كما تسهم مشاركة المرأة في حفظ السلام في تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف ١٦ منها، المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية، وكلاهما من العوامل المحفزة على النجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونلاحظ أهمية القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) في تشجيع نشر النساء والسابقة التي يرسيها، ولا سيما في دعمه لتقديم الحوافز لتعزيز عدد حفظة السلام من الإناث. إننا نؤيد التدابير الرامية إلى تنفيذ أحكامه كجزء من استراتيجية الأمين العام على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى مزيد من الاتساق في ولايات البعثات بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي عام ٢٠١٧، ١٦ في المائة فحسب من مستشاري الشؤون الجنسانية المنتشرين في البعثات الميدانية أو مكاتب المبعوثين الخاصين كانوا في المستويات العليا. وينبغي للبعثات تحسين إدماج مستشاري الشؤون الجنسانية في عملها في إطار هيكل قيادة البعثة وتجهيزهم بكل الموارد اللازمة لكي يتمكنوا من الاضطلاع بمهامهم.

وينبغي للدول الأعضاء تعزيز جهودها لتشجيع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من النساء على المشاركة في عمليات

النسائية. كما أنني تشرفت بفهم متعمق لأنه لا بد من إدماج المرأة في جميع عمليات السلام وأن مشاركتهم في جميع مستويات المجتمع أساسية لتحقيق السلام الدائم.

وتتخذ الدول الأعضاء خطوات ملموسة نحو تحسين تمثيل النساء في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن دعمنا الكامل لآخر التطورات التي اضطلعت بها كندا والأمم المتحدة بإطلاق مبادرة إلسي للمرأة في عمليات السلام وإنشاء صندوق إلسي لدعم هذه المبادرة. كما نرحب ترحيباً حاراً بإطلاق ألمانيا اليوم لمبادرة الشبكة العالمية لحفظة السلام من النساء.

وفي الوقت نفسه، تؤيد رومانيا بقوة الجهود التي يقوم بها الأمين العام من خلال مبادرته للعمل من أجل حفظ السلام وإجراءات تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فضلاً عن خطة المرأة والسلام والأمن، لا سيما بمواصلة إدماج المنظور الجنساني في عمليات صنع القرار. كما نرحب باستراتيجية الأمين العام بشأن المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨، التي تعترف بأهمية مشاركة المرأة في عمليات السلام. ونتيجة لذلك، تجاوزت رومانيا بالفعل هدف تحقيق مشاركة قدرها ١٦ في المائة لعام ٢٠١٩. وفي الواقع، ١٧ في المائة من المراقبين العسكريين وضباط الأركان من رومانيا المنتشرين في الميدان من النساء، مقارنة بمتوسط ١٣ في المائة فيما بين الدول الأعضاء. وسنواصل العمل على تحسين هذه الأرقام.

ورومانيا، بصفتها من البلدان التي أيدت إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ترحب بإنشاء آلية بسيطة للتنسيق من أجل زيادة الشراكات بغية التدريب وبناء القدرات. وعلى الصعيد الإقليمي، أنشأ بلدي فريق تدريب متنقل يركز على تعميم المنظور الجنساني في الأمن والدفاع. والجهة الأولى التي تلقت ذلك التدريب كانت مبادرة الدفاع في جنوب شرق أوروبا، حيث قدم المدربون لدينا الذين

إن لحفظة السلام من النساء دوراً خاصاً لا غنى عنه في إرساء أسس السلام المستدام في مناطق النزاع. وقد ثبت أن لوجود المرأة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أثراً إيجابياً على السكان المحليين. وفي الواقع، النساء والأطفال هم الأشد ضعفاً فيما يتعلق بالوقوع ضحايا للعنف. والواقع أنه بالنسبة لحفظة السلام، من الصعب التغلب على الحواجز الاجتماعية والحدود الثقافية اللازمة لبناء الثقة معهم. وهنا بالضبط يجب على النساء من حفظة السلام سد هذه الفجوة من خلال ترويض الضحايا والمجتمعات المحلية بشعور أوثق بالأمن والثقة. ومن وجهة نظرنا، فإن هذه القدرة ينبغي أن تعتبر عنصراً حيوياً في أي عملية سلام.

وفي ذلك الصدد، لدينا مثال ثبت نجاحه في أفغانستان، حيث وفرت رومانيا أفرقة المشاركة النسائية، وتمكنت من التفاعل بانتظام مع النساء المحليات، مما أسفر عن بناء الثقة والاطمئنان في بيئة معقدة جداً.

وعلاوة على ذلك، هناك حاجة واضحة إلى المزيد من النساء في المناصب القيادية، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان إنجاز ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة مهامهم. وأود أن أشاطر المجلس أحد الأمثلة الوطنية ذات الصلة. نحن فخورون بأن امرأة - شرطية رومانية - حصلت على الجائزة الدولية للنساء المشاركات في شرطة حفظ السلام في ٢٠١٥.

وخلال رئاسة رومانيا للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٨، تصدر الاستماع إلى أصوات النساء جدول أعمالنا. وفي ذلك الصدد، أدرج موضوع تمويل البعد الجنساني لبناء السلام في الدورة السنوية للجنة بناء السلام المخصصة لتمكين الشباب والنساء بوصفهم عناصر لبناء السلام والحفاظ على السلام في منطقة الساحل. وإضافة إلى ذلك، وخلال زيارات العمل التي قمت بها العام الماضي إلى منطقة الساحل وغرب أفريقيا، اجتمعت مع مجموعات المجتمع المدني النسائية والقيادات



ونشدد في الوقت ذاته على أن احترام مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية عناصر أساسية في الجهود المشتركة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز مجدداً أن احترام تلك المبادئ أمر أساسي لنجاح العمليات، وبخاصة تلك التي تتمتع بولايات لحماية المدنيين.

وعلاوة على ذلك، مع التسليم بأن العمليات غدت أداة لا غنى عنها لتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين، نؤكد على أنه في سياق النهج الشامل والهدف المتمثل في تحقيق السلام والأمن الدائمين، يجب اقتران ودعم تنفيذ جميع المهام الموكلة إلى العمليات، بشكل متواز بعملية سياسية واسعة النطاق، وقائمة على المشاركة في من أجل الحفاظ على السلام. وينبغي تخطيط وتصميم تلك العملية بشكل جيد وعناية، وأن تستند إلى الملكية الوطنية والدعم المقدم من المجتمع الدولي، وأن تُنفذ بموافقة والتزام الأطراف المعنية. وينبغي ألا تُستخدم عمليات حفظ السلام كبديل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات أو لإدارة النزاعات نفسها.

وترحب الحركة بمبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام وتؤيد إعلانه بشأن الالتزامات المشتركة، الذي يهدف إلى كفاءة الجهود الجماعية الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة عمليات حفظ السلام، بغية معالجة الحقائق المتغيرة. وعلى نفس المنوال، فإن الحركة مستعدة لترجمة الإعلان إلى إطار تنفيذ عملي ومتكامل يعزز بعضه بعضاً. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى جهود مصر من أجل تحقيق تلك الغاية، بما في ذلك من خلال وضع خارطة طريق القاهرة. ومع اقتراب الذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، تعرب الدول الأعضاء في الحركة عن التزامها بزيادة عدد النساء في صفوف الأفراد المدنيين والنظاميين في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات، بما في ذلك في المناصب الرئيسية،

يتمتعون بخبرة في الأمم المتحدة دورة رئيسية بشأن القيادة في مقرهم.

وعلاوة على ذلك، فإن رومانيا تعزز عدد موظفي الأمن المدربين لمنع ومواجهة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وتدعم مكتب المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين بخبير في القانون العسكري.

وأخيراً، أو من بتغيير الخطاب المتعلق بدور المرأة في عمليات بناء السلام وحفظ السلام. وينبغي أيضاً للرجال والفتيات المشاركة بنشاط في ذلك. ومن الأمثلة الجيدة في ذلك الصدد حملة "الرجل نصير المرأة"، حيث كان رئيس رومانيا من بين ١٠ من المدافعين عن المساواة بين الجنسين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد سواريس مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. وهذه نسخة موجزة من بياننا.

إن كل ما يتعلق بتحسين كفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفعاليتها مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة لحركة عدم الانحياز، إذ أن ٨٨ المائة من أفراد حفظ السلام المنتشرين في الميدان ينتمون إلى بلدان حركة عدم الانحياز. ولذلك، فإننا نؤكد على ضرورة تفعيل المشاورات الثلاثية أو بعارة أخرى، بتحديد وتنشيط التحالف بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والأمانة العامة، في إطار المسؤولية المشتركة. وسيمكننا ذلك من إجراء تقييمات موضوعية وتسخير إمكانات ولايات عمليات حفظ السلام.

وعلاوة على ذلك، تؤكد الحركة من جديد موقفها القائم على المبادئ بشأن هذه العمليات، التي يجب أن تتم في امثال صام للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

بزيادة حفظة السلام من الإناث تدريجياً، بما يتماشى مع التزامنا تجاه الأمم المتحدة. ولم نزل نرسل ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ من حفظة السلام الإناث سنوياً منذ عام ٢٠١٠. وحتى الآن، نشرت بنغلاديش ما يربو على ٦٠٠ ١ من حفظة السلام الإناث، وهي تحتل المركز الخامس بين البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة من حيث الإسهام بحفظة السلام من الإناث.

وقد نشرنا من قبل وحدتين كاملتين من وحدات الشرطة المشكلة جميعها من الإناث في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي. ونشرت بنغلاديش ضابطات من قادة الوحدات في إطار كل من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشرت بنغلاديش أيضاً اثنتين من الإناث من طياري الهليكوبتر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت الحاضر، لدينا فصيلة واحدة من قوات الإناث في وحدة المشاة في ذلك البلد. ونحن نزمع أيضاً إرسال فصيلة كل قوامها من النساء مع جميع الوحدات في المستقبل. وأبقينا أيضاً على وحدة من الشرطة النسائية في حالة تأهب فيما يتعلق بقدرات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ونأمل أن ننشرها قريباً.

واتخذت بنغلاديش جميع التدابير الممكنة لكي يتسنى تحقيق هدف جعل ١٥ في المائة من ضباط الأركان/المراقبين العسكريين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي حددته الأمم المتحدة، من الإناث. ولهذا الغاية، يلزم أن تنشر بنغلاديش ٢٢ ضابطة من ضباط الأركان/المراقبين العسكريين ولقد سبق أن نشرنا ١٤ ضابطة ونحن بصدد نشر ستاً أحر. وتظهر تجربتنا أن النساء من حفظة السلام يمكن أن يقمن بدور فعال في كسب قلوب وعقول السكان المضيفين، وهو أمر حاسم بالنسبة لأي عملية من عمليات حفظ السلام.

وأن تكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام.

وختاماً، تغتنم الحركة هذه الفرصة لتشديد، وتقر بالعمل الجدير بالثناء، الذي تضطلع به القوات - من الرجال والنساء - الذين كثيراً ما يقومون بأعمالهم، في ظروف غير مؤاتية على أرض الواقع، وفي سياقات الصراعات المسلحة، مما يعرض حياتهم للخطر يومياً. ونعرب عن خالص تقديرنا لهم، وللذين فقدوا أرواحهم في الميدان مدافعين عن راية الأمم المتحدة وقضية السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أثنى على قيادة ألمانيا في عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على آرائهم الثاقبة بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم ويعزز الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام، على أفضل وجه.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

وبنغلاديش، التي كانت وقتذاك عضواً في مجلس الأمن وأحد مقدمي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً باعتماد تلك الوثيقة التاريخية. وكان هذا جهداً متواضعاً: لضمان حقوق المرأة ودورها في صون السلم والأمن الدوليين، مما مهد الطريق نحو اتخاذ العديد من القرارات اللاحقة، ٢٢٤٢ (٢٠١٥) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧) و ٢٣٨٢ (٢٠١٧) و ٢٤٣٦ (٢٠١٨).

وفي مجال صون السلم والأمن الدوليين، نفتخر بإسهامنا المتواضع من القوات والشرطة في ذلك الهدف النبيل. ونحن نقوم

الوطنية. فعلى سبيل المثال، مُنحت امرأة برتية عميد أرفع جائزة مدنية وطنية بنغلاديشية على إسهامها في الجيش.

ونحن ندرك العقبات التي تعترض المرأة، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولقد وقفت بنغلاديش بقوة دعماً لسياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً إزاء ما يقوم به أفراد حفظ السلام من استغلال وانتهاك جنسيين. ورئيسة الوزراء الشيخة حسينة عضو في دائرة القيادة المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتصدي لهما في عمليات الأمم المتحدة. كما أننا أيضاً من الموقعين على الاتفاق الطوعي مع الأمين العام بشأن الالتزام بالقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، جعلنا ذلك عنصراً هاماً من عناصر التدريب قبل النشر.

ورغم قيام الأمانة العامة، ومجلس الأمن والدول الأعضاء فيه ببذل كافة الجهود لكفالة المشاركة الفعالة والمجدية من جانب حفظة السلام من الإناث، إلا أنه لا ينبغي أن يطغى علينا الشعور بالرضا. فيمكن للمنظمة ومجلس الأمن الإتيان بأفكار ومقترحات جديدة لتوفير المزيد من الحوافز للنساء حفظة السلام من أجل المشاركة، ومساعدتهن في التكيف مع الأوضاع المحلية، والتأكد من تلبية الاحتياجات الخاصة للأمهات العاملات كحفظة للسلام. ونعتقد أنه ينبغي كفالة التسهيلات المناسبة مثل فترات التناوب كل ستة أشهر لدعم رعاية الطفل في الوطن، وتوفير الحوافز الملائمة، وتوفير المساعدة في المسائل اللوجستية، بما في ذلك أماكن الإقامة، وما إلى ذلك، إذا أردنا زيادة عدد النساء في الميدان. ويسعدنا أن نلاحظ أن كندا، في شراكة مع الأمم المتحدة، قد أطلقت صندوق مبادرة إلسي بهدف إزالة الحواجز التي تواجه النساء من حفظة السلام وتشجيع زيادة المشاركة.

في الختام، أكرر بأننا في بنغلاديش نبذل قصارى جهدها لزيادة مشاركة المرأة بوصفها من حفظة السلام العسكريين والمدنيين.

وبينما نعمل من أجل ضمان مشاركة المزيد من النساء في قوات حفظ السلام، يجب أن نضمن أن تتمكن المرأة من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في عمليات السلام على جميع المستويات - في السياقات المدنية والشرطية والعسكرية - بما في ذلك على مستويات صنع القرار. ونحن بحاجة أيضاً إلى تحديد التحديات الخاصة بكل بلد بغية زيادة عدد حفظة السلام من الإناث والعمل معاً من أجل إزالة الحواجز التي تعترض التوظيف والاستبقاء والتقدم الوظيفي. وفي هذا الصدد، ندعم بقوة مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، وخطة عمل سانتوس كروز، واستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في إدارة عمليات حفظ السلام. كما أننا نشيد بجهود الأمين العام الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين في تعيينات المناصب العليا، في إطار استراتيجية تكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة.

وقد كفلت رئيسة الوزراء الموقرة الشيخة حسينة المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة، من خلال أحكام قانونية، وإجراءات إيجابية، وحوافز ملائمة، محددة. ونحن نعمل باستمرار من أجل زيادة تمكين المرأة في جميع جوانب حياتنا الاجتماعية؛ وذلك بتزويدها بالمهارات اللازمة، والتعليم والتدريب، وبالقضاء على جميع أنواع التمييز والحواجز ضدها. ونحن في المراحل الأخيرة من صياغة خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له.

وبغية تشجيع وتيسير مشاركة المرأة في قواتنا النظامية، رفعنا جميع أشكال الحظر التي تمنع المرأة من الانضمام إلى قواتنا المقاتلة. ولتشجيع المزيد من الإناث على المجيء والانضمام إلى القوات النظامية، نعرض نشر أزواجهن، إن كانوا يعملون، في نفس المنطقة، ونوفر مرافق رعاية الأطفال وغيرها من المرافق الملائمة للمرأة. ونكافئ صاحبات الإنجازات بأرفع الجوائز

الأمانة العامة للضباط العسكريين وضباط الأركان، حيث يوجد نحو ١٥ في المائة و ١٢ في المائة من النساء في كل فئة على التوالي. ومع ذلك، لا تزال ملتزمين بزيادة هذه الأعداد وكذلك الأعداد المتعلقة بالموظفين المدنيين وأفراد الشرطة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الذي أحرزته استراتيجية المساواة بين الجنسين في الزي الرسمي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨ في تيسير الظروف المواتية لنشر النساء المرتديات للزي الرسمي والمدنيات منهن.

علاوة على ذلك، سعت وزارة الخارجية البرازيلية بشغف إلى زيادة وعي النساء بالفرص المتاحة للمدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة، فضلا عن التأكد من أن المرأة ممثلة في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين في المكاتب التابعة للوزارة. وتحقيق هذه الأهداف أمر أساسي في خطة العمل الوطنية البرازيلية.

إننا إذ نقرب من الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب أن يظل جدول أعمال المرأة والسلام والأمن أولوية بالنسبة للمجلس. وفي هذا الصدد، تذكّر البرازيل بأهمية صكوك، من قبيل الدراسة العالمية في عام ٢٠١٥ المتعلقة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي ألهمت قرار البرازيل بصياغة خطة عمل وطنية.

نرى أن الاحتفال المقبل يمكن أن يكون فرصة لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي أمامنا. ويمكنها أيضا أن تحفز الدول الأعضاء التي لم تعتمد بعد خطط عملها الوطنية على أن تفعل ذلك.

بينما نسلم بالنتائج الإيجابية التي تحققت، يجب أن نعترف بأن التحديات المقبلة متعددة وذات شأن. وفي التغلب على هذه الصعوبات، نجد أن القدوة الإيجابية مهمة على المستويين الشخصي والجماعي. إنني إذ أخذ ذلك في الحسبان، أود مرة أخرى أن أهنئ القائدة مارسيا اندراد براغا، وهي ضابطة في

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد جاكوميلي دا سيلفا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدا كلمتي بشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم النيرة. ترحب البرازيل بهذه الفرصة لتبادل الآراء والتعلم من أفضل الممارسات في البلدان الأخرى.

تعترف البرازيل بالدور الحاسم الذي تؤديه النساء العسكريات والمدنيات في حفظ السلام، على النحو المبين في خطة العمل الوطنية الأولى التي وضعتها البرازيل بشأن المرأة والسلام والأمن.

يمكنني أن أبلغ المجلس بارتياح كبير بأن خطة العمل الوطنية البرازيلية، التي اعتمدت في آذار/مارس ٢٠١٧ وظلت فعالة في البداية لمدة سنتين، قد مُدّدت لأربع سنوات أخرى. ونتوقع أن تمكننا فترة التنفيذ الممددة هذه من مواصلة التقدم نحو تحقيق أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن هذا الموضوع.

إن التزام البرازيل بزيادة وجود النساء اللاتي يرتدين الزي الرسمي في عمليات حفظ السلام مشروع طويل الأجل. ومع ذلك، يسرني أن بوسعي تبادل بعض النتائج الإيجابية التي تحققت خلال السنتين الأوليين من تنفيذ خطة العمل الوطنية البرازيلية.

في عام ٢٠١٧، قبلت أكاديمية الجيش البرازيلي، للمرة الأولى ٣٤ من الإناث للتدريب على المهن الحربية. وفي الآونة الأخيرة، في عام ٢٠١٩، بدأت البحرية البرازيلية بالترحيب بالمرشحات في جميع المواقع القتالية التنفيذية، مما مكّهن من أن يصبحن جزءا من القوات البحرية المنتشرة في الخارج.

فيما يتعلق بالنساء البرازيليات اللواتي تم وزعهن في الميدان بالفعل، نحتفل أيضا بدنو البرازيل من الهدف الذي حددته

زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، ليس فقط لضمان التكافؤ بين الجنسين في صفوف القوات، بل أيضا لتحسين فعالية البعثة وتعزيز الاستقرار بين السكان المتضررين على أرض الواقع.

في الحقيقة أن زيادة مشاركة المرأة يمكن أن تساعد على الحد من خطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتحسين أداء الشرطة في الميدان، والإسهام في الجهود الفعالة لجمع المعلومات الاستخباراتية، وتحسين عملية تسوية المنازعات بين السكان المحليين. وهذه ليست سوى النزر القليل من الفوائد التي تجلبها النساء إلى عمليات حفظ السلام بوصفهن عناصر لا غنى عنها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تماشيا مع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) ودعوته إلى وضع استراتيجية منقحة لمضاعفة عدد النساء في وحدات الجيش والشرطة التابعة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تؤيد كمبوديا الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد.

في الوقت الراهن، نشرت كمبوديا ٤٢ عسكريا من الإناث في عمليات حفظ السلام في مختلف البعثات، ١١، في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ وأربعة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ و ١٧ في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ و ١٠ في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتعتزم الحكومة الملكية الكمبودية أن تزيد تدريجيا عدد النساء في عمليات حفظ السلام بنسبة ٢٠ في المائة.

من قبيل بذل الجهود لتعزيز المساواة بين الجنسين، يجب أن يجتمع الشركاء وأن يقدموا الدعم من خلال المساعدة المالية والتقنية. ومن شأن هذا الجهد الجماعي أن يكفل إدماج قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام على نحو أسرع، بينما في الوقت نفسه يساعد على بناء قدرات الدول التي قد لا تتوفر لديها

البحرية البرازيلية وتعمل حاليا مستشارة للشؤون الجنسانية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي حصلت قبل أيام قليلة على جائزة الأمم المتحدة للدعوة إلى المساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين. وقد انضمت القائدة براغا الآن إلى العديد من البرازيليين الآخرين الذين يشكلون قدوة للمرأة العسكرية والمدنية، ونستلهم من جهودها مواصلة السعي من أجل زيادة مشاركة المرأة في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

**السيد كي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية):** أود في البداية أن أهنئ ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر وعلى تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأشكر اللواء كريستين لوند على الإحاطة الإعلامية المنيرة عن المسألة قيد النظر.

منذ عام ٢٠٠٦، ساهمت كمبوديا بألاف القوات للعمل في بعض من أخطر مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم. واليوم، يعمل أكثر من ٨٠٠ كمبودي في عمليات حفظ السلام في السودان، وجنوب السودان، وتشاد، ولبنان، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسوريا، وقبرص.

إن كمبوديا من خلال مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تعترف بأهمية الأمن البشري وتعتبر المرأة القوة الدافعة في الحفاظ على ثقافة السلام في بلدنا وعلى الصعيد العالمي. وتود كمبوديا أن تؤكد من جديد التزامها بذلك تماشيا مع مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام.

بناء على ذلك، تلتزم كمبوديا التزاما كاملا بزيادة عدد النساء المدنيات والعسكريات في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات وفي تولي مناصب رئيسية فيها. إذ من الضروري



لجهودنا المستمرة، زاد عدد النساء في القوات المسلحة من ٨,٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٩، كما زاد عدد النساء المتقدمات لدخول الأكاديميات العسكرية الأجنبية والعمل في صفوف القوات المسلحة، بوصفهن أفراداً وضباطاً وموظفات مدنيات متعاقدات. وشاركت سبع نساء في بعثة حفظ السلام التابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وتمثل النساء العاملات في وزارة الدفاع نسبة ٤٢,٩ في المائة من عدد الموظفين، أما إذا أخذ جيش الجبل الأسود أيضاً في الاعتبار فستكون تلك النسبة ١٤,٧ في المائة. وقد زاد عدد النساء في المناصب التي كان يشغلها تقليدياً الرجال، بفضل العمل بهمة على تعزيز الإمكانات المتاحة لتعليم المرأة في الأكاديميات العسكرية الأجنبية. ولدينا الآن قائدة طائرة وقائدة فرقة سفينة ملاحية بحرية، ولدينا نساء يتولين قيادة الفصائل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وإدارات أنظمة الاتصال الجوال، وفصائل من المهندسين، وفصائل استخبارات واستطلاع، فضلاً عن نائبة قائد مركز العمليات للقوات الجوية. وفي العام المقبل، ستتخرج طالبة من مواطني الجبل الأسود من الأكاديمية العسكرية المرموقة، ويست بوينت، في الولايات المتحدة.

لا تزال هذه الإحصاءات تشير إلى عدم وجود عدد كافٍ من النساء، لكنها تجسد التزامنا الواضح ببلوغ الأهداف الوطنية وتطلعاتنا المشتركة في إطار خطة الأمم المتحدة لحفظ السلام على حدٍ سواء، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨ والمبادرات ذات الصلة. ولذلك، اعتمدت وزارة الدفاع في عام ٢٠١٦ استراتيجية لإدارة الموارد البشرية، تلتها العديد من الخطط والسياسات لإدارة الموارد البشرية ترمي إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الانضمام إلى القوات المسلحة. وفضلاً عن ذلك، في حزيران/يونيه ٢٠١٨،

الموارد أو الخبرة اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات الضرورية بنفسها بالكامل.

في هذا الصدد، أود أن أبرز بأن التدريب باللغة الإنكليزية، بالإضافة إلى المهارات اللازمة، مهم جداً للنساء اللاتي يرتدين الزي العسكري الرسمي حتى يتمكن من التواصل الفعال في أداء مهمتهن.

في الختام، تنضم كمبوديا إلى جميع شركائها في دعم مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. ونؤكد للمجلس إننا سنواصل العمل بهمة لتحسين حياة أشد السكان ضعفاً من خلال جهود حفظ السلام المتكاملة والخاضعة للمساءلة، والمنسقة تنسيقاً جيداً، والفعّالة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الجبل الأسود.

**السيدة بيانوفيتش دوريشيتش (الجبل الأسود) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم لهذه الجلسة، وأن أشيد بالتزامكم المتين بهذه المسألة المهمة المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وأشكر أيضاً الحضور الكرام على إسهاماتهم القيمة في هذه المناقشة.

إن الجبل الأسود، بوصفه عضواً في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، يؤيد البيان الذي أدلت به كندا باسم المجموعة. ويؤيد الجبل الأسود البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أودّ إضافة بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في العديد من بلدان العالم، بما في ذلك الجبل الأسود، لا يجري إشراك المرأة بما فيه الكفاية في القوات المسلحة، لا سيما على مستويات صنع القرار والقيادة. ولذلك، في إطار عملية إصلاح نظام الدفاع لدينا، نعتبر إلى حدٍ كبير المساواة بين الجنسين أنها مسألة تصب في تعزيز الموارد البشرية. ونتيجة

وعمليات حفظ السلام تضمن لعمليات السلام في جميع أنحاء العالم أن تكون شاملة وجامعة وأكثر فعالية. وأبجع مساهماتنا في الأجل الطويل لزيادة المشاركة المجدية للمرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتمثل في مواصلة استثمارنا في بناء قدرات قواتنا المسلحة الوطنية وفقا لأفضل المعايير الدولية للمساواة بين الجنسين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

**السيد راي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة للاعتراف بأهمية مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية على المعلومات المستكملة والأفكار القيمة التي قدموها.

لقد أصبح من الواضح أن مشاركة المرأة تزيد من فعالية بعثات السلام واستقرارها وكفاءتها. وتسهم المرأة إسهاماً فذاً في حفظ السلام بفضل كسب قلوب وعقول أفراد المجتمع المحلي الذين تهبّ لخدمتهم. فسبل وصولها إلى نساء المجتمعات المحلية يكون أيسر، ومن شأن ذلك أن يساعد في الحد من العنف الجنساني. وهذا بدوره يساعد في حماية المدنيين بوجه عام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرأة في عمليات حفظ السلام توفر حافزا إيجابيا مباشرا يدفع المجتمعات المحلية إلى تمكين المرأة وتعليم الفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد أظهرت الدراسات أن حفظة السلام من الإناث على درجة عالية من الفعالية في تهدئة التوترات المحلية وبناء أواصر الثقة مع المجتمعات المحلية. وغني عن القول إن مشاركة المرأة تساعد على منع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتساعد كل هذه الآثار الإيجابية في نهاية المطاف في تنفيذ ولاية البعثة على نحو فعال. ولذلك، لا بد لنا من ضمان إشراك المرأة بنشاط في عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

اعتمدت وزارة الدفاع مبادئ توجيهية لزيادة مشاركة المرأة في جيش الجبل الأسود، فحددت أهدافا بعينها - لضمان ترشح مزيد من النساء المؤهلات والمتحمسات للالتحاق بالقوات المسلحة والبرامج التعليمية العسكرية، وأن تراعي عملية الاختيار للالتحاق بالخدمة والبرامج التعليمية المساواة بين الجنسين من أجل تعزيز التطور المهني للمرأة في الجيش؛ وكفالة ألا يعوق التقدم الوظيفي للمرأة أي عقبات رسمية و/أو غير رسمية؛ وأن تُنفذ آليات الوقاية والحماية من التحرش الجنسي؛ وتشجيع النساء وتدريبهن على المشاركة في البعثات والعمليات الدولية؛ وتوفير الميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

أما على الصعيد الإقليمي، فيشارك الجبل الأسود، إلى جانب البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا الشمالية، في تنفيذ مشروع إقليمي بشأن تعزيز التعاون الإقليمي في مجال إدماج المنظور الجنساني في قطاع الأمن في غرب البلقان، بتمويل من مملكة النرويج والجمهورية السلوفاكية. وفي الفترة القادمة، وفقا لخطينا الإنمائية الطويلة الأجل للدفاع للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٩، سيكتف الجبل الأسود جهوده الرامية إلى تقريب الجيش أكثر من الشباب. وينصب التركيز على تهيئة الظروف اللازمة لمواصلة زيادة عدد النساء على مستوى القيادة وفي عمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، نحن الآن في المرحلة النهائية من اعتماد خطة عملنا الثانية لفترة أربع سنوات من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الجبل الأسود. وتركز خطة العمل هذه أيضا على زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار وعمليات حفظ السلام، فضلا عن حماية النساء والفتيات في مناطق النزاع وإدماج المنظورات الجنسانية والتثقيف الجنساني في عمليات حفظ السلام.

يؤمن الجبل الأسود إيمانا راسخا بأن مشاركة المرأة وتقدمها الوظيفي أمران هامان من أجل تعزيز الكفاءة والمسؤولية في صفوف القوات المسلحة، في حين أن مشاركتها في بعثات

استحداث صناديق مماثلة لدعم البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. كما ترحب نيبال بإعلان ألمانيا عن اعترافها بإنشاء شبكة تخصص حفظة السلام من الإناث. ثانياً، ينبغي كفالة سلامة حفظة السلام من الإناث وأمنهن وكرامتهن بقدر كافٍ. ثالثاً، ينبغي أن تكون بيئة العمل محفزة وفترات النشر أقصر لحفظة السلام من الإناث. وأخيراً، لا بد من كفالة شراكة حقيقية مع المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والمجتمعات المحلية من أجل إدماج المنظورات الجنسانية في عمليات السلام.

وفي الختام، أود أن أشيد بمؤلاء الشجاعات اللواتي يعملن ليل نهار في بعثات السلام لجعل هذا العالم مكاناً أفضل وأكثر أماناً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

**السيد أمدي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية):** نعرب عن تقديرنا للرئاسة الألمانية على تنظيم هذه المناقشة الهامة وإعطائها الأولوية لدور المرأة في حالات النزاع، بما في ذلك حمايتها وتمكينها. كما نعرب عن امتناننا للأمين العام على مبادرته للعمل من أجل حفظ السلام، التي تشكل النساء العمليات في حفظ السلام إحدى دعائمها، وكذلك خطط تنفيذ المساواة بين الجنسين التي اعتمدها في هياكل المنظمة.

لقد استضافت إثيوبيا مع كندا الاجتماع التحضيري الوزاري لحفظ السلام لعام ٢٠١٩ بشأن المرأة والسلام والأمن في أديس أبابا، يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير. ونحن على ثقة بأن الاجتماع ساهم في لفت انتباه وزراء الدفاع من جميع أنحاء العالم وغيرهم من رؤساء الوفود الذين أكدوا الحاجة إلى تنفيذ تدابير ملموسة للنهوض بخطة المرأة والسلام والأمن.

ونظراً لملتزمين بخطة المرأة والسلام والأمن، التي تمثل إحدى الأولويات الثماني المحددة في مبادرة الأمين العام للعمل من أجل

وأود أن أشاطركم تجربة بلدي. فبفضل التجربة التي اكتسبتها نيبال من عملية السلام المحلية الناجحة، فإنها تشدد على أن اضطلاع المرأة بدور أكبر في السياق الوطني يكمل إلى حد كبير تطلع الأمم المتحدة إلى اضطلاع المرأة بدور أكبر على الصعيد العالمي. وفي عام ٢٠١١، اعتمدت نيبال خطة عملها الوطنية الأولى التي مدتها خمس سنوات لتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وكانت نيبال أول بلد في جنوب آسيا، والثاني في آسيا ككل، يضع خطة من هذا القبيل. وحتى الآن، تمت صياغة الخطة الوطنية الثانية التي تستند إلى الخبرة والدروس المستفادة من المرحلة الأولى من التنفيذ. وقد أخذت الترتيبات القانونية اللازمة لتشجيع تجنيد النساء في قوات الأمن في نيبال. وعلاوة على ذلك، تستفيد النساء بنسبة ٣٣ في المائة من الوظائف في إطار الحصص المخصصة في جميع وظائف القطاع العام. ونيبال ملتزمة بضمان مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. لقد حققنا بالفعل الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشاركة حفظة السلام من الإناث بوصفهن ضابطات أركان ومراقبات عسكريات وأفراد شرطة تقدمهن الحكومات. وقد شرع بلدي أيضاً في إدماج أفرقة مشاركة نسائية تتألف من ٣٠ إلى ٣٥ حافظة سلام في كتائب المشاة في عام ٢٠١٧. وفي الوقت الراهن، تعتبر نيبال رابع أكبر مساهم بحفظة السلام من الإناث. وأود أيضاً أن أكرر التأكيد على سياسة نيبال لعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسين.

وأود أن أدلي بالنقاط التالية من أجل تعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. ينبغي أن تحظى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بالدعم في مجال بناء قدراتها، مع التركيز بشكل خاص على نشر حفظة السلام من الإناث. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالجهود التي تبذلها كندا والأمم المتحدة من خلال مبادرة إلسي. وأشجع الدول الأعضاء على دعمها أو

وتعيق مشاركتها الفعالة، بما في ذلك العقوبات القانونية والثقافية، على وجه السرعة.

ومن الواضح ضرورة التصدي للخطر المتزايد المتمثل في العنف والتهديدات التي تطال السلامة البدنية للمرأة وتعرضها للإيذاء الجنسي في حالات الصراع، بأقصى سرعة وعلى وجه الأولوية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن تعميم مراعاة خطة المرأة والسلام والأمن، يتطلب التنسيق الفعال والمشاركة المستمرة من جانب أصحاب المصلحة المعنيين في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك الدول والوكالات الإنمائية ومجموعات المصالح النسائية وشركاء السلام والأمن في إطار خطة المرأة والسلام والأمن. وبناءً على ذلك، فإن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فعال في دمج نهج إقليمي في التزامات المرأة والسلام والأمن.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتسليط الضوء على أهمية تقدير ودعم مبادرات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والموجهة نحو تنفيذ إطار النتائج القارية لرصد تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في أفريقيا والإبلاغ عنها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أوجه انتباه ممثل إثيوبيا إلى أن العنف الجنسي في النزاعات سيكون مدرجا في جدول أعمال المجلس في ٢٣ نيسان/أبريل، لأنه أشار إلى ذلك في مداخلته.

أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

**السيد أمايو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وأن أحيط علما مع التقدير بالمذكرة المفاهيمية الشاملة (S/2019/293)، المرفق التي عممتموها لتوجيه مناقشة اليوم. كما أشكر اللواء كريستين لوند، أول قائدة للقوة ورئيسة البعثة الحالية ورئيسة هيئة الأركان في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، والسيدة لورنا

حفظ السلام. وبصفة إثيوبيا الرئيس المشارك لفريق الأصدقاء المعني بالعمل من أجل حفظ السلام وبلدا رئيسيا مساهما بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنها تدعم الجهود الرامية إلى تنفيذ تلك المبادرة.

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة أمر أساسي لأداء حفظ السلام. وقد ثبت ذلك في أداء أكثر من ٨٠٠ فرد من حفظة السلام الإثيوبيين المنتشرين حالياً في مختلف بعثات الأمم المتحدة، وكذلك في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعلى الرغم من أن إثيوبيا من المساهمين الرئيسيين في حفظة السلام من النساء، فإننا ندرك أنه لا يزال يتعين عمل الكثير. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد من جديد التزامنا بمواصلة تعزيز مشاركة المرأة في العناصر العسكرية والشرطية والمدنية، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونحن نتفق تماماً مع الرؤية التي تؤكد حقيقة أن السلام والاستقرار على المدى الطويل سوف يتحققان عندما يكون المجتمع الدولي قادراً على جعل المرأة تتمتع بفرص متساوية في مشاركتها، بما في ذلك في عمليات صنع القرار. وهذا هو السبب في عمل إثيوبيا على تحقيق المساواة بين الجنسين فيما يخص أفرادنا النظاميين، الأمر الذي يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين في عمليات السلام، التي تحدد هدف تخصيص ١٥ في المائة للنساء في قوات الوحدات، بالإضافة إلى هدف ٢٠ في المائة للنساء في وحدات الشرطة المشكلة بحلول عام ٢٠٢٨.

ويجب إعادة تنشيط التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل الأمم المتحدة منذ اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات الأمم المتحدة اللاحقة بشأن المشاركة الفعالة للمرأة على جميع المستويات في جميع عمليات منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام وبنائه، من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب رفع الحواجز الهيكلية التي تهمش المرأة

أن يفهم التحديات المحددة التي تواجه النساء المحليات، وذلك عنصر حيوي لنجاح البعثة. على سبيل المثال، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أثبت الناطقون باللغة السواحيلية أنهم أكثر فاعلية في تعزيز التفاعل بين النساء المحليات وحفظ السلام، وبالتالي تحسين الوعي بالحالة، وزيادة التأثير على النساء المحليات من خلال اتخاذ نماذج يحتذى بها.

وبالمثل، قد تؤثر الحساسيات الثقافية في المجتمعات المحلية على نشر النساء في عمليات حفظ السلام في مناطق معينة. وهذا هو الحال بشكل خاص في المجتمعات المحلية التي لا تزال تعتبر العمل في الجيش واستخدام الأسلحة حكراً على الرجال. لذلك يوصي وفد بلدي بالنظر في التدابير التالية لمواجهة التحديات التي سبق ذكرها.

أولاً، يتعين تشجيع حكومات الدول الأعضاء على الإسراع في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظمات الأمن القومي لديها، من أجل إنشاء مجموعة يمكن من خلالها تجنيد حفظة السلام من النساء.

ثانياً، إن التدريب الموجه لبعثة بعينها على المسائل الجنسانية أمر بالغ الأهمية لتعزيز استعداد وفعالية حفظة السلام من النساء. فذلك سيساعد على التوصل إلى فهم أفضل للسياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي، ومن ثم يحسن الأداء والنتائج النهائية.

ثالثاً، ينبغي مراعاة اعتبارات معينة قبل اتخاذ قرار بشأن نشر حفظة السلام من النساء. وعلى سبيل المثال، ينبغي النظر في تحديد فترات نشر أقصر لحفظة السلام من الإناث اللاتي يجدن صعوبة في الغياب عن ديارهن لمدد طويلة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نراعي الاختلافات الثقافية في مختلف البعثات، عند نشر حفظة السلام من الإناث.

رابعاً، يسرني أن أفيد بأن كينيا قد حققت الآن نسبة ١٩ في المائة فيما يتعلق بنشر نساء في عمليات حفظ السلام، متجاوزة

نانجيا ميريكاجي، الأمينة العامة لبرنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان، على إحاطتهما الإعلاميتين.

يوجد إجماع عام على أن المرأة تعزز قدرة حفظة السلام على الوصول إلى المجتمعات المحلية والتفاعل معها في مهام حفظ السلام. وينطبق ذلك بشكل خاص على النساء المحليات المتأثرات من النزاعات، واللائي يجدن أنه من الأسهل الحديث عن مصاعبهن مع زميلاتهن، وفي الوقت نفسه التقليل من حالات العنف. ومع ذلك، وبخلاف المسألة الجنسانية، لا يزال هناك العديد من التحديات الأخرى التي تواجه نشرها وفعاليتها. وفي بعض الأحيان، تكون قدرة حفظة السلام من النساء على إحداث تغيير في مجالي السلام والأمن محدودة بسبب، من بين أمور أخرى، أعدادهن، والافتقار إلى التدريب بشأن التحديات الجنسانية المحددة التي تواجه النساء المحليات في البعثات مثل اللغة وفي بعض الأحيان الفهم غير الكافي للثقافة المحلية والحواسر الاجتماعية والثقافية.

ولعل الافتقار الهائل إلى أعداد كافية من الجنديات في صفوف معظم الجيوش يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في حفظ السلام. ولا يمكن لأي دولة نشر النساء في عمليات دعم السلام إلا إذا كن متاحات داخل المؤسسة. ومما يزيد الأمر تعقيداً طول مدة النشر، مع الأخذ في الاعتبار المسؤوليات الأسرية التي تتحملها النساء أيضاً.

وبالمثل، فإن نجاح النساء اللائي يخدمن في عمليات حفظ السلام في تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام أمر خاص بالسياق ويتنوع من بعثة إلى أخرى. لقد أثبت حفظة السلام من النساء أنهن أكثر فاعلية في البعثات التي يكون لديهن فيها دراية بالتحديات الجنسانية التي تؤثر على النساء والأطفال محلياً، بما في ذلك في الحالات التي يمكن فيها للسكان المحليين أن يتشاطروا معهن الثقافة والعرق واللغة، وفي بعض الأحيان، اللون. وعندما يتمكن حفظة السلام من التحدث باللغة المحلية، فمن الأرجح



وبالفعل، فإن أحد الأهداف الأساسية لمبادرة "العمل من أجل حفظ السلام" وما تلاها من إعلان للالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي أيدته ١٥١ دولة من الدول الأعضاء وأربع منظمات دولية، يتمثل في زيادة عدد النساء في مناطق العمليات، على المستويين الاستراتيجي والعمليتي كليهما. وفي هذا الصدد، فإن مما لا شك فيه أن استراتيجية الأمين العام لتحقيق التكافؤ بين الجنسين بين الأفراد النظاميين تشكل خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح، غير أن نجاحها يتوقف على المشاركة الكاملة للدول الأعضاء. ولذلك، فإننا بحاجة إلى تعزيز الحوار الجاري بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، التي حققت سياساتها الجنسانية تقدماً - يجب أن يوصف بأنه متفاوت لحد ما. ومن شأن هذا النهج أن يمكن المنظمة من الاستمرار في دعم تلك البلدان، مع تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار العوامل المتعلقة بتدني عدد النساء اللاتي ينخرطن في قوات الدفاع والأمن الوطنية؛ وهو وضع لا يسمح لبعض البلدان بتحقيق زيادة كمية أو حتى نوعية في عدد النساء اللاتي تساهم بهن في عمليات حفظ السلام.

وعلى سبيل المثال، فإن إدماج المرأة في قوات الدفاع والأمن في السنغال حديث العهد نسبياً. وعلاوة على ذلك، سيكون من المناسب تقديم حوافز، من قبيل تقليص مدة نشر الموظفين وإزالة العقبات المادية التي تعترض مشاركتهن وإقامتهن ومراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة عند إنشاء الهياكل الأساسية والخدمات المخصصة للعمليات. وينطبق الأمر نفسه على إمكانية النظر في تقديم حوافز مالية لصالح المعنيين وضرورة مكافحة الانتهاك والاستغلال الجنسيين. ومن جانبها، فإن السنغال، التي أيدت إعلان منتدى القادة بشأن منع تلك الآفة، تدعم سياسة عدم التسامح إطلاقاً دعماً كاملاً، وتظل مقتنعة

بذلك نسبة الـ ١٥ في المائة التي أوصت بها الأمم المتحدة في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسنواصل، كبلد، نشر مزيد من النساء في عمليات حفظ السلام، حسب الاقتضاء.

أخيراً، أود أن أعيد تأكيد التزام وفد بلدي بمبادرة "العمل من أجل حفظ السلام" وبسياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ودعمهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد بارو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، السيد الرئيس، أن أهني بلدكم، ألمانيا، على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أرحب بالمناقشة المفتوحة اليوم بشأن مسألة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، وهو مسعى جماعي يتوقف على حشد جميع العناصر الفاعلة.

كذلك أود أن أנוه بالإحاطات عالية الجودة التي قدمها كل من الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ واللواء كريستين لوند، رئيسة البعثة ورئيسة أركان الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة؛ والسيدة لورنا نانجيا ميريكاجي، الأمانة العامة لبرنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان.

لقد أقرت الأمم المتحدة تماماً بأهمية مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وفي بناء السلام، وذلك باتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) - الذي يزال يشكل بوصلتنا بشأن البعد الجنساني في عمليات حفظ السلام - قبل عقدين من الزمن. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم المشجع للغاية، فإن الحقيقة تظل هي أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق الأهداف المحددة. فمشاركة المرأة في عمليات السلام لا تزال منخفضة نسبياً، إذ لم تتجاوز ٥ في المائة من الوحدات العسكرية و ٨ في المائة من وحدات الشرطة المشكلة و ٢٨ في المائة من العناصر المدنية.

بأن من شأن زيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام أن تؤدي إلى تحسين رعاية الضحايا.

وقد وضعت السنغال سياسة وطنية لإدماج المرأة في قوات الدفاع والأمن. وتستند تلك السياسة إلى إطار جذاب، تدعمه حملات إذكاء للوعي تسلط الضوء على قيمة النساء العسكريات، للمساعدة على كسر حواجز اجتماعية وثقافية معينة. وقد أرسل تعيين مفوضة على رأس قوة الشرطة الوطنية في عام ٢٠١٣ رسالة قوية في ذلك الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجية ٢٠١٢-٢٠٢٢ القطاعية بشأن المسائل الجنسانية، المعتمدة في عام ٢٠١٠، تهدف إلى بلوغ نسبة عشرة في المائة من النساء في القوات المسلحة من خلال تهيئة الظروف المواتية لإدماج المرأة والنهوض بها وتنميتها اجتماعيا ومهنيا. ولتنفيذ تلك الاستراتيجية، وقعت السنغال مذكرة تفاهم مع المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية والسلام والتنمية التابع للمنظمة غير الحكومية "تضامن المرأة الأفريقية". والهدف من هذه المذكرة على وجه الخصوص هو معالجة البعد الجنساني في التدريب، ولا سيما في التدريب السابق للنشر. ونتيجة لذلك، حدثت زيادة في عدد النساء في قوات الدفاع والأمن السنغالية، وبالتالي، في مساهمتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث تضاعف عدد النساء خلال الفترة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وذلك عملا بروح القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). والآفاق واعدة بقدر أكبر بفضل دعم الشركاء، من قبيل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج التدريب المشكل بالكامل من النساء والمعروف باسم فريق التقييم والمساعدة في الاختيار (SAAT)، الذي تموله الولايات المتحدة و "مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام"، وهي مبادرة كندية، فضلا عن شركاء آخرين.

وإكوادور ملتزمة بالتمكين السياسي والاقتصادي للمرأة وبمشاركتها الفعالة والبناءة في السعي إلى تحقيق السلام.

وفي هذا الصدد، نسعى جاهدين لتحقيق المساواة بين النساء والرجال في جميع مستويات التعليم على المستوى الوطني، وقمنا بتنفيذ نموذج للرعاية الصحية المتكاملة يشمل المنظور الجنساني في وضع السياسات العامة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجية ٢٠١٢-٢٠٢٢ القطاعية بشأن المسائل الجنسانية، المعتمدة في عام ٢٠١٠، تهدف إلى بلوغ نسبة عشرة في المائة من النساء في القوات المسلحة من خلال تهيئة الظروف المواتية لإدماج المرأة والنهوض بها وتنميتها اجتماعيا ومهنيا. ولتنفيذ تلك الاستراتيجية، وقعت السنغال مذكرة تفاهم مع المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية والسلام والتنمية التابع للمنظمة غير الحكومية "تضامن المرأة الأفريقية". والهدف من هذه المذكرة على وجه الخصوص هو معالجة البعد الجنساني في التدريب، ولا سيما في التدريب السابق للنشر. ونتيجة لذلك، حدثت زيادة في عدد النساء في قوات الدفاع والأمن السنغالية، وبالتالي، في مساهمتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث تضاعف عدد النساء خلال الفترة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وذلك عملا بروح القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). والآفاق واعدة بقدر أكبر بفضل دعم الشركاء، من قبيل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج التدريب المشكل بالكامل من النساء والمعروف باسم فريق التقييم والمساعدة في الاختيار (SAAT)، الذي تموله الولايات المتحدة و "مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام"، وهي مبادرة كندية، فضلا عن شركاء آخرين.

في الختام، تعيد السنغال، بوصفها مساهما رئيسيا بأفراد نظاميين، تأكيد التزامها بسياسة الأمانة العامة بشأن المساواة

كما تلتزم إكوادور التزاما راسخا بتيسير العمل اللائق للمرأة وإمكانية وصولها إلى عمليات صنع القرار. والبرامج الحكومية للحد من العمالة الناقصة والبطالة تشجع مشاركة المرأة في سوق العمل وتقليص الفجوة في الأجور. وعلاوة على ذلك، فإن القانون الأساسي للجمهورية بشأن الانتخابات والمنظمات السياسية يدعو إلى المشاركة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار وعلى جميع مستويات السلطة.

وينص دستور الجمهورية على أن إكوادور دولة دستورية للحقوق ستتخذ إجراءات إيجابية لتعزيز المساواة الفعلية لأصحاب الحقوق الذين يواجهون حالة من عدم المساواة، وينص على توفير الحماية على سبيل الأولوية في المجالات العامة والخاصة لضحايا العنف الجنسي. إنه دستور يعترف بحق الناس في العيش بحرية من جميع أشكال العنف.

وفي هذا الصدد، فإن إكوادور لديها أيضا خطة وطنية للقضاء على العنف الجنساني، ووضعت كسياسة عامة في عام ٢٠٠٧. وتقوم إكوادور حاليا بحملة وطنية كبيرة للقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة. وفي هذا السياق، نبرز قانوننا الأساسي الشامل لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، والذي دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠١٨. وهذا تطور مهم على المستوى الوطني في هذا المجال، ويكفل مشاركة المرأة في العمل من أجل تنفيذه.

علاوة على ذلك، ينص دستور إكوادور أيضا على أن القوات المسلحة مؤسسة لحماية حقوق وحرية وضمانات المواطنين. وتدمج وزارة الدفاع الوطني مفهوم الدفاع باعتباره منفعة عامة، وفي هذا السياق، يُدرج النهج الجنساني في خطة سياستها الدفاعية. وتعتبر حقوق الإنسان أيضا أحد مجالات العمل لتوجيه سياسة الدفاع، وتشمل تعزيز سياسات المساواة بين الجنسين والممارسات المتعلقة بالتعايش السلمي واحترام الهوية الثقافية لأعضائها، فضلا عن التنفيذ الفعال للقرارات

وكما قلنا جميعا اليوم، تؤدي المرأة دورا أساسيا في عمليات حفظ السلام. وإدماجها يعزز الدفاع عن حقوق الإنسان ويؤدي إلى نتائج أفضل في مفاوضات السلام. وهي تجلب منظورات وأولويات مختلفة لعمليات المنع والحل وبناء السلام. وقد أظهرت الممارسة أنه عندما تشارك المرأة في محادثات السلام، فإنها توسع النقاش بما يتجاوز مصالح أطراف النزاع والدعوة إلى

١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). وإشراك المرأة في القوات المسلحة يتزايد منذ عام ٢٠٠٩، عندما بلغت نسبة الضباط العسكريين من الإناث ١,١ في المائة من إجمالي عدد القوات. وبحلول عام ٢٠١٢، تضاعف هذا الرقم، وبلغ هذا العام ٣,٥ في المائة. وعلى المستوى المتعدد الأطراف ومستويات حفظ السلام، تزايد دور المرأة الإكوادورية أيضا، كما يتضح من مساهمة الضابطات كمراقبات في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

في الختام، نرحب بهذه المجالات لمناقشة التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة ومشاركتها المحدية والفعالة في السعي لتحقيق السلام. كما نعرب عن رغبتنا الصادقة في الانضمام إلى الجهود المبذولة من أجل إجراء حوار مثمر ونجاح يعزز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في جميع المجالات. تلك هي العناصر الأساسية للوفاء بالالتزام بالألا يتخلف أحد عن الركب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السلفادور.

السيد إسكالانتي (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بإعلان تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. وأسوة بالآخرين، أشكر الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر الأمين العام، واللواء لوند، رئيس هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، والسيدة ميريكاي، الأمين العام لبرنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان، على إحاطاتهم الإعلامية.

وكما قلنا جميعا اليوم، تؤدي المرأة دورا أساسيا في عمليات حفظ السلام. وإدماجها يعزز الدفاع عن حقوق الإنسان ويؤدي إلى نتائج أفضل في مفاوضات السلام. وهي تجلب منظورات وأولويات مختلفة لعمليات المنع والحل وبناء السلام. وقد أظهرت الممارسة أنه عندما تشارك المرأة في محادثات السلام، فإنها توسع النقاش بما يتجاوز مصالح أطراف النزاع والدعوة إلى

وعلى الرغم من الإصرار والجهود المختلفة المبذولة للوصول إلى ١٥ في المائة كحد أدنى من القوات من النساء، فإن احتمال حدوث انخفاض في السنوات القادمة مرتفع للغاية، كما يشير الأمين العام في تقريره الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (S/2018/900).

ويعتقد بلدي أنه من المهم تعميق تحليل هذه المسألة وإعادة تقييم النهج المتبع في توجيه جهودنا. وفي بلدي، خصوصا، هناك تحديات مختلفة لزيادة مشاركة المرأة، مثل القضايا الثقافية والاقتصادية والأسرية. وكثير من ضابطات الشرطة أو الجيش أيضا أمهات أو زوجات أو أرامل أو مقدمات للرعاية للمسنين. وبينما يمكن للرجال، لأسباب هيكلية، تحقيق التوازن بين المشاركة في عمليات حفظ السلام والحياة الأسرية، يجب علينا أن نجد سبلا تمكن للمرأة أن تفعل نفس الشيء. إن معالجة تصورات المرأة المختلفة، ومواقفها وتجاربها وقدراتها المحددة ستساعد على إدراك العقبات الحقيقية التي تعترض مشاركتها، والتغلب عليها قدر الإمكان.

ومن جانبها، ستواصل السلفادور تعزيز الهياكل المراعية للفوارق بين الجنسين والتي تعزز القدرات الوطنية، بما في ذلك تمكين المرأة من الوصول إلى الرتب العليا بصورة متزايدة داخل قواتنا المسلحة، وكذلك في مختلف المحافل المتعددة الأطراف التي نشارك فيها، من أجل تحسين التوجيه في هذا الصدد، وفي نهاية المطاف، تحسين المساواة بين الجنسين.

وأخيرا، نود أن نؤكد دعمنا لاستراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين، التي نعتقد أنها ضرورية ليس من أجل الامتثال لحصص مشاركة المرأة فحسب، بل وللتركيز على رؤية المرأة تتولى مستويات مختلفة من القيادة في عمليات حفظ السلام أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

سلام أكثر إنصافا. وللأسف، لا تزال المرأة مستبعدة من منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.

إن إشراك المرأة في عمليات حفظ السلام، إضافة إلى زيادة مشاركتها الفعالة في هذه العمليات، ينبغي أن يعزز الاحترام التام لحقوق الإنسان للنساء والفتيات، والوقاية من العنف الجنسي والعنف الجنساني في حالات النزاع، والمساواة بين الجنسين وإدماج المنظور الجنساني في جميع أنشطتها.

والسلفادور ملتزمة بعمليات حفظ السلام، وتشكل النساء ٩ في المائة تقريبا من العدد الإجمالي لقواتها المسلحة وضباط الشرطة المدنية الوطنية العاملين في بعثات السلام السبع التي نشارك فيها حاليا. وهذا عدد صغير نسبيا بالمقارنة مع المساهمين الآخرين، لكنه مهم في سياق بلدي، وقد تزايد في السنوات الأخيرة. وتقوم النساء السلفادوريات بمهام متنوعة على مختلف المستويات، مثل طياري المروحيات وطواقمها، على سبيل المثال، في وحدتنا العسكرية في مالي، أو أعمال بناء القدرات المؤسسية في هايتي، أو الأنشطة الصحية عن طريق أطباء أخصائيين، أو نشر أول مراقب عسكري تابع لنا في البعثة في جنوب السودان مؤخرا.

مع ذلك، لا بد لنا من مواصلة العمل على تحقيق تقدم على المستوى الوطني لبلوغ النسبة المئوية التي أنشأتها الأمم المتحدة من حيث مشاركة المرأة في عمليات السلام، ليس لأن الأمم المتحدة تقتضي ذلك فحسب، بل لأننا مقتنعون بصواب ذلك أيضا. ولذلك، نرحب بإنشاء الآليات المختلفة لمواصلة زيادة مشاركة المرأة السلفادورية في عمليات حفظ السلام.

وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الحكومة الكندية المبتكرة إلسي بشأن المرأة من أجل عمليات السلام لتكثيف جهودنا من أجل المشاركة النشطة للمرأة، بما في ذلك عن طريق تشجيع المزيد من عمليات النشر بأشكال أكثر مرونة.

وضع المبادرات اللازمة لدعم توظيف المرأة في صفوف قواتها الأمنية ونشرها والإبقاء عليها وترقيتها في قواتها الوطنية. وليس هذا الأمر مجرد أرقام، بل يتعلق أيضا بالتغيير الثقافي والتنظيمي. ويشمل هذا إزالة القيود الجنسانية في جميع المهن وزيادة خيارات التوظيف المرنة والحد من التمييز الجنساني والتحرش الجنسي.

وأستراليا ملتزمة بالإدماج الكامل للنساء في قوات الدفاع والشرطة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع عملياتها. وينطبق الأمر نفسه على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد ترجمت أستراليا هذا الالتزام على صعيد الأمم المتحدة عن طريق تحقيق الأهداف المتعلقة بزيادة عدد النساء بين القوات النظامية، بل تجاوزت تلك الأهداف بالفعل. وقدمنا مستشارين للشؤون الجنسانية في بعثات الأمم المتحدة ونشدد على أهمية توفير موارد كافية لهذه الوظائف في جميع البعثات. ونمول أيضا مشاركة حفظة السلام من النساء في الدورات التدريبية بهدف زيادة عدد النساء المؤهلات والاستعداد للنشر في قوات حفظ السلام.

وأخيرا، تبين الأدلة أن النساء والرجال يعملون معا بصورة أفضل. ويتمثل الغرض من وجود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تقديم الدعم لأكثر الناس ضعفا في أصعب الظروف. وهم بحاجة ويستحقون أن تنشر لهم أكثر البعثات قدرة وفعالية في ذلك الصدد. ولا يمكن القيام بذلك إلا عن طريق الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية المتاحة لنا وتنفيذ المنظور الجنساني في جميع العمليات. وفي هذا الصدد، يجب على الأمم المتحدة أن تكون مثلا يحتذى.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل

لبنان.

**السيد صالح عزام (لبنان)** أود أن أستهل بياني بتهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم ولوفد ألمانيا الموقر كل توفيق في إدارة أعماله. هذا

**السيدة بيرد (أستراليا)** (تكلمت بالإنكليزية): إن المساواة بين الجنسين في عمليات السلام تنطوي على إمكانات هائلة لتحسين الفعالية والقدرة والمصداقية. لقد تعهدنا بالقيام بعمل أفضل ووضع أهداف للمضي قدما. لكن عدد النساء النظاميات في الميدان لا يزال منخفضا للغاية، وبصراحة، كان معدل التغيير جليديا. وهذا الفشل يقوض جهود الأمم المتحدة للوفاء بالولايات وصون السلام.

تشكل النساء نصف سكان العالم، ويعانين بصورة غير متناسبة ومختلفة في حالات النزاع، ولديهن معرفة متعمقة بالسياق المحلي واحتياجات المجتمع. ومع ذلك فإن المرأة لا تشكل سوى نسبة ٤٠ في المائة بين الأفراد العسكريين و ١٠ المائة من أفراد الشرطة العاملين في عمليات الأمم المتحدة. ويقوض ذلك تفاعلنا مع المجتمعات المحلية، ما يحد من إيماننا بالحالة ويعوق الوصول إلى الحماية التي توفرها بعثات حفظ السلام.

وترحب أستراليا بالالتزام الأمين العام الراسخ بتحقيق المساواة بين الجنسين بدعم من استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في القوات النظامية. ونؤيد مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام، التي تهدف إلى تسريع وتيرة التغيير وتعزيز نشر حفظة السلام من النساء. ويعد تعيين النساء في المناصب القيادية العليا أمرا بالغ الأهمية، ومع ذلك فإنه لا يزال يواجه عوائق هائلة. وفي كانون الثاني/يناير، أصبحت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أول بعثة لحفظ السلام بقيادة ممثلة خاصة للأمين العام، وقائدة القوة ومستشارة عليا للشرطة. وأستراليا فخورة بأن تكون جزءا من ذلك الحدث الهام، الذي طال أمد تحقيقه لـ ٧٠ عاما.

ويجب علينا الاعتراف بأن السبب الرئيسي لقلة عدد النساء اللائي ينشرن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو نقص تمثيل المرأة في قوات الأمن في جميع أنحاء العالم. ويعتمد زيادة عدد النساء على الدول الأعضاء التي يتعين عليها



الهوة عندما القائمة في تمثيل النساء، وعمق الهوة هذا يرادف حجم الجهد الذي يتعين بذله في سبيل ردمها. إن السعي باتجاه المساواة الجنسية في مضمار حفظ السلام هو انتصار لحق تمثيلي غير قابل للتصرف في تمكين نصف المجتمع الإنساني - من الاضطلاع بدوره ومسؤولياته في مسائل الأمن والسلم، التي تعني المجتمع الإنساني برمته. هذه مسألة مبدئية لا نقاش فيها لا جدال فيها، لكنه أيضا يتجاوز كونه مسعى تصحيحيا لمعالجة خلل حقوقي إلى كونه ضرورة وحاجة لعمليات حفظ السلام نفسها. تعزيز دور المرأة في عمليات حفظ السلام هو تعزيز لتلك العمليات، وبالتالي تعزيز للسلام.

فالمرأة تحمل إلى عمليات حفظ السلام مزايا تفضيلية تؤهلها لأن تشكل قيمة مضافة لأدائها. فوجودها يساعد في تمكين النساء في المجتمعات المضيفة ويسهم تفاعلها المباشر معهن في تحسين وتعميق العلاقة بين تلك المجتمعات وطواقم حفظ السلام.

كما تعلمون، فإن لبنان يستضيف إحدى أكبر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (على امتداد أربعة عقود لعبت فيها القوة دور مشهودا في الحفاظ على الاستقرار على حدود لبنان الجنوبية، مساهمة بالتالي في تعزيز الاستقرار العام في البلاد وفي المنطقة. يثمن لبنان عاليا جهود وتضحيات القوة المؤقتة، قيادة وعناصر، ويشكر البلدان المساهمة بقوات على التزامها المديد بدعم ومساندة القوة المؤقتة.

وفي سياق موضوع هذه الجلسة بالتحديد، يود وفد بلادي أن يوجه تحية خاصة للنساء العاملات في القوة المؤقتة. نسبة هؤلاء النساء ارتفعت بحلول أواخر شباط/فبراير، بلغ إلى ٥,٢٥ في المائة، بينما يتعين أن نلاحظ إيجابا أن كل ازدياد في القوة المؤقتة تبقى النسبة قاصرة عن تلبية تطلعاتنا وينبغي لنا تشجيع زيادتها بالقدر المستحق.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أنشأت القوة المؤقتة فريق الدعم والتحليل للإناث المكلفة وهو يقوم بأنشطة مختلفة،

ويشكركم وفد بلادي لكم على اختياركم هذا الموضوع الهام، أي المرأة في عمليات حفظ السلام، كمادة بحث لهذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر السادة المتحدثين على إحاطاتهم الثرية.

منذ أيام قليلة انعقد في قاعة الجمعية العامة المؤتمر الوزاري المعني بعمليات حفظ السلام، بمشاركة رفيعة المستوى من مختلف دول العالم، عكس هذا المؤتمر بمضامينه المواضيعية وبمستوى المشاركة فيه القناعة الجامعة للمجتمع الدولي بمحورية عمليات حفظ السلام كلبنة رئيسية من لبنات حفظ السلم والأمن الدوليين، وحمل رسالة دعم وتقدير لهذه العمليات، أركانا وإنجازات وداعمين، ما زال صداها يصدح في أركان هذا المبنى.

وإذا كان هناك ثمة إجماع على الدور الحاسم لعمليات حفظ السلام في تهدئة التوترات والنزاعات، فقد جاءت مبادرة الأمين العام "مبادرة العمل من أجل حفظ السلام" لتوفر للمجتمع الدولي خريطة طريق محدثة وشاملة لتفعيل وترشيد تلك العمليات وجعلها أقدر على الوفاء بولاياتها. ولذا كان لبنان في طليعة الدول التي أعلنت دعمها لهذه المبادرة، إيماننا منه بفحواها ومراميها وقدرتها على إحداث فارق نوعي في مستوى فاعلية عمليات حفظ السلام.

ومن العناوين الأساسية التي أعادت المبادرة التأكيد عليها هي خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي تجدد أرضيتها الصلبة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، حيث تعكس تلك الخطة إقرار المجتمع الدولي بالحاجة إلى تعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام كشرط لازم لتطويرها وتفعيلها.

وفي غضون شهور خلت، شكلت النساء ما لا يزيد عن ٤ في المائة من العنصر العسكري في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم و ١٠ في المائة من عنصر الشرطة مقابل ٢٨ في المائة من الموظفين المدنيين. وتعكس هذه الأرقام عمق

وعلاوة على ذلك، يؤيد وفد بلدي البيانيين اللذين أدلي بهما اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي وحركة بلدان عدم الانحياز.

وأود في المستهل أن أسلط الضوء على دور "خارطة طريق القاهرة لتعزيز أداء مهام حفظ السلام: من صياغة الولاية وحتى خروج المهمة" في المسألة الدولية للمرأة وحفظ السلام، وخاصة حقيقة أن خارطة الطريق تستند جزئياً إلى نتائج "مؤتمر القاهرة الإقليمي رفيع المستوى حول تعزيز أداء عمليات حفظ السلام: من صياغة الولاية وحتى خروج المهمة"، والذي نظّمته الحكومة المصرية ومركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

كما تستلهم خارطة الطريق تلك أيضاً نتائج وثائق السياسات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، ولا سيما الاستعراضات الاستراتيجية الثلاثة لعام ٢٠١٥ والبيان الرئاسي لمجلس الأمن S/PRST/2017/27، المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقد استفادت "خارطة طريق القاهرة" في نسختها النهائية من التعليقات التي تم تلقيها في إطار عملية تشاورية موسّعة جرت بين الدول الأعضاء والأمانة العامة وأهم الجهات الفاعلة والخبراء في هذا الموضوع، بما في ذلك من خلال ثلاث فعاليات نُظّمت في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وشباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٩.

ترمي خارطة الطريق إلى النهوض بجهود الإصلاح الجارية من خلال تقديم توصيات محددة وعملية من أجل تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وتأخذ في الاعتبار الهدف الرئيسي من هذه المبادرة بهدف تعزيز الأداء، وبالتالي، تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، تعهدت مصر في الشهر الماضي ببلوغ نسبة ١٠ في المائة من النساء في كل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة التي يتم نشرها في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهناك عشر

منها العملياتي والأنشطة المختلفة. وقد أمكن رصد زيادة في عدد الأنشطة الاجتماعية المرتبطة بالنساء والأطفال في منطقة العمليات منذ إنشاء الفريق المذكور.

وفي ١٣ آذار/مارس الماضي استضاف مقر القطاع الغربي للقوة حلقة عمل لتبادل الخبرات للعناصر في الجيش اللبناني من النساء والنساء العاملات في القوة المؤقتة. هذه التجربة الأولى من نوعها تأتي في سياق تعزيز التعاون والشراكة بين الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة، وتبغى زيادة الأنشطة المشتركة بين الطرفين ذات البعد الجنساني والمتصلة بالتعاون المدني والعسكري. ونقدر للسيد وكيل الأمين العام جان - بيير لأكروا أنه اغتنم فرصة زيارته الأخيرة إلى لبنان لمخاطبة حلقة العمل المذكورة.

السيد الرئيس، دعني أختم بياني بإعادة التأكيد على أن تصويب اختلال التوازن الجنساني في عمليات حفظ السلام هو تقوية لآلية حفظ السلام، واستثمار بعيد الأمد في بناء السلام واستدامته. فلتكن حصيلة جلستنا اليوم خلاصة موحدة وبسيطة ومباشرة:

(تكلم بالإنكليزية)

مزيد من النساء، مزيد من السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مع مراعاة أن ألمانيا أيضاً جزء من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، سأعتبر البيان الذي أدلى به ممثل لبنان على أنه يعيننا أيضاً. ويجب أن يزيد عدد النساء في القوة المؤقتة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد جاد (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً أن أتقدّم بالشكر لألمانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم في مجلس الأمن، وإلى الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المفيدة والزاحرة بالمعلومات التي قدموها اليوم.

وبالمثل، فإن الدول الأعضاء والأمانة العامة مدعوة إلى تعزيز تنفيذ سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بنهجها الذي يركز على الضحايا، وإلى المشاركة في تقييم فعالية التدابير المتخذة حتى الآن في القضاء على جرائم الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإن الأمانة العامة مدعوة إلى إدراج هذا التقييم في التقرير المقبل للأمين العام إلى الجمعية العامة، عملاً بالقرار ٢٧٨/٧١ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧.

ومرة أخرى، نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم، ونتطلع إلى المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود على مساهماتها في هذه المناقشة المفتوحة. لقد استمعنا إلى ٦٣ متكلماً، بمن فيهم ٣ من مقدمي الإحاطات الإعلامية، وذلك في ست ساعات تقريباً، الأمر الذي أعتقد أنه لا بأس به. ولذلك فإنني أيضاً أشكر الجميع على انضباطهم. لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة في قائمة المتكلمين. رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

نساء بالفعل ضمن كل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة المنشورة. وبالمثل، تبرز خارطة طريق القاهرة حاجة المجتمع الدولي لضمان أن تنظر الأمانة العامة في التكليف بإجراء دراسة عن الاتجاهات والعوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة مشاركة تامة وهادفة في بعثات حفظ السلام لتمكين الإصلاحات الفعالة والمستدامة.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن من المهم، في هذا الصدد، أن تنظر الدول الأعضاء والأمانة العامة في دعم التدريب المحدد الهدف للنساء اللاتي يعملن في العناصر النظامية وتشجيع وضع ترتيبات شراكة مبتكرة، مثل مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام، لتحقيق الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة من أجل مشاركة المرأة بنسبة ١٥ في المائة من المناصب العسكرية و ٢٠ في المائة في نشر أفراد الشرطة.

ومن الضروري أن تعتمد الدول الأعضاء والأمانة العامة استراتيجيات محددة تتجاوز الأهداف والحوافز من أجل دعم الزيادة في نشر النساء من الأفراد النظاميين في أدوار عسكرية وشرطية، بما في ذلك المناصب القيادية، مع زيادة التركيز على مساهمات المرأة في القدرة والفعالية التشغيلية، ومن ثم كفالة نشر النساء المدربات والمؤهلات في صفوف حفظة السلام.